جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

كلية الحقوق - بودواو-

قسم العلوم السياسية

التنافس الاستراتيجي الدولي والإقليمي على جمهورية أوكرانيا بعد الحرب الباردة

مُذكّرة مُقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطلبة:

- سارة ريابي.
- سامية فراجي.

إشراف الأستاذ:

- عبد الوهاب عميري.

الأستاذ: مراد عبنون	جامعة امحمد بوقرة بومرداس	رئيساً
الأستاذ: عبد الوهاب عميري	جامعة امحمد بوقرة بومرداس	مشرفا ومقررا
الأستاذ: مراد حجاج	جامعة امحمد بوقرة بومرداس	ممتحناً

السنة الجامعية:2016/2015

الإهداء

الحمد والشكر الموصول لله جل وعلا على توفيقي في إتمام هذا العمل والصلاة والسلام على رسوله الكريم خاتم الأنبياء والمرسلين أما بعد

قال الله تعالى

«وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا»

إليكما يا اعز خلق الله إلى قلبي بعد رسول الله: والديّ الكريمين " أبـي " و "أمـي" يا من ملأتما حياتي بالعطاء والكرم ... أقدم ثمرة عملي إليكما يا أعظم ما في الوجود

إلـى أخواتـــي مريم، أم الخير، رقية، أسية، وبالأخص أختـي امينة التي ساندتني في كل مراحل كتابة موضوعي

إلـــى أخوتـي محمد، يوسف، صلاح الدين، عبد الحكيم، نصر الدين،

إلى أول أحفاد العائلة ميمو، لينة، سيد علي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى جدي أحمد ومحمد وجدتي رحمهم اللـه

إلى أصدقائي وصديقاتي، ولا أنسى صديقتي العزيزة التي ساعدتني بكل مراحل وخطوات بحثي العراقية زينب متمنية لها مزيدا من النجاح والتألق

إليـــك

سارة ريابـي

الإهداء

إلى والدي الكريمين اللذان لولا هما لما كنت في الوجود.

أمي الحبيبة رمز الحنان والطيبة والعطاء المتدفق اللامتناهي أدامك الله لنا دائما.

إلي أبي الغالي رمز التضحية أطال الله في عمره.

أدامكما الله لنا وأطال في عمريكما وحفظكما لنا دائما وجازاكما عنا ألف خير.

كما اهدي هذا العمل إلى أخوتي وأخواتي الأعزاء مصدر الدعم المعنوي بالنسبة لي وكل أفراد عائلتي الكبيرة.

إلى كل أحبابي وكل صديقاتي العزيزات والى كل زملاء الدرب الدراسي.

والى كل من ساعدني وحفزني في إتمام هذه المذكرة ولو بالدعم المعنوي.

اهدي لكل هؤلاء جهد هذا العمل.

ساميــة فراجي

شكر وتقدير

نتقدم بخالص الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى حمدا يليق بجلال وجهه الكريم على منحه إيانا القوة لإتمام بحثنا هذا، فله أولا الحمد وهو أصل التحميد

ونخص بالشكر والتقدير على من ساعدنا في إتمام هذا البحث

المشرف الدكتور عبد الوهاب عميري الذي كان له الفضل الأكبر في مساعدتنا وتوجيهنا بالنصائح القيمة في الموضوع وتسهيل عملية البحث ... فلك استاذنا فائق عبارات الاحترام والتقدير وسدد الله خطاك نحو النجاح

والى كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة امحمد بوقرة بومرداس، الذين تواصلوا معنا في خصوص موضوع البحث والى كل الطلبة في الجامعة، والى كل الطاقم الإداري، والمسيرين والعمال

سارة ريابي

سامية فراجي

خطة الدراســـــــة

- ✓ **مقدمـة.**

الفصـل الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا وعلاقتـها بالأزمة الأوكرانية.

1. المبحــث الأول: الجغرافية السياسية لأوكرانـــيا.

- ✓ المطلب الأول: أوكرانيا بعد نهاية الحرب الباردة.
- ✓ المطلب الثاني: المقومات البشرية والسياسية لأوكرانيا.
- ✓ المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية والعسكريـــة لأوكرانيا.
- ✓ المطلب الرابع: المقومات الجغرافيــة والطبيعيــة لأوكرانيا.

2. المبحـث الثاني: تحليل الأزمـــة الأوكرانيـــة.

- ✓ المطلـب الأول: الثورة البرتقالية 2014 وبداية بوادر الأزمة.
- ✓ المطلـب الثاني: استفحال الأزمة الأوكرانية.
- ✓ المطلب الثالث: خصوصيات الأزمة الأوكرانية.

الفصـــل الثانـــي: السياسات الدولية المنتهجة في إطار التنافس على أوكرانيا.

3. المبحــث الأول: السياســة الروسيــة اتجاه أوكرانـيا.

- ✓ المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الروسية في عهد "بوتين".
- ✓ المطلب الثاني: الاستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا.

4. المبحـث الثاني: السياسات الأورو-أمريكية اتجاه أوكرانيـا.

- ✓ المطلب الأول: السياسة الأوروبية اتجاه أوكرانيـا.
- ✓ المطلـب الثاني: السياسة الأمريكية اتجاه أوكرانيـا.

5. المبحـث الثالـث: سياسات أوكرانيـا اتجاه الدول المتنافسة عليهـا.

- ✓ المطلـب الأول: سياسة أوكرانيـا اتجاه روسيـا.
- ✓ المطلـب الثاني: سياسة أوكرانيـا اتجاه أوروبـا.
- ✓ المطلـب الثالث: سياسة أوكرانيـا اتجاه أمريكـا.

➢ الفصـــل الثـالـث: استشراف منحنـــــى الأزمـــــة الأوكرانية.

6. المبحــث الأول: استمـــرار التنافس الدولـي بناءً على طبيعة المواقف الدولية.

- ❖ المطلـب الأول: موقف روسيـــا الاتحادية.
- ❖ المطلـب الثاني: موقـــف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربيــة.
- ❖ المطلب الثالث: الموقف المتحفظ للصين.

7. المبحـث الثاني: هيمنـة المنظور الروسـي على الملف الأوكراني.

- المطلب الاول: السياسات الروسية اتجاه الغرب كمحدد للهيمنة.
- المطلب الثاني: استغلال الورقـة السوريـة والتواجـد الروسـي في الشـرق الأوسـط.

8. المبحـث الثالث: استقلاليـــة السياســـة الأوكرانيـــة.

- ❖ المطلـب الأول: إعادة هيكلة السياســـة الداخليـــة الأوكرانيـــة.
- ❖ المطلـب الثاني: إعادة تفعيل الأداء الدبلوماسـي.

9. خلاصـــــة واستنتـــاجـــات.

مقدمـــــــــــة

مـــــــقدمة:

أبـانت نهاية الحرب البـاردة، وتفكك الاتحاد السوفياتـي على تغيرات جذريـة وعميقة في طبيعـة النظـام الدولـي، أهمهـا نهايـة الثنائية القطبيـة، وفسح المجـال لنظـام دولـي جديد قوامه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بفعل تفوقها الاستراتيجي على الساحة الدولية، الأمر الذي شجعها على مواصلة مشوارها التوسعي بكل السبل، وفي شتى الاتجاهات حتى في المناطق التي كانت محسوبة على الاتحاد السوفياتـي.

وعلى غرار أمريكا، فإن الاتحاد الأوروبي مارس سياسة التمدد شرقا في إطار توسيع نطاق تجربته التكاملية، ووصل إلى مشارف جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا.

وقد كانت هذه السياسات التوسعية الأمريكية والأوروبية تمارس في ظل الفراغ الاستراتيجي لروسيا الفدرالية، غير أن هذه الأخيرة سرعان ما استرجعت أنفاسها، وأخذت تلك السياسات مأخذ الجد بقوة، للعودة إلى الساحة الدولية، خاصة وأنها استعادت قدراتها وبات لديها القوة الكافية لرسم سياسة خارجية تستهدف من ورائها إيقاف الزحف الأورو–أمريكي الذي يتهدد مجالها الحيوي.

وتعد المسألة الأوكرانية من أهم المسائل التي بعثت من خلالها روسيا رسالة تؤكد من خلالها عودتها كفاعل رئيسي بإمكانه مجابهة السياسات الأورو أمريكيةّ ، وبذلك شكلت أوكرانيا ساحة للتنافس بين القوى العظمى، روسيـا، أمريكـا، والاتحاد الأوروبـي.

وقد استغلت أمريكـا، والاتحاد الأوروبـي الوضع في أوكرانيـا، لتجعل منه مطية لاحتواء عودة روسيا، خاصة وأن المشكلة السياسية الأوكرانية أبانت عن انقسام في التوجهات الداخلية بين مطالب بالانفصال التام عن روسيا، وبين مطالب بالانتساب لها امتدادا لخلفية العلاقات الروسية الأوكرانية التي تتصف بالتشابك والتعقيد، وكذا الارتباط الشديد لأوكرانيا بالنسق الوطني الروسي.

وهكذا، أضحت أوكرانيا بؤرة صراع للقوى الدولية الكبرى التي كانت تسعى لتحقيق مصالحها الجيوسياسية المتباينة، وتدعيم نفوذها: فمن جهة نجد أمريكا والغرب يدركان أن عزل أوكرانيا يؤدي إلى إضعاف روسيا المرتبطة عضويا بها (اقتصاديا، إنسانيـا، أمنيا)، ومن جهة ثانية كانت روسيا على دراية بما يحاك ضدها، وعليه كانت السياسات الأمريكية، والروسية، والأوروبية متضاربة إزاء الأزمة الأوكرانية، وإيذانـا بميلاد مرحلـة جديـدة في تاريخ العلاقات الدوليـة.

وعلى خلفية تباين القراءات والمسارات للحدث الأوكراني، دخلت العلاقات الروسية والأورو–أمريكية في أزمة حادة بسبب تضارب الرؤى، وهو ما يعتبر مؤشر لصياغة جديدة للنظام الدولي، على نحو ينبئ برفض الهيمنة الأمريكية التي تجسدت خلال الغياب الاضطراري لمنافسها العنيد روسيا وريث الإمبراطورية السوفياتية، والطامح إلى العودة من جديد ولعب ورقة الأزمة الأوكرانية.

ولأن الأزمة الأوكرانية ازدادت تعقيدا بسبب تضارب السياسات الدولية إزاءها، فإن الإشكالية الرئيسية التي يبحثها موضوع الدراسة، تكون على النحو التالي:

كيف أثر التنافس الأورو أمريكي الروسي، على مسار الأزمة الأوكرانية الراهنة؟

ولبحث هذه الإشكالية، تبحث الدراسة في الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف أثرت المحددات الشخصية على السياسة الخارجية الروسية اتجاه أوكرانيا؟
- فيما تمثلت سياسات التنافس الدولية على أوكرانيا؟
- ماهي أوجه تأثير المواجهة المباشرة بين المتنافسين الثلاثة؟
- ما مدى تأثير إدراك الأوكرانيين بحقيقة السياسات الروسية، والأورو–أمريكية في بلورة سياسة أوكرانية مستقلة؟

وتعالج الدراسة الفرضيات التالية:

- أدت الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا إلى بروز مؤشرات تنافس حقيقي دولي حولها.
- أدى تعارض المصالح الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وأوروبا في أوكرانيا إلى تعقد الأزمة الراهنة.
- كلما كان تمسك أطراف الأزمة بوجهات نظرها، كلما أدى ذلك إلى تصاعد الأزمة الأوكرانية وزاد من صعوبة حلها.

❖ أهميـــــة الدراســـة:

تكمن أهمية الموضوع العلمية والأكاديمية، في تحليل ظاهرة التنافس التي تهيمن على العلاقات الغربية والروسية، في سياق تعاملها مع القضايا الدولية، من أجل الحصول على مزيد من مناطق النفوذ أو تعزيز التواجد في الأماكن السابقة المتصارع عليها، أو بعبارة أخرى الحفاظ على الوضع القائم بالنسبة للطرف الأورو أمريكي، وتغيير الوضع بالنسبة لروسيا غير القانعة.

وتعتبر أوكرانيا من أكبر الساحات التي احتدم من خلالها التنافس بعد الحرب الباردة، وهو ما دفع العديد من الباحثين إلى تقصي حقيقة المسألة الأوكرانية والسياسات المنتهجة إزاءها، والبحث في أسباب هذا التنافس وأهداف الأطراف المتنافسة، انطلاقا من تحليل مظاهره وتجلياته المستقبلية.

❖ **أسبـــــاب اختيار الموضوع:** تعود أسباب إختيار الموضوع إلـى:

1. أسبـــاب موضوعية:

1) ندرة الدراسات المتعلقة بتنافس أقطاب النظام الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد الأوربي–روسيا) من خلال حالة معينة حقيقة ذلك التنافس.
2) محاولة فهم التطورات المستقبلية للمسألة الأوكرانية، ومن خلالها ترتيبات النفوذ في المنطقة من خلال التركيز على التنازع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، وذلك بالنظر لأهمية المنطقة والتغيرات الحاصلة فيها.

2. **أسبـــاب ذاتيـــة:**

1) طموحنا في تنمية مداركنا العلمية حول موضوع العلاقات الأورو–أمريكية وروسيا من خلال التنافس على أوكرانيا، وتحليل دور كل منهما في سياق النزاع الدائر فيها.

2) اهتماماتنا البحثية بالعلاقات الدولية في شقها الصراعي، بالإضافة إلى اهتماماتنا بتحليل السياسات الخارجية لأهم أقطاب النظام الدولي (الولايات المتحدة–الاتحاد الأوروبي–روسيا) وتأثيرها على طبيعة العلاقات الدولية، والنظام الدولي الجديد.

❖ **أهـــداف الدراســـة:**

❖ تسعى الدراسة من خلال الأزمة الأوكرانية، إلى بحث معمق في أسباب الأزمات، والوصول إلى وضع رؤية مستقبلية لحلها والحد من تفاقمها. كما تسعى الدراسة إلى تحليل السياسات الخارجية والعلاقات الدولية، في مجالها التنافسي والاستراتيجي المصلحي.

❖ **أهـــداف علميـــة:**

❖ محاولة التنبؤ بما ستؤول إليه موازين القوى في ظل الأزمة الأوكرانية.
❖ التعرف على مظاهر التوتر وجذور حدوث الأزمة.
❖ معرفة معالم الأزمة الأوكرانية.
❖ الإسهام في تراكم معرفي حول الأزمة الأوكرانية، لتسهيل سبل حلها السياسي.

مقدمـــــــة:

❖ المقـــاربات المنهجيــة:

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المقاربات المنهجية التالية:

- ✓ **المنهج التاريخي:** استخدمنا هذا المنهج للإلمام بالموضوع تاريخيا، ومحاولة تلمس مآلاته.
- ✓ **منهج دراسة حالة:** وذلك من خلال دراسة الأزمة الأوكرانية كنموذج لفهم طبيعة العلاقة التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وأوروبا، وتضارب سياساتهم إزاء التعامل مع الأزمة.
- ✓ **المنهج التحليلي:** ذلك من خلال تحليل وتحديد أهداف الأزمة وأسباب اللجوء إلى التدخل باستخدام القوة المادية، وكيفية إيجاد حلول ووجهات نظر لحل الأزمة مع تعدد الأقطاب المتنافسة عليها.

❖ الدراســات السابقــة:

هنـاك عدة دراسات ومؤلفات تناولت مواضيع قريبة من موضوع دراستنا، نذكر منها:

أ- دراسة "جورج فيشان" بعنوان "**أوكرانيا والقرم، في السياسة الروسية**" بين فيها أهمية أوكرانيا في السياسة الروسية لتعزيز مجال نفوذها في "الجوار القريب" واستعادة مكانتها كقوة عظمى.[1]

ب- دراسة "محمد الكوخي" بعنوان "**الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب، جذور المسألة ومآلاتها**"، وهي دراسة تدور حول الأزمة الأوكرانية، والصراع القائم حولها، ومستقبلها من خلال السيناريوهات المحتملة بما فيها تقسيم أوكرانيا.[2]

ت- دراسة بعنوان " Orange Revolution" تتناول التزوير الذي حدث في الانتخابات الرئاسية وكيف اعتبرت كصحوة أوكرانية للمطالبة بإيقاف الفساد الجماعي دفعت إلى ثورة برتقالية جوبهت بالقوة والسلاح، ليتدهور الوضع ويتدخل أطراف ولاعبون آخرون.[3]

ث- مقالة للباحث "عماد قدورة" بعنوان "**محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع**" حاول من خلالها دراسة الصراع القائم بين روسيا والغرب حول أوكرانيا، واستراتيجية كل طرف لتكريس نفوذه في أوكرانيا والمنطقة، وعلى شبه جزيرة القرم ذات الأهمية الاستراتيجية والتاريخية.[4]

---

[1] جورج فيشان، تر: محمود حوثاني، **أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية**(مركز الجزيرة للدراسات، 2014).

[2] محمد الكوخي، **الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومآلاتها** (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2015).

[3] STEVE YORK, and Others,**ORANGE REVOLUTION**: study Guid(New york, the international centre on Nonviolent conflict, 2010)

[4] عماد الدين قدورة، "**محورية الجغرافيا**"، السياسات العربية (المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، رقم 9 ، يوليو 2014).

❖ **تبريــر الخطــة:**

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، وقياس مدى مصداقية الفرضيات، اعتمدنا على خطة من ثلاث فصول:

تمّ تخصيص الفصل الأول، للأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا وعلاقاتها بالأزمة وذلك من خلال مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول الجغرافيا السياسية لأوكرانيا وبدايات تشكلها واستقلالها عن الاتحاد السوفياتي بعد تفككه. أما في المبحث الثاني فقمنا بتحليل الأزمة الأوكرانية بالتطرق إلى بوادر ظهورها والأوضاع التي زادت من حدة التوتر ووصلت به إلى مرحلة الأزمة، بإبراز أهم الأسباب والأحداث والخصوصيات الأزمة في هذه الفترة.

وتمّ التطرق في الفصل الثاني إلى التنافس الدولي على أوكرانيا، حيث خصص المبحث الأول للسياسة الروسية اتجاه أوكرانيا، والمبحث الثاني للسياسة الأورو–أمريكية، بإبراز سياسات كل منهما، أما المبحث الثالث فخصص للسياسة الأوكرانية إزاء الدول المتنافسة عليها، وكيفية مواجهتها.

وفي الفصل الثالث، تطرقت الدراسة إلى استشراف منحنى الأزمة الأوكرانية، من خلال مبحثين، خصص المبحث لسيناريو استمرار التنافس الدولي على أوكرانيا، أما المبحث الثاني فتناول سيناريو ثاني يتمثل في الهيمنة الروسية بناء على معطيات معينة، أما المبحث الثالث فقد خصص لسيناريو يتضمن استقلال السياسة الأوكرانية داخليا وخارجيا.

❖ **صعوبات الدراسة:**

من أبرز صــعوبات الدراســة نقص وندرة بعض المراجع باللغة العربية، مما اضــطرنا للبحث في المراجع الأجنبية المتوفرة التي تحتاج إلى الترجمة، في ظل ضـــيق الوقت. وعليه فالموضـــوع لا يزال يحتاج إلى دراسة وتحليل أكثر عمقا.

الفصل الأول:

الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا وعلاقتها بالأزمة الأوكرانية

تمهيـــد:

يستدعي الخوض في تفاصيل التنافس الدولي على أوكرانيا، الإلمام بمعلومات حول هذه الدولة التي كانت محل إعادة ترتيب الوضع الدولي، وإحدى أهم أوراق عودة روسيا إلى لعب الأدوار الأولى على الساحة الدولية كما كان الشأن مع الاتحاد السوفياتي سابقا، باعتبار أن أوكرانيا ذات أهمية بالغة بالنسبة لروسيا من خلال موقعها الاستراتيجي الهام في أوروبا.

وبناء عليه، ستركز الدراسة في الفصل الأول على الجغرافيا السياسية لأوكرانيا وما تحويه من مقومات بشرية وسياسية، لتنتهي بلمحة عن طبيعة العلاقة الموجودة بين الأهمية الجيوستراتيجية وطبيعة المسألة الأوكرانية وبداياتها المتشابكة والمستمرة.

المبحـث الأول: الجغرافية السياسية لأوكرانـــيا.

- **المطلب الأول: أوكرانيا بعد نهاية الحرب الباردة.**

عانت أوكرانيا منذ أن كانت جمهورية تابعة للاتحاد السوفياتي التبعية والاضطهاد، وكانت تحاول دوما الانفصال عنها، ظهرت دويلات منفصلة لمدة قصيرة ومحدودة مثل جمهورية أوكرانيا الشعبية وأوكرانيا السوفياتية الاشتراكية المناصرة للبلاشفة وقد كانت تابعة للأراضي الروسية، أما في الجانب الأخر الذي كان تابعا للنمسا وهنغاريا ظهرت كل من جمهورية غرب أوكرانيا الشعبية وجمهورية هوتسول ولمدة محدودة أيضا. كما ظهرت في جنوب أوكرانيا حركات فوضوية سميت بالجيش الأسود، وبعد مرحلة من الفوضى والحروب ومحاولات الاستقلال ظهرت أوكرانيا في 1922 كواحدة من الدول المؤسسة للاتحاد السوفييتي وتم توسيعها كجمهورية سوفياتية اشتراكية. عقد المؤتمر الأول لتشكيل أول حكومة أوكرانية في موسكو 30 سبتمبر 1923، وتم تبني الدستور الموحد عام 1924.

تضررت أوكرانيا كثيرا في الحرب العالمية الثانية، فقد خسرت أعدادا كبيرة من القتلى وصل عددهم ما بين (5-8 مليون شخص)[1] ولحقت بها أضرار ودمرت بها كثير من المدن والقرى وانهارت بناها التحتية وتدهورت أوضاعها بسبب المجاعة والجفاف عام 1933.[2] ومع أن أغلب الأوكرانيين شاركوا في الحرب العالمية الثانية إلى جانب المقاومة والجيش السوفياتي، لكن كانت هناك بعض العناصر القومية الأوكرانية المعادية للسوفيات في غاليسيا مثل جيش التمرد الأوكراني عام 1942، كما خاضت حركة قومية أخرى الحرب مع الألمان النازيين[3]. على الرغم من أن أغلبية واسعة من الأوكرانيين قاتلوا إلى جانب المقاومة السوفياتية، غير أن بعض العناصر القومية الأوكرانية، شكلت جبهة معادية للسوفيات في غاليسيا وفي عام 1945 أضحت جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية من الدول الأعضاء لمنظمة الأمم المتحدة.

في مطلع التسعينات، وما شهده الاتحاد السوفياتي من تطورات سياسية وتراجع دولي، أتيحت الفرصة لأوكرانيا لتكون دولة مستقلة، فاتخذتها كباقي الجمهوريات السوفياتية وقد تزامن ذلك مع المراسيم

---

[1] نوار محمد ربيع الخيري، **الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب** (المجلة السياسية والدولية، العددان 26-27، الجامعة المستنصرة، 2015)، ص23.

[2] Roman szporluk , **Ukraine and the breakup of soviet union** (United state of America, Hover institution press publication, n.446, 2000),p1.

[3] خليل السعيد، **أوكرانيا تاريخ وحضارة** (سورية: دار سوريا للطباعة والنشر، ط1، 2011)، ص25.

التي أصدرها غورباتشوف" بين عامي 1986 و 1987 لإلغاء المركزية ومنح المزيد من السلطات والمسئولية للجمهوريات وقد كان إلغاء المركزية جزء من استراتيجية "غورباتشوف" لتحسين الأداء الاقتصادي ومواجهة الانهيار عن طريق سحب القرارات المهمة من الطبقة البيروقراطية الوسطى في نظام بريجنيف وطرحت سياسة الاستقلال الاقتصادي المتكامل خلال المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي عام 1988 بهدف تحقيق أهداف الاتحاد بأكمله عن طريق جمهوريات الاتحاد السوفياتي.[1]

دخل الاتحاد السوفياتي المرحلة الخطيرة، أي مرحلة الانهيار الفعلي على إثر فشل سياساته في مواصلة الحفاظ على إمبراطورياته، حيث تأكدت موسكو من حقيقة الاستقلال العملي للجمهوريات التي كانت تحت سيطرتها، والتي تعتبر جزءا أساسيا في مجالها الحيوي الجيوستراتيجي.[2]

ازدادت الأهمية الجيوستراتجية لأوكرانيا بعد انهيار الكتلة الشرقية (حلف وارسو، والاتحاد السوفياتي) لتعلن أوكرانيا استقلالها بعد الاستفتاء الشعبي وانتخب "ليونيد كرافتشوك" أول رئيس لأوكرانيا مستقلة. وقد سارعت الحكومة الروسية بالإعلان عن استعدادها للاعتراف باستقلال أوكرانيا ولم تكن قادرة على التحدي والمواجهة بأي شكل من الأشكال بالرغم من أن أوكرانيا تعني الكثير لروسيا وللقومية الروسية، حيث أن القوميات السوفياتية جعلت من أوكرانيا إحدى الوحدات الفيديرالية التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا، وكانت فترات استقلال أوكرانيا قصيرة وعابرة، في أغلب تاريخها، حيث انقسمت بين الإمبراطوريات الروسية والنمساوية والهنغارية والليتوانية.

أصبحت أوكرانيا منذ استقلالها عن الاتحاد السوفياتي سابقا سنة 1991 بوابة أوروبا الشرقية، لكن بذور الأزمة الأوكرانية كانت في طيات التشابك العرقي بين روسيا وأوكرانيا، حيث يشكل حوالي (20٪) من إجمالي سكان أوكرانيا روس، وثلث سكان العاصمة كييف من الروس أيضا وهذا دليل على العلاقة الوطيدة بين أوكرانيا وروسيا من خلال التشابك الإثني واللغوي. [3]

---

[1] Paul j.d Danieri, **Economic interdependence in Ukrainian-Russian Relation** (United State of America, state university of new York press, Albany, 1999), p26-27.

[2] أمجد جهاد عبد الله، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية-الروسية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011) ص140.

[3] **الأزمة في أوكرانية** (19 ماي, 2014)، على الرابط:

http://av.arabic.cat.ac.il.html

اجتمعت كل من روسيا، بلاروسيا، أوكرانيا والاتحاد السوفياتي، لتشكيل اتحاد الدول المستقلة، في وقت كانت أوكرانيا تمر بظروف اقتصادية مزرية وبنية متأرجحة بين ركود وتضخم، على غرار الاقتصاد السوفياتي سابقا، فضلا عن الجريمة والفساد المنتشر في البلاد.[1]

تشكل الجهة الشرقية لأوكرانيا ذات الأهمية الاستراتيجية لموسكو لكن التحولات الدولية والاقتصادية وفكرة الإنضمامات والتحالفات الغربية والعيش تحت المظلة الأمريكية، أدى إلى تأجج العلاقة بين أوكرانيا وروسيا، بسبب تضارب المصالح وعرقلة سير العلاقة نحو التعاون والتلاحم الجديد، ما ترك أوكرانيا تتخبط بين مؤِشرات ومعيقات دولية جديدة تهدد وحدة أراضيها، يعد المجال الجنوبي إحدى الركائز الأساسية في مجال الأمن القومي كونها الأقرب إلى أوروبا والتي تحولت إلى بؤرة الصراع، فالمقاطعات الشرقية مثل القرم على وجه الخصوص يتحدث أغلبية سكانها اللغة الروسية ولهم صلات عائلية و تجارية وصناعية بروسيا عبر الحدود امتدت لعقود طويلة.

إن التغيرات الحاصلة ما بعد الحرب الباردة، ولدت صراعا متواصلا بين الأقليات الروسية الجديدة في أوكرانيا وكان محور الخلاف بينهما حول ملكية أسطول البحر الأسود، كما أن وضع شبه جزيرة القرم أثار أقوى المشاعر لدى الروس لارتباطهم الخاص بالقرم، أدارت الحكومتين الروسية والأوكرانية علاقاتهما بشيء من البراعة وقاومتا إلى حد كبير إغراء تحسين موقفهما أمام مواطني دولتهما من خلال دول كل منهما في خصومة مع الأخرى ولكن هذا لم يمنع من اتفاقهما على نقل الأسلحة النووية السوفياتية الموجودة في أوكرانيا إلى روسيا عام 1994 وأبرمتا معاهدة في 1998 تم بمقتضاها تأجير قاعدة سيفاستوبول البحرية لروسيا لمدة عشرين عاما.[2]

تحرص روسيا في الحفاظ على النفوذ العرقي منذ استقلال أوكرانيا، من خلال بناء علاقات ثنائية وإقامة بنية جيدة للاتحاد الأورو–آسيوي. إنّ المخلفات الهشة والمعقدة بين أوكرانيا والاتحاد السوفياتي كانت موضع امتحان بالغ الخطورة حول تصاعد الأوضاع والتنافس على مستقبل أوكرانيا مع موسكو والكتل الغربية، وتوجه إلى فكرة تقسيم البلاد ما بعد الحرب الباردة.[3]

---

[1] Rasmus Jake, who benefits from ukranes economic crisis (counter punch), accès le 11 mars 2016: http://www.counterpunch.org

[2] **التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وتأثيراتها على الدبلوماسية، على الرابط :**

http://thesis.univ-biskra.dz.de-Snacer/2010/

[3] **روسيا والبحث عن النفوذ في البلقان، على الرابط:**

http://Studies.aljazeera.net/ar/report/2015/01/20.art

- **المطلب الثاني: المقومات البشرية والسياسية لأوكرانيا.**

1. التركيبة السكانية والعرقية:

تشكل أوكرانيا مزيج وخليط من الجنسيات والقوميات والعرقيات المختلفة مع هذا التنوع اعتمدت سياسة توحيد السيادة الأوكرانية. وقد عانت أوكرانيا ويلات الحروب منذ الحرب العالمية الأولى إلى غاية انفصالها عن الاتحاد السوفياتي، نتج عنه حالة اجتماعية عويصة من بطالة وتراجع في الإنتاج المحلي. وقد بدأت بوادر الاتضاح والتصحيح منذ الاستقلال عام 1991 والذي أظهر أن توزع الأقليات على طول الأراضي الأوكرانية راجع إلى اختلاف التنوع العرقي والأثيني الموجود في البلاد، الذي حدد التركيبة الديموغرافية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلاقات التاريخية والثقافية بالإمبراطورية السوفياتية.[1]

بلغ عدد السكان في أوكرانيا في عام 1997 نحو (50،698،000 نسمة) حيث لم يكن يزيد عام 1913عن (6،6 مليون نسمة) يمتاز التركيب السكاني فيها بالتنوع، ويصل المعدل الوسطي للزيادة الطبيعية للسكان إلى أقل من (واحد بالألف) وكان في الفترة ما بين 1966 و1970 نحو (6،9 بالألف).

من الظواهر التي يمكن ملاحظتها في أوكرانيا هو انخفاض الوفيات، نظرا للعناية الصحية التي وضعت ما بعد الاستقلال، لتبلغ الكثافة السكانية حوالي (84 نسمة/كلم^2) عام 1997 لترتفع أكثر في الأقاليم الصناعية وكذا في مناطق جنوب شرق البلاد التي لها علاقات متجذرة مع روسيا، بالإضافة لمناطق السهوب الغابية، لتصل الكثافة في كييف إلى (46 نسمة/كلم^2) اختلطت بين العرق الأوكراني والروسي وعليه فإن أكبر قسم من سكان أوكرانيا، يتمركزون في القسم الأوسط والأقاليم الغربية من البلاد المعتمدة على المناطق الاقتصادية الكبرى.

[1] A.Bondaren, Trojan crogne dans : http://www.prouda.com.ua/rus/coulumns/20/13/08/6995863/ ,P.20.

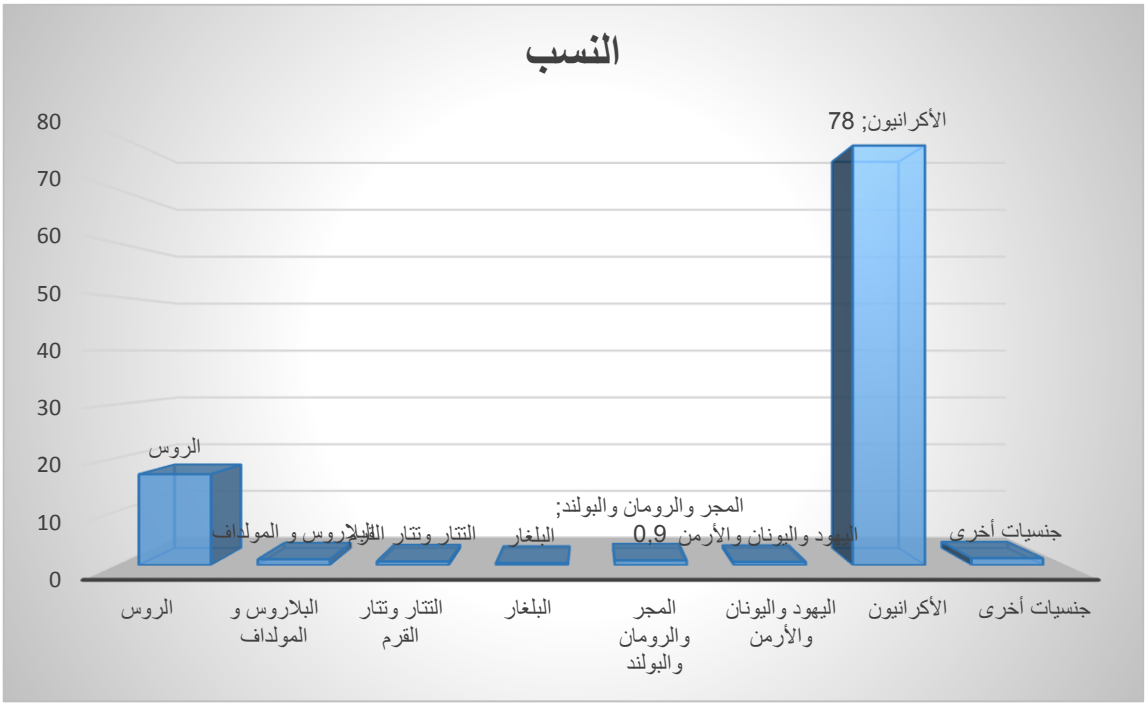

مرت الديموغرافيا في أوكرانيا بمراحل مختلفة بين الانخفاض والارتفاع، ففي عام 2004 إلى عام 2008 سجلت زيادة تقدر بـ(20٪) أما حاليا بلغ معدل المواليد (9،55 ولادة في 1000 شخص) ومعدل الوفيات هو (15،93 وفاة في 1000شخص) لتبقى مخاوف استمرار المعايير التقليدية لإنجاب الأطفال والمضاعفات الطبية، والعقم في سن متأخرة ترتبط بالعلاقة بين الزيادة والانخفاض، فالحكومة تعمل على إيصال الدعم والمساعدات المالية للأطفال كدفعات شهرية كحل متفق عليه.[1]

وصل عدد المهاجرين الأوكرانيين في كندا عام 2006 حوالي (1،2 مليون) كندي أصولهم أوكرانية، لتصبح كندا ثالث دولة بعد روسيا وأوكرانيا يقطنها الأوكرانيون، ولتسجل سنة 2014 ما حوالي (42.66 مليون). بالإضافة إلى أن كثرة الديانات في أوكرانيا نظرا للسيادات والدول التي مرت بها تاريخيا، من مسيحيين، مسلمين وحتى يهود، ومع كل هذا التنوع عملت الدولة الأوكرانية على إبقاء اللغة الأوكرانية لغة رسمية في البلاد، مع استخدام اللغة الروسية كلغة ثانية وعليه تظهر العلاقة الجوهرية والمتينة من الناحية العرقية، الإثنية واللغوية في أوكرانيا، التي كانت عاملا أساسيا في توزيع السكان بنسب مختلفة على أراضي

[1] ديموغرافيا-أوكرانياعلى الرابط:

http://www.mzrzfz.org

الجمهورية الأوكرانية[1]، هذا التنوع أعطى صورة لوضع أوكرانيا بين موازين مختلفة حول تصنيف سكانها وحول إمكانية تقسيم البلاد بالنظر إلى هذا التنوع، أو انفصال القرم كدليل على خطوة التقسيم لما بعد الحرب الباردة.

2. طبيعة النظام السياسي.

في عام 1990 أعلن البرلمان سيادة الدولة الأوكرانية الذي يعمل على مبدأ تقرير المصير والديمقراطية والاستقلال السياسي والأولوية للقانون الأوكراني على القانون السوفياتي.

في تاريخ 24 أوت 1991 أعلنت أوكرانيا استقلالها وتم انتخاب "ليونيد كرافاتشوك"، كأول رئيس لدولة أوكرانيا المستقلة، تستند إلى قانون الجمهورية، وتعتمد في بنية نظامها السياسي على السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) التي تقوم بوظائفها في حدود صلاحياتها ويتضمن دستورها مبادئ التنوع السياسي، الاقتصادي والإيديولوجي للحياة الاجتماعية.

يعد النظام السياسي في أوكرانيا نظاما مختلطا نصف رئاسي، ونصف برلماني مع فصل السلطات الثلاث، ويستمد النظام مبادئه من القانون المدني الأوكراني، الذي تم مراجعة تشريعاته قضائيا، وعليه تم إقرار الدستور الجديد في أوكرانيا منذ عام 1996 أثناء حكم الرئيس الأوكراني الثاني "ليونيد كوتشما" وقد حول هذا الدستور نظام جمهورية أوكرانيا إلى نصف رئاسي، وأنشأ نظاما سياسيا مستقرا. [2]

وعليه فإن السلطات المكونة للنظام السياسي الأوكراني هي كالآتي:

أ- **السلطة التنفيذية:** تتكون من رئيس الدولة ورئيس الحكومة.

أ- **رئيس الدولة:** يقوم بأعماله كما ينص عليه الدستور الأوكراني، الحفاظ على السيادة الوطنية، سلامة الأراضي، الالتزام بالدستور والتساوي في الحقوق والحريات المدنية والإنسانية. ينتخب عن طريق الاقتراع الشعبي، لمدة خمس سنوات، يتجدد مرتين فقط.

ب-**رئيس الحكومة أو مجلس الوزراء في أوكرانيا:** يمثل السلطة التنفيذية العليا، ويتم اقتراح المرشح، لتعيين منصب رئيس الوزراء من قبل تحالف برلماني للرئيس، تستند أعماله إلى الدستور والقانون، والأوامر الرئاسية، تعد الحكومة مسؤولية أمام البرلمان.

---

[1] Hupanskyy, Chernivtsi, **lettre momun** (ministery of education and science of ukraine: university students Usthu, 2004).

[2] خليل السعيد، **أوكرانيا قصة تاريخ وحضارة** (دمشق: دار سوريا للطباعة والنشر، 2011)، ص.16.

ب-**السلطة التشريعية:** تتكون من مجلس واحد، هو المجلس الأعلى يتكون من 450 مقعد، انتخابه يتم على موافقة المواطنين عن طريق الاقتراع المباشر.

ج- **السلطة القضائية:** تتم الإجراءات القضائية عن طريق المحكمة الدستورية ومحاكم الاختصاصات العامة، تنص على المراقبة الدستورية في كل المجلات وتطبيق مبدأ سيادة القانون والقوة القضائية العليا للدستور لتعزيز حريات المواطنين. وتعتبر المحكمة العليا والمحكمة الدستورية السلطتان القضائيتان الأهم في أوكرانيا.

رسمت أوكرانيا نظامها السياسي الذي اعتمدت عليه منذ استقلالها على صورتي الوطنية والمواطنة وحماية الحقوق والعمل على تقرير المصير، محاولة دمج الديمقراطية والحرية والعدل في أن واحد، هذا كان سهلا في وضعه قبل تنفيذه إذ أكدت التجربة الانتخابية في أوكرانيا وجود فجوات تفاقمت وتطورت إلى مشاكل صعبة الحلول لم تدرس من قبل لأن اختلاف وجهات النظر الإثينية والعرقية والميولات الشخصية، حددت أهم نقاط الضعف في النظام السياسي الأوكراني الذي ما بدأ ينشأ، تحت التأثير والضغط الخارجي، الذي أكدته التجاوزات الواقعية للفشل السياسي الأوكراني لمرحلة ما بعد الاستقلال، جاء واضحا بعد مشكلة ضم شبه جزيرة القرم.

- **المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية والعسكريـة لأوكرانيا.**

- **المحددات الاقتصادية والعسكرية:**

❖ **المحددات الاقتصادية:**

عانى الاقتصاد الأوكراني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سقوط الاتحاد السوفياتي، نتيجة توقف للتجارة الخارجية وتجميد للموانئ والمصانع وتراجع في الإنتاج وتأخر في الزراعة ونقص في وسائل التنقل وتضخم كبير وارتفاع في الديون.[1]

شهدت أوكرانيا أيضا منذ استقلالها عدة احتجاجات ومظاهرات عمالية، منذ انفصالها عن الاتحاد السوفياتي، لذلك عملت الحكومة على إقامة نظام على النسخة السوفياتية.

ظلّ مفهوم الاقتصاد الوطني الأوكراني غامضا نوعا ما نتيجة لسنوات من الإنتاج المجمع، فقد فيه معاني النشاط المزدهر للإنتاج نظرا للتطور التاريخي المستمر لأجيال مختلفة. عرّف البعض الاقتصاد الوطني الأوكراني على أنه نظام حديث ومعقد، جمع كل الصناعات في مجموعة واحدة مترابطة داخل

[1] nocukhuk and habyar bhuu, **mihicmepcngom oc binu ihag ku ykpahu** (ibaha opahka: abib, ahyim hi, 2014).

علاقات اقتصادية متعددة الأطراف، تتميز بالانضباط العلمي والفضاء الاقتصادي المشترك مع القانون الواحد والعملة الواحدة، داخل كيان هذه المجموعات. المركز الاقتصادي هو من يؤدي الدور التنظيمي والتنسيقي لعمليات استمرار الإنتاج وتوزيع وتبادل السلع المادية والخدماتية واستهلاكها، وترسيخ العمل بالقيم الروحية التي تنشط داخلها.[1]

تميز الوضع الاقتصادي ما بين عام 1995 و1999 بمجموعة من المؤشرات كزيادة في الإنتاج الصناعي على حساب الصناعات الثقيلة وزيادة تقدر بأكثر من (12 مرة) في مجال المبيعات والخدمات المدفوعة في وقت كانت فيه معدلات نمو بضائع البيع بالتجزئة أقل من (3 مرات). شهدت أوكرانيا منذ بداية 2000 تجديدا في مؤسسات البحث والتطوير من خلال تكوين منظمات بحثية جديدة، تعويضا للتي أنشأت منذ الاستقلال والتركيز على تصميم وتحسين مؤسسات التعليم العالي والطيران وتطوير الوحدات الصناعية في البلاد، أكثر من(63 ٪) من المؤسسات في القطاع الاقتصادي، (20 ٪) منها أكاديمي لما إجماله(1051 مؤسسة) تنتمي للمنظمات، (421 مؤسسة) مملوكة للدولة في سنة 2002 ركز الاقتصاد الأوكراني على الممرات البحرية والبرية المهمة، للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية، الإقليمية والدولية.

ازدهر الاقتصاد الأوكراني في بدايات عام 2013 خاصة في المنطقة الشرقية للبلاد، لتصبح أكبر وحدة اقتصادية وصناعية متنوعة، غنية بالموارد والثروات الطبيعية، شهدت هذه المناطق تشييدا لمصانع الصلب والتصدير، بحوالي (40٪) من صادرات أوكرانيا (يمثل الفحم الحجري والحديد) بالإضافة إلى الاهتمام بموانئ البحر الأسود على سبيل المثال ميناء "سيفاستوبول" الشهير، الذي يقع في شمال شبه جزيرة القرم وميناء "ماريوبول" الذي يعتبر قطبا صناعيا متقدما في منطقة "دونباس".

التقسيم الإداري في أوكرانيا يحدده موقع "كييف" في الجزء الأوسط من البلاد و"دونستيك" في شرق البلاد، و "خاركييف" في الغرب، اعتبرت من أكبر المدن الصناعية البارزة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي والناشطة منذ الاستقلال. فأوكرانيا المستورد الرئيسي للنفط والغاز الروسي، وهذا التقارب والتعامل كان من بين الأسباب الروسية لضم شبه جزيرة القرم. دخلت أوكرانيا في أزمة اقتصادية منذ عام2008 لتتصاعد في أواخر عام 2013 انعكس سلبا عليها لفقدانها للقدرة الإنتاجية وتراجع في إصلاحاتها وانكماش في الاقتصاد بنسبة (76٪) فمدة ستة سنوات كانت كافية في أن يصبح الصراع في أوكرانيا وخاصة في جهة

[1] **حرب روسيا على اقتصاد أوكرانيا** على الرابط:

http://sasapost.com/translation/russias-waron-ukraines-economy

الشرق لتدمير اقتصادها لأدنى المستويات فلم تجد الدولة الأوكرانية حلا سوى اللجوء إلى سياسات التقشف، تحاول التحكم في التوترات المتصاعدة داخليا، من اضطرابات واحتجاجات، التي طالبت بتحسين الوضع وزيادة الإنفاق على نظام المعاشات.[1]

❖ **المحددات العسكرية:**

يعود تأسيس القوات المسلحة الأوكرانية عام 1917 منذ كانت تابعة للإمبراطورية الروسية، لترث بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عتادا ضخما قوة قوامه (780،000عسكري) على أراضيها لتصبح ثالث أكبر ترسانة أسلحة في العالم تتمثل في (222 ناقلة صاروخية) وهي الجيل الأخير من الصواريخ "الباليستية" العابرة للقارات، المصممة والمصنعة في أوكرانيا وحوالي (1700رؤوس نووية) والمئات من الرؤوس(النووية التكتيكية) والمصانع السوفياتية لإنتاج المحركات على الأراضي الأوكرانية التي أقامت (750معملا) للصناعة الحربية و(130 مؤسسة علمية هندسية) تتكفل بالإنتاج العلمي الهندسي في صناعة الأسلحة، كل هذا جعل من أوكرانيا تمسك زمام الأمور لتعيد تشكيل وتنظيم ذاتها منذ استقلالها عن الاتحاد السوفياتي عام 1991 لتبدأ القوات العسكرية الأوكرانية باختلاف قواتها: القوات المسلحة البرية، البحرية، الجوية، التي تكون أولا تحت يد الرئيس الأوكراني القائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم وزير الدفاع في المرتبة الثانية. أضافت أوكرانيا سلسلة جديدة في تصنيع الصواريخ التكتيكية من(KH . 23) و(الجوجو R33) والقنابل التكتيكية(KH500،1500) أما الصواريخ الاستراتيجية فتصنعها شركة "يوجناي" كل هذا جعل أوكرانيا في إطار الشراكة العسكرية المحدودة مع كل من روسيا ومجموعة الدول المستقلة، شاركت القوات الأوكرانية في تدريبات دولية ومحلية عديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبولندا وروسيا البيضاء وألمانيا، لتظهر فيما بعد تعاملها مع الحلف الأطلسي المخطط له من عام 1994، تعاملت روسيا مع ما ورثته أوكرانيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بالاعتماد على سوق العمل بشراء المصانع الموجودة في أوكرانيا مقابل تزويدها بالغاز.[2]

تغيرت الموازين في أوكرانيا بعد الانقلاب السياسي في العاصمة "كييف "عام 2014، بوصول المواليين للغرب المعارضين لروسيا وسياساتها، بحظر السلع العسكرية عنها، الذي عرقل المسار الاقتصادي الذي ما فتئ يعيد النبض للدولة الأوكرانية.[3]

---

[1] Steven et whoehel, **ukraine:current issuesand u.s.policy** (european affairs, 2009).

[2] naja bentzen and others, **Ukrain's economic challenges,EPRS** (European parliamentry zsearch service, 2015).

[3] Phillipp Fluri and others, **the security sector legislation of Ukraine** (noto-DCAF, Kyiv, 2013).

- **المطلب الرابع: المقومات الجغرافية والطبيعية لأوكرانيا.**

❖ **المحددات الجغرافية:**

✓ **المساحة والموقع:**

رسمت حدود الأراضي الأوكرانية مع نيل الاستقلال عام 1991، حيث نص دستورها على أنها جزء لا يتجزأ من وحدة أراضيها وحرمتها لتصل مساحة أوكرانيا إلى أكثر من (600 ألف كلم^2) تقع أوكرانيا جنوب غربي القسم الأوروبي لروسيا الاتحادية، يحدها من الشمال جمهورية بيلاروسيا ومن الشمال الشرقي والشرق جمهورية روسيا الاتحادية ومن الجنوب البحر الأسود وبحر الأزوف ومن الجنوب الغربي جمهوريات مولدافيا ورومانيا وهنغاريا ومن الغرب سلوفاكيا وبولندا. أوكرانيا هي أكبر بلد بعد روسيا من حيث المساحة يلتقي فيها على طول حدودها أكثر من دولة. تتصل أوكرانيا مباشرة بالحديقة الخلفية بروسيا، خاصة في الحدود الشرقية الشمالية. تحتل أوكرانيا موقعًا حساسًا بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي، إذ تعد حاليا الدولة الفاصلة الأكبر بينهما، كما تحتل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية لأوروبا وهي تعدّها بوابة لعبور التهديدات التاريخية ويستهدف استمرار عمليات الإدماج والشراكة الأوروبية والأطلسية تقليصَ نفوذ روسيا في تلك المنطقة وإحكام السيطرة عليها. روسيا التي باتت يؤرقها وصول نفوذ موسكو إلى جوارها المباشر والواسع، لا تستطيع أن تترك أوكرانيا لتصبح جزءا من منظومته الأمنية والاقتصادية فضلًا عن المشاعر القومية والتاريخية الروسية تجاهها، كما تعتبر ضمن منطقة المصالح المتميزة والحصن الاستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائها.[1]

الصورة 1: خريطة أوكرانيا

المصدر: https://www.google.dz

[1] Dnistrynansku, **political geography of Ukraine** (ministry of education and science of ukraine, kyiv, 2014).

سهّل تنوع المناخ الأوكراني في زيادة التنوع البيولوجي فمناخها البارد نوعا ما يشبه مناخ روسيا وأوروبا الغربية ومناخها القاري معتدل على طول البحر الأبيض المتوسط في ساحل القرم، تتراوح درجة الحرارة فيه من 9 إلى 10 درجة مئوية في الشمال و11 إلى 16 درجة مئوية في الجنوب وتباين سقوط الأمطار فيها إذ يرتفع في الغرب والشمال وينخفض في الشرق والجنوب الشرقي.[1]

❖ **المحددات الطبيعية:**

تتمتع أوكرانيا بموارد وثروات متنوعة على طول ترابها كالحديد والخام والفحم أكبر مجمع (كيرتش للحديد) إضافة إلى البحيرات المالحة والغاز الطبيعي والحجر الجيري ومواد البناء، المياه المعدنية والطين وخصوبة أراضيها وتربتها للزراعة ووفرة اليد العاملة الرخيصة. إذ يوجد الكثير من الصناعات المشتركة مع روسيا في مجال الغاز والنفط والمعادن وصنع وسائل الطيران والسلاح. [2]

تعتبر شبه جزيرة القرم قبل انضمامها لروسيا أهم جزء حيوي في أوكرانيا، يحوي غطاء نباتي متنوع (التوت، البلوط، الصنوبر، الغابات) وجبال الألب التي تتوزع في مروجها مع وجود محميات طبيعية كثيرة (كارداج، كيب، يالطا، القرم، منطقة فينيستا، كازناتيب، أوناسكي). أوكرانيا بها أيضا منافذ بحرية بالغة الأهمية أهمها بحر "الأزوف" و"البحر الأسود"، عظّم من توفير عبور الموارد الطبيعية (النفط) لكل من آسيا ودول الجوار.[3]

توفّر الموارد في أوكرانيا سهَّل عليها الاندماج في كثير من الصناعات، من توليد الطاقة الكهربائية، الطاقة الكهرومائية والتعاملات التكنولوجية المتنوعة. تشكل أوكرانيا مجموعة من السهول الخصبة والهضاب والجبال مثل جبال (الكاربات) في الغرب وجبل (هوارهوفرلا) الأعلى ارتفاعه يصل إلى (2061 متر) أي (6762 قدم) بالإضافة إلى الموارد المائية المتنوعة كأنهار الدنبير (دنبيرو) (سيفير سكيدونيتس)، (دنستر و بوغ) الجنوبي التي تتدفق وتجري في الجنوب وصولا إلى البحر الأسود وبحر الأزوف ونهر دلتا الدانوب إلى الجنوب الغربي إلى حدود رومانيا، كما تحتل أوكرانيا أهمية كبيرة في الإتحاد الأوروبي، تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لكل من هولندا، ايطاليا، ألمانيا، فرنسا، هنغاريا، بولندا، في تصدير واستيراد السلع، بإضافة إلى ذلك بلدان رابطة الدول المستقلة، واسيا تحتل نسبة كبيرة من قيمة التداول في تركيا. [4]

---

[1] **حالة أوكرانيا في بيئة إقليمية** على الرابط:

http://buklip.net/books/27659

[2] خليل السعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

[3] **الموسوعة العربية، جغرافية أوكرانيا**، على الرابط:

http://www.arb.ency.com/index.php?module=pnencyclopediagfunc=display-ternfide=1955

[4] garlina davgan, **geography for perede k 2 amenatsiynoryi trainin** (Édité par la shvedova. directory education publications : VITnfen, 2006).

المبحث الثاني: تحليل الأزمة الأوكرانيـة.

▪ المطلب الأول: الثورة البرتقالية 2014 وبداية بوادر الأزمة.

أدى ضعف الرئيس الأوكراني "كوتشما" في أواخر ولايته الثانية سنة2003، إلى تشتت مركز القوى في البلاد، والصراع الأوليغارشي على السلطة ببسط نفوذها للوصل إلى كييف وكان واضحا في فترة رئاسة "كوتشما" أنه لن يستمر في الحكم بسبب تراجع الدعم الشعبي له مما أدى إلى صعود أطراف أخرى وفاعلين جدد، منافسين بقوة أدى إلى تشتت القوى المحيطة به، ألزم إيجاد حل للوصول إلى توافق ولكن هذا التوافق بات مستحيلا مع تفاقم الصراع الحاد بين مراكز النفوذ **الأوليغارشية*** المعارضة على السلطة في أوكرانيا، في حين بلغ الصراع أوجه إلى ما وراء الحدود الأوكرانية خاصة مع وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى الحكم فهذا الأخير تمكن من القضاء على المد الأوليغارشي في موسكو بصفه نهائية، خاصة بعد تحرير جيش الكرملين للشيشان في حروبها مع القوقاز والحفاظ على جوارها القريب، من كل التهديدات التي صار الغرب يحاول تطبيقها في سياق الحلف الأطلسي، خاصة بعد انضمام دول البلقان وعدد من دول أوروبا الشرقية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، أدت كل هذه العوامل الخارجية إلى توظيف هذا الصراع على حساب المصالح الغربية، توافقا مع وصول الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" المحسوب على جماعة دونيستيك الأوليغارشية، أدى إلى تفاقم صراع السلطة في أوكرانيا، التي كانت تخوض مواجهات عنيفة مع جماعات أوليغارشية أخرى موالية للغرب.[1]

وعليه فإنّ **الثورة البرتقالية*** في أوكرانيا جاءت مباشرة بعد فوز الرئيس "يانوكوفيتش" شهدت حينها العاصمة كييف سلسلة من المظاهرات والأحداث السياسية، كرد فعل على الفساد الجماعي، الذي قابلته السلطة بالتخويف باستخدام القوة لكل من يعارض سير السياسة الأوكرانية الجديدة، خاصة بعد انتشار فضيحة تزوير الانتخابات الرئاسية التي فاز بها "يانوكوفيتش"الذي يعتبر مواليا لموسكو، ليحسم التزوير والتلاعب بالنتائج الانتخابية بين المرشحين "يوشينكو" و"يانوكوفيتش". غير أن المعارضة لم تسكت عن هذا التجاوز الخطير ولم تعترف بفوز "يانوكوفيتش" واعتبرته سرقة للسلطة من يد الشعب الأوكراني، فنظرا

---

[1] محمد الكوخي، **الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومآلاتها** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2015) ص.ص.85.86.

* **الأوليغارشية** تعني حكم الأقلية. الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1990، ص.415.

* **الثورة البرتقالية** في أوكرانيا 2005/2004 نسبة للوشاح البرتقالي الذي وضعه المحتجون رمزا للثورة السلمية الرافضة للتعنيف، شاهد أكثر: STEVE YORK and others? (orange revolution :study guide)

لما تسرده الوقائع حول المرشح "يانوكوفيتش" الذي طالما كان لديه سجل إجرامي، وملاحقات قانونية في السابق ومحدداته الشخصية التي تظهر مستواه العلمي وتعليمي المتدني الفاشل وميولاته لروسيا، على عكس المرشح "يوشينكو" الذي يعترف له الشعب الأوكراني بأن لديه مستوى تعليمي وفكري راقي.[1]

في 2007 وبعد عامين من حكم "يانوكوفيتش" أعيد الانتخاب لصالح المرشح "يوشينكو" وتنصيبه رئيسا للبلاد، إلا أنّ هذه الثورة لم تنجح على المدى البعيد، حيث تأزمت الأوضاع، تراجع الاقتصاد فارتفعت المشاكل كالبطالة وتلاشت أمال الأوكرانيين في التحرر من أيادي رجال الأعمال، الذين يسيطرون بشكل قوي على السلطة، من جهة أخرى روسيا التي كانت جنبا إلى جنب مع أوكرانيا إلا أن هذه الصورة غيرت مجرى العلاقات، استدعى روسيا إلى رفع أسعار الغاز إلى أضعاف جعلهم يعانون البرد الشديد، من جهتها لم تلقى أوكرانيا المد الكافي من الغرب فالأوضاع الاقتصادية والسياسة كانت مرشحة للتصعيد أكثر، ليعيد الأوكرانيون انتخاب الرئيس "يانوكوفيتش" في سنة 2010، الموالي لروسيا والذي أمن مصالح البلاد واستمر لعامين وهو على السلطة[2]، لتظهر المعارضة الرافضة لـ"يانوكوفيتش" عند وصوله الحكم، خاصة بعد المساعدات المالية المقدرة بـ 15 مليار دولار التي قدمتها روسيا وخفضها لأسعار الغاز، مقابل تراجع "يانوكوفيتش" عن التوقيع على اتفاقية التجارة مع أوروبا.

في هذه الأثناء تضاربت مصالح جميع الأطراف المتنافسة على أوكرانيا استدعى من الرئيس استغلال خروج مؤيديه الذين خرجوا في مظاهرات مؤيدة له، في ساحة الاستقلال بالعاصمة كييف في نهاية سنة 2012، بتحريض لقواته الخاصة، خلال حملاته الانتخابية الشرسة، والمؤلمة في نفس الوقت، بالنسبة لمعارضيه، أخلط الأوراق أكثر ونشر الفوضى في البلاد بشكل لا يصدق وفي لمح البصر، دفع معارضيه للتحرك بكل الطرق لتحمل المسؤولية التي احتسبت عليهم، أهمها إعادة الحق للمترشح "يوشينكو" كما يريد المجتمع وليكون جاهزا لقيادتهم[3]، هنا بدأت وسائل الإعلام والدعاية بنشر الفضائح بكل تفاصيلها وبكل أطرافها للعالم كله وكان استطلاع الرأي العام كتجربة تبين خفايا الصراع داخل كييف أنّ لروسيا وجهة نظر حولت محور الصداقة والجوار إلى العداء، خاصة بعد خمس سنوات التي فشل فيها "يوشينكو" في تحقيق التوازن بين التعديلات الدستورية بإعطاء بعض صلاحيات الرئيس للبرلمان فعرفت فترة حكم البرتقاليين،

[1] Syfutdinova, Leyla, **franing of the orange revolution in Ukraine** (Middle East technical university, Ankara).

[2] **Ukrans two Different revolution** dans:
www.bbc.com/news/world/europe-2521230

[3] Lynch, tamy, **orange revolution the prehistory** (best on university, N°2, 2005).

تراجعا وانخفاضا في إجمالي الناتج القومي الداخلي بنسبة (15٪) سارع في زيادة عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، بالمقابل أصبح الشعب الأوكراني واعيا لما يحدث وسيحدث لبلاده بعد تفجير الثورة البرتقالية وتوسيع رقعتها إلى مناطق أخرى في البلاد، بسبب الوعود التي لم تتحقق أبدا وزادت خيبات الأمل، ليؤكد الأوكرانيون أنهم لن يتخلوا عن مطالبهم في ممارسة الديمقراطية، لتصبح أوكرانيا مستقبلا دولة وأمة واعية سياسيا.[1]

- **المطلب الثاني: استفحـال الأزمة الأوكرانية.**

استفحلت الأزمة السياسية في أوكرانيا، في نوفمبر 2013، حيث دخل المحتجون في اعتصام مفتوح في ميدان الاستقلال بكييف، ردا على قرارات حكومة "يانوكوفيتش" حول قرارات تأجيل توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واعتبر المعتصمون قرار التأجيل بمثابة توجه نحو توسيع العلاقات مع موسكو، لتعطيل النهج الرامي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ازدادت حدة الأزمة في جانفي 2014 حيث خرج المعارضون المحتجون الذين كان معظمهم من مناطق أوكرانيا الغربية، حيث استولوا على المباني الحكومية في وسط كييف[2]. لتتسارع الأحداث وتتصاعد مع نهاية الشهر نفسه، حيث توصلت أطراف المعارضة والرئيس الأوكراني" يانوكوفيتش" إلى اتفاق حول الإفراج عن المعتقلين الذين استولوا على المباني الحكومية ومع هذا تواصلت موجة الاحتجاجات لتصل إلى المناطق الشرقية في أوكرانيا التي تعتبر مناطق التأييد للرئيس "يانوكوفيتش" وحزبه "حزب الأقاليم" لتبرز في هذه الأثناء الحركات اليمينية القومية المتطرفة، إذ شنت حركة "القطاع الأيمن" مجموعة من الهجمات الانتحارية ضد قوات الأمن، التي رفضت أن تستجيب لأوامر القادة المعارضين.

في 17 جانفي 2014 دخل قانون العفو عن المشاركين في الاحتجاج الذي تبناه مجلس النواب الأوكراني حيز التنفيذ، ليعود الهدوء نسبيا رغم بقاء المحتجين في اعتصام في ميدان الاستقلال في 18 فيفري من نفس السنة، تصاعدت الأزمة بشكل مفاجئ توجه خلالها الآلاف من المحتجين إلى مجلس النواب، حيث كان نواب المعارضة يطالبون بإدراج مسألة تعديل الدستور على جدول عمل الجلسة، لتندلع

[1] Raez, Andras, **Russia's hybrid war in Ukraine: breaking the enemy, ablity to resists** (fia rapport 43, the finish institute of international affairs, Finland) P.11-14.

[2] **أوكرانيا: المظاهرات تصل مبنى البرلمان ورئيس الوزراء يعتذر لقمع المتظاهرين**، على الرابط:
www.alquds.co.uk/pdfarchives/2013/12/12-03/qds02.pdf

اشتباكات عنيفة في نفس الوقت، في وسط العاصمة كييف شنّ فيها المتطرفون هجوما على مقر" الحزب الحاكم" القريب من البرلمان، صدتهم القوات الأمنية لمكافحة الشغب وأرغمتهم على الانسحاب والتراجع أو البقاء في ميدان الاستقلال وعلى إثر هذه الاشتباكات وصلت حصيلة ضحايا إلى 30 ضحية بينهم 10 من عناصر قوات الأمن.[1]

أعلنت بعد ذلك قوات مكافحة الإرهاب بدء عملية أمنية لمكافحة الإرهاب في البلاد، اعتبره المحتجون إعلانا بشن هجوم عليهم، في 20 فيفري أعلن زعماء المعارضة الوصول إلى الموافقة على الهدنة التي عرضها الرئيس" يانوكوفيتش" غير أنّ الحركات اليمينية المتطرفة رفضت الالتزام بهذا الاتفاق لتشن هجمات جديدة على قوات الأمن، التي كانت تتمركز على مداخل ميدان الاستقلال، استخدم الطرفان الأسلحة النارية، انسحبت قوات الأمن في حين واصل المحتجون تقدمهم، راح ضحية هذه المواجهة 82 شخصا، هذا الوضع كان متزامنا، تزامنا مع الزيارة التي قام بها وزراء خارجية كل من ألمانيا وفرنسا وبولندا إلى كييف في 21 فيفري، والجلوس على طاولة التحاور بين الرئيس الأوكراني "يانوكوفيتش" وزعماء المعارضة في النظر إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة قوبلت بالرفض من "يانوكوفيتش"،لأنه كان قد تنازل عن الكثير حول ما يخص المعتقلين، وصولا إلى إقالة الحكومة والموافقة على تشكيل حكومة ائتلافية، بالمقابل المعارضة لم تلتزم بأي من تعهداتها.[2]

واصلت المعارضة مع "يانوكوفيتش" المفاوضات لإيجاد تسوية جديدة للوضع القائم والتوقيع على اتفاقية تنص على إقامة انتخابات رئاسية مبكرة قبل مطلع العام، وإطلاق إصلاح دستوري جديد يرمي إلى نقل جزء من صلاحيات الرئيس إلى البرلمان والحكومة عرضت هذه الاتفاقية على المحتجين في ميدان الاستقلال الذين أكدوا رفضهم لها بمواصلة الاعتصام وتشبثوا برأيهم حول إحالة الرئيس "يانوكوفيتش" من سلطة البلاد ليغير النواب استراتيجية التعامل مع الوضع بإلغاء استخدام القوة وإلغاء عملية مكافحة الإرهاب وسحب كل القوات من جيش وقواعد عسكرية، ومنع وزارة الداخلية من التصدي للمحتجين ليلقى المحتجون المسلحون طريقهم في الانتشار في شوارع كييف وصولا إلى المباني الحكومية ليسطروا في يوم 22 فيفري على كييف في ظل غياب قوات الأمن المنسحبة.[3]

---

[1] Trenin, demitri, **the Ukraine CRISIS and the resumption of create – power rilky** (Moscow centre, Granegie, 2014).

[2] أوكرانيا: المظاهرات تصل مبنى البرلمان ورئيس الوزراء يعتذر لقمع المتظاهرين، **مرجع سابق**.

[3] Laila shevtsoua, and others, **pal kalsto on Russian nationalism** (journal of democracy, n° 3 2014), P.24-28.

في هذه الأثناء اختفى الرئيس "يانوكوفيتش" موجها رسالة من شرق أوكرانيا للأوكرانيين، أن المعارضة استولت على السلطة بالقوة، ليعيد ويؤكد في رسالته أنه لازال رئيسا شرعيا للبلاد وعليه أقر مجلس النواب جميع القوانين التي رفضها "يانوكوفيتش" وصّوت على عزله والإفراج عن كل السياسيين المعتقلين في فترة ولايته أمثال الرئيسة "يولياتيموشينكو" وعليه أصبح نائب البرلمان الأوكراني هو رئيس البلاد وعيّن البرلمان وزيرا جديدا للداخلية بضم العناصر المتطرفة اليمينية، إلى قوات وزارة الداخلية، ليحافظ على امن وشوارع كييف ومدنها المجاورة.

طالبت موسكو المعارضة بتطبيق الاتفاق الصادر في21 فيفري، إلا أن واشنطن والدول الأوروبية، رفضت اعتبار الأحداث في كييف انقلابا واعترفت بشرعيته للسلطات الجديدة، لتواصل هذه الأخيرة الخروج عن المألوف من خلال تصويت البرلمان على إلغاء اللغة الروسية كلغة رسمية، ما أثار غضب موسكو واعتبرته معاديا لها، بالإضافة إلى حظر كل القنوات الروسية وحظر "حزب الأقاليم" الحاكم سابقا.[1]

وعليه يمكن تأكيد استفحال الأزمة الأوكرانية المتصاعدة ففي نوفمبر 2013 لم تجد كييف حلولا لها، في هذه الأثناء تأسست المواقف الدولية لتتنافس عليها فراحت روسيا تضم منطقة شبه جزيرة القرم إلى أراضيها بسياسة الأمر الواقع، فعلى ما يبدو في الوقت الراهن أن حدود أوروبا التي رُسمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليست حدودًا دائمة كما توقعت أغلب الحكومات بعد انتهاء الحرب الباردة بعام 1990.

بدأت هنا بوادر التنافس بين الدول الكبرى علنا حول السياسات المتباينة التي ستستخدمها كل من روسيا بعد ضم القرم وبين أوروبا التي تحاول كسب أوكرانيا كلاعب جديد بإغراءات حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي من وجهات نظر أمريكية، التي أكدت على أن روسيا تجاوزت دورها المعتاد بالتعدي على سيادات دول الجوار ومواصلتها التمدد نحو شرق أوكرانيا، في إطار سياسات الاحتواء ولعب الورقة الأوكرانية على طول المجال الحيوي للاتحاد السوفياتي سابقا و الورقة السورية للبروز أكثر في الساحة الدولية، لم يتوقف الموقف الدولي عند روسيا فحسب وراء الأوضاع في أوكرانيا، حتى أن أمريكا تسعى جاهدة لرسم موقفها مشددة لهجتها لروسيا باستغلال محاسبتها بورقة ضم شبه جزيرة القرم إليها، وهذا وحّد رأي أمريكا و أوروبا حول الأزمة الأوكرانية المتفاقمة.

وعليه فالمخاوف الغربية مشروعة والمخاوف الروسية مشروعة أيضا ولا يوجد طريق للحل سوى تكثيف العمل إما دبلوماسي أو تصعيد مقابل رهن النتائج التي قد تكون مدمرة على العالم كله، خاصة بعد

1 Stephen Lendman, Ukranien orange revolution 2-0? Dans:
http://www.glopalresearch.ca/ukraine-orange-revolution-2-0/5360517

تصريح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطاب تاريخي بعد ضم القرم «ما بدا مستحيلا في يوم من الأيام أصبح واقعا، لقد سقط الاتحاد السوفيتي لكنك إذا واصلت ممارسة الضغط على الزند إلى أقصى حد فإنه سيرتد في وجهك وبقوة» وبالمقابل بدأت أمريكا لتمهيد لضم أوكرانيا إلى حلف الناتو، هذا الأمر الذي اعتبرته موسكو أنه تهديد للأمن القومي الروسي ومن ناحية أخرى فإن الخوف الغربي مشروع من شخصية بوتين المستبدة النرجسية وقد عانى الغرب كثيرا من مثل هذه الشخصيات التي قد يدفعها جنون العظمة إلى تفجير الحروب وتخريب الدول خاصة في ظل غياب معارضة حقيقية في روسيا تستطيع أن تقول لا لبوتين ويبقى الخوف الأوروبي والغربي من غزو الدول واقتطاع أراضيها قد يتكرر ذلك مع التاريخ الأوروبي الحديث وأوكرانيا أكبر دليل على ذلك، فتحت نقاط صدام أخرى حول المواضيع مع الغرب وروسيا والحقيقة أن معالجة العالم لأزمة أوكرانيا سيشكل نقطة هامة في مسار العلاقات الدولية وفى شكل النظام العالمي القادم، فمن ناحية أعلن بوتين أن النظام العالمي الجديد يتشكل من هذه الأزمات التي ستحدد المنافس الأقوى، بمعنى أوضح نهاية التفرد الأمريكي بقيادة العالم.[1]

لتبدأ الكتابات والتقارير في الإعلام الأمريكي ومراكز الأبحاث ضد روسيا، حيث أن هناك الآلاف من المتخصصين في الدراسات السوفياتية، أعادت أزمة القرم لهم شهية الكتابة، مع تخصصهم العميق والدقيق في الشأن الروسي إلا أن الخيط الذي يربطهم جميعا هو النظر إلى روسيا على أنها عدو من واقع ما درسوه أثناء الحرب الباردة. فبعد الفراغ الذي تركته أمريكا نتيجة انسحابها من التدخل في مناطق عديدة في العالم جعل قوى طموحة تحاول أن تملأ هذا الفراغ وفى مقدمتها روسيا والاتحاد الأوروبي، كما أن قيادة أمريكا للعالم جلب لها الحسد والعداء والكراهية من شعوب كثيرة. لذلك اختلطت مواقف الدول بين التردد والتنافس والتصعيد في أوكرانيا.[2]

- **المطلب الثالث: خصوصيات الأزمة الأوكرانية.**

تنوع الخريطة العرقية والأثنية في أوكرانيا قد يجعلها تبدو وكأنها دولة مقسمة، فهي وطن واحد لكثير من الشعوب المختلفة من حيث العرق واللغة والدين وهو ما يزيد الأزمة الأوكرانية استقطابا بين الشرق والغرب. تتنوع الجماعات العرقية في أوكرانيا لتشمل الأوكرانيين وهم الأكبر في النسبة بتمثيلهم نحو 77.8%

[1] Stephen Lendman, **Op.Cit.**

[2] مجدي خليل، **الأزمة الأوكرانية ومخاوف التصعيد** (منتدى الشرق الأوسط للحريات القاهرة واشنطن) على الرابط:
www.alhal-alquran.com/arabic

من إجمالي السكان البالغ عددهم 44.9 نسمة، طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة في 2012 ثم الروس بنسبة 17.3 %، وروسيا البيضاء 0.6 %، وتتساوي نسبة المولدوفان مع التتار لتبلغ 0.5 % ثم يأتي البلغار بنسبة 0.4 % والمجريون 0.3 في المائة، والرومان 0.3 % والبولنديون 0.3% واليهود بنسبة 0.2 %.

تتحدث هذه الجماعات العرقية اللغات: الأوكرانية وهي اللغة الرسمية بنسبة 67 %، والروسية 24 % ولغات أخرى تتضمن اليونانية والبولندية والمجرية، ويتحدث بها نحو 9 % ويشكل الأوكرانيون الأرثوذكس أتباع أبرشية كييف نحو 50.4 % والأوكرانيين الأرثوذكس أتباع أبرشية موسكو 26.1 % وكاثوليك أوكرانيين ويونانيين بنسبة 8 %.[1]

تعدد الأعراق والأديان ليس لصيقاً بالشرق الأوسط وحسب بل أوروبا والعالم بأسره، فلا توجد دولة متجانسة عرقياً ولغوياً ودينياً وإنما التجانس متفاوت رغم أنهُ قاعدة مهمة لأمن الدول، فكلما زادت نسبة التجانس بين السكان زادت قوة وأمن الدولة وأصبح شعارها قومياً والعكس صحيح. وفي الاتحاد السوفييتي السابق تعد أكثر التوجهات تلك المرتبطة بالأعراق وهي التي تشغل بال 25 مليون روسي يعيشون خارج الاتحاد الروسي. وقضية هؤلاء الناس في المقابل مرتبطة بمسألة الحدود الإدارية الداخلية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية التي أصبحت عام 1991 حدوداً دولية. وتعد القرم في أوكرانيا و"الأراضي العذراء" في شمال كازاخستان أقاليم اعتبرت تاريخياً ضمن روسيا، وهي مكتظة بالسكان الروس. وبعد الاستقلال تعهدت حكومة "يلتسين" باحترام الحدود السابقة بين الجمهوريات باعتبارها حدودا دولية صالحة. فلأوكرانيا أقلية كبيرة من الروس في الشرق والقرم، لذا من الطبيعي حدوث هذه الأزمة التي أصبحت تتصاعد يوما بعد يوما بين شد روسي وجذب أوروبي.[2]

للأزمة جذورها المختلفة فأوكرانيا بلد متعدد الإثنيات والأعراق والأديان واللغات وهو منقسم بين شرق يتكلم سكانه الروسية ويرون في روسيا بلدهم الأم، ويانوكوفيتش واحد من هؤلاء وبين غرب يتكلم اللغة الأوكرانية ويدعو إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن الانقسام سياسي ثقافي اقتصادي وجد عمقه في أزمة الهوية التي يعيشها البلد منذ نال استقلاله في عام 1991 بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

---

[1] Eda ahi , **(re)construction of national security discourse in the context of the ukrainian crisis: finland, estonia, russia** (university of tartu european college ,2015) p15.

[2] **الأزمة الأوكرانية... الأبعاد الأوروبية والدولية** على الرابط:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=78194

خلاصة الفصل:

تعتبر أوكرانيا مجالا حيويا مزدهرا، نتيجة موقعها الجغرافي المتميز وتوافر الموارد الطبيعية الضخمة على أراضيها، بالإضافة إلى أنها المنفذ الاستراتيجي الوحيد لروسيا نحو البحر الأسود، إلى جانب التعدد العرقي الذي أظهر علاقة النظام الأوكراني ببيئته المتنوعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية تفكك الاتحاد السوفياتي ونيلها الاستقلال منه، لكن ما فتئت تتخلص من السيطرة السوفياتية على ملامح سيادتها على كامل أراضيها، وبداية بناء دولة أوكرانية مستقلة، حتى عادت لتشهد مجموعة من المشاكل والاضطرابات لمرحلة جديدة لما بعد الاستقلال إلى الثورة البرتقالية التي أدت أسبابها إلى تفجير صراع داخلي أثر ببنية المجتمع الأوكراني، مما جعل أوكرانيا في الواجهة، وقد استخدمت الأطراف الأوكرانية المتصارعة آليات حشد التأييد الشعبي عن طريق خطابات القومية والهوية، واستغلال الفوارق الثقافية والاجتماعية. وقد تفاقم الوضع الأوكراني الداخلي إلى درجة أن أصبح له امتدادات خارجية ومحل اهتمام أطراف فاعلة على الساحة الدولية، زادت من حدة التوتر وجعل من أوكرانيا نقطة التحول في سير العلاقات الدولية.

الفصل الثاني:

السياسات الدولية المنتهجة في إطار التنافس على أوكرانيا

تمهيد:

اختلفت السياسات الأوروبية والروسية والأمريكية إزاء الأزمة الأوكرانية وذلك راجع إلى اختلاف توجهات هذه الدول وأجنداتها وهذا ما زاد من حدة المشكل، خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا، الأمر الذي أخلط أوراق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية اللذان عادا في الوقت البدل الضائع للاهتمام بالمسألة الأوكرانية، وهو ما زاد من إصرار روسيا في استخدام كل ما لديها من قوة لمواجهة غريمتيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي اللتان انتهجتا سياسات متباينة نحو أوكرانيا تحمل في طياتها عداءً لروسيا، وقرارا صارما على مجاراتها وتحديها حول ما تقوم به فيما يخص الشأن الأوكراني.

المبحث الأول: السياسة الروسية اتجاه أوكرانيا.

1. المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين.

حاولت روسيا بعد نهاية الحرب الباردة بناء علاقات جديدة في الساحة الدولية تختلف تماما عن تلك المنتهجة في فترة الشيوعية والتي خلفت أوضاعا داخلية مزرية على جميع المستويات، وأدت إلى تراجع الدور الفعال لروسيا وعمق مرحلة التحول، وقدرة روسيا على الرجوع إلى الواجهة الدولية.

قد توالت الانهيارات الاقتصادية في فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسن" أول رئيس لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والذي لم يعد قادرا على السيطرة والتحكم في الأوضاع التي آلت إليها روسيا، وبعد فترة من عدم الاستقرار السياسي ومع انهيار استراتيجية "بوريس يلتسن " الليبرالية الهادفة إلى التكامل مع الغرب[1]، سرعان ما بدأت روسيا تسترجع أنفاسها في عهد جديد على رأسه شخصية روسية تتميز بكاريزما قوية، تتمثل في الرئيس بوتين الذي عادت معه أجواء التنافس على مناطق النفوذ في العالم الذي ساد الحرب الباردة بين مجموعة الدول القوية المتنافسة.

يتميز فلاديمير بوتين بحضوره قوي، حضورٌ صاغه في «كاريزما» جعلته سياسياً مميزاً، ظهر كمحاور ومخاطب حاسم، يمتلك ملكة التصرف بحنكة في أسوأ الظروف، يتمتع بحسّ التعاطي العفوي مع الناس يُصرّ على صورته الاجتماعية، لكن تكتنف القسوة ملامحه، قسوة عرف كيف يترجمها في مواقفه السياسية. اختار بوتين التوفيق بين شراسته الرياضية والسياسية، واستفاد من وصف مجلة «تايمز» الأميركية قيادته لروسيا في عام 2008 بأنها القيادة الناجحة في فرض الاستقرار على أمّة لم تعرف الاستقرار لحقب طويلة ونجحت في إعادة روسيا بوصفها قوة لها تأثيرها على الساحة الدولية.

ولم تزد عشر سنوات قضاها بوتين بين الكرملين والبيت الأبيض (الروسي)، لم تزده إلّا سلطة، حيث افتتح بوتين ولايته بحرب في الشيشان، كان قد بدأها سلفه بوريس يلتسين، حرب كانت لها تتمة في وقت لاحق، أظهرته في صورة رجل وكالة الاستخبارات السوفياتية (كي جي بي)، التي خرج منها، نهجٌ لم ينحصر فقط في سياسة «الحرب على الإرهاب»، بل تعداه إلى الداخل، لتغدو روسيا بلداً يشيد بالديمقراطية.

يقول أحد المحللين إن بوتين لم يكن بيروقراطياً أو تكنوقراطياً أو سياسياً، بل كان عميل كي.جي.بي، وهو ما مكّنه من تجسيد المؤسسات الاستخبارية المنقسمة لمصلحته، بعد دمجهما في صلب النظام الجديد.

---

[1] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، وانعكاساتها على المنطقه العربية** (مركز دراسات الوحدة العربية، ط1. بيروت، 2009)، ص233.

كذلك فإن معظم كبار موظفي الكرملين الذين اختارهم بوتين من ضمن فريقه، كانوا غارقين في جهاز الأمن السوفياتي، هذا الإرث الاستخباري قد يكون إحدى مميزات التاريخ الروسي.

أنشأ بوتين من الأجهزة الاستخبارية الأربعة، التي صنعها يلتسين بديلاً لـ «كي جي بي» (الجهاز الفدرالي للأمن الداخلي ومكافحة التجسس والأمن السياسي ومكافحة الإرهاب، وأمسك بمفاتيح هذه القوى، واستطاع في الوقت نفسه محاربة جماعات المافيا الكثيرة الموجودة في البلاد.

قد ركز بوتين أكثر على الصناعات العسكرية، حتى أن بعض المقربين من السلطة الروسية يقولون إن ما تملكه روسيا من سلاح، يعادل قدرات الولايات المتحدة.[1]

على الصعيد الخارجي، تلاحق بوتين صفة الرجل الذي أعاد روسيا إلى الساحة الدولية، حيث تسلّم بوتين روسيا وهي في حالة انتقالية غير مستقرة، غير أنه استغل ارتفاع أسعار النفط في رسم موقع جديد لروسيا، مكّنها من الوقوف في موقف الندّ مع الولايات المتحدة، رافضا الأحادية التي تحاول أميركا فرضها على العالم، فوقف في وجه ضم أوكرانيا وجورجيا إلى «الأطلسي»، ورفض كذلك نشر الدرع الصاروخي. وفي عام 2008، خاض بوتين حرباً مع جورجيا كرّست الخطوط الحمراء الروسية، وأدركت واشنطن بذلك مدى القدرة الكبيرة التي باتت تتمتع بها روسيا.

أصبحت روسيا في عهد بوتين على تمكن من المناورة بملفات ثقيلة مثل الملف الإيراني والسوري، إضافة إلى أوكرانيا وجورجيا وقضايا أوروبا، وبقيت روسيا مستغلة للأوضاع الإقليمية كونها الممر الأساسي للغاز لهذه الدول. وبذلك وكما يقول أحد المتابعين للملف الروسي فإن بوتين، أضحى أخطر رجل عرفته روسيا رجل فرض ثقل روسيا في الساحة الدولية.[2]

اتسمت سياسة "فلاديمير بوتين " منذ توليه الرئاسة عام 2000 بالحساسية اتجاه الغرب، حيث ركز سياسته التنموية والفكرية واستخدم قدراته لإحداث تغيرات اجتماعية وسياسية لصالح روسيا من أجل العودة إلى مكانتها الدولية، التي كانت تحظى بها في الإمبراطورية السوفياتية ومواجهة كل الضعف الذي استوطن الدولة الروسية والدخول في العمليات السياسية والاقتصادية والأمنية العالمية، بهدف إدراج السياسة الخارجية الروسية في الملفات الدولية الكبرى، على أمل تطورها على السياسات الداخلية.

---

[1] Richard Sakwa ، **putin: russia's choice** (new york: routledge 11 fetter lane, londonEC4P 4EE, 2004), P.55

[2] **فلاديمير بوتين: أخطر رجل عرفته روسيا** على الرابط:

http://al-akhbar.com/node/71700.HTML

إن حصول "فلاديمير بوتين " على فترة رئاسية ثانية عام 2004 أكدت أن أهدافه تحتاج وقتا أطول لتصحح الأوضاع الداخلية وحتى أوضاع المناطق المجاورة التي كانت تابعة لمجالها الحيوي في العهد السوفياتي بإقامة علاقات للشراكة والتعاون لتثبيت الموقف والتأثير الروسي كقوة أوراسية بعد حلف الأطلسي، من خلال سعيها للوصول إلى وضع متساو باستغلال الحيز الدبلوماسي للقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لتؤكد روسيا وضعها استراتيجية للتغلب على كل الصعوبات من خلال إعادة إحياء علاقاتها الإقليمية مع "رابطة الدول المستقلة" فرصة لإعادة أمجادها السابقة، لتبدأ بالضغط على جورجيا التي دخلت في حروب مع أوستينا الجنوبية عام 2008 التي كان لها توجه ذو طبعة أمريكية الأمر الذي ستدعى روسيا إرسال قواتها العسكرية والدخول في معركة مع جورجيا التي خرجت متضررة بشدة من هذا الصراع ومواصلة روسيا الضغط عليها بالورقة الاقتصادية في علاقاتهما بوقف الواردات من جورجيا وإنقاص المد الروسي للغاز، بالإضافة الى سير مشروعها في تحقيق التكامل مع بعض دول الكومنولث مثل : بيلاروسيا.[1]

لاشك أن أهم هدف كانت تسعى إليه روسيا الاتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها، وهو أمر دفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية على إثر انضمام معظم دول الجوار إلى الحلف الأطلسي، بدأت روسيا تصميما وعزما في ألا يصل حلف الشمال الأطلسي إلى حمى دارها وحذرت المعنيين جورجيا أولا وأوكرانيا من مغبة الذهاب في اختيار الانضمام إلى الناتو، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية كمشروع خط الأنابيب عبر بحر قزوين مرورا بأذربيجان، أوكرانيا، جورجيا وتركيا،[2] حيث أن الحلف الأطلسي يحد روسيا مباشرة، مما اعتبرته روسيا خطرا كبيرا على استقرارها وأمنها القومي وإمكانية حركتها وتوجهاتها سواء على المحيط القريب منها (دول الاتحاد السوفياتي السابق) أو على المحيط الأبعد مثل الصين وإيران وسوريا وغيرها من الدول. كما أن نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في دول الاتحاد السوفياتي السابق وتجاهل كل الدعوات الروسية لحل هذه المسالة بطريقة تزيل الشكوك الروسية، من أنها هي المستهدفة من هذا المشروع، فضلا عن استقلال كوسوفو وتجاهل الرفض الروسي لهذا الوضع لعب دورا في زيادة قوة توجيه السياسة الدولية الروسية.

من جهة أخرى أصبحت الفرصة مواتية لروسيا للاستفادة كثيرا من الوضع الحالي على الساحة الدولية، فالولايات المتحدة كانت مشغولة بتجربتها في محاربة الإرهاب في كل من العراق وأفغانستان، حيث استنزفت الكثير من القدرات والإمكانيات لتتحرك بصورة أكثر حرية ومرونة، كل هذه الأمور صبت في كفة

[1] لمى مضر الامارة، **مرجع سبق ذكره**، ص343.

[2] **عماد قدورة. "محورية الجغرافيا ، والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: اوكرانيا بؤرة الصراع"**، مركز البحث والدراسات، العدد9 ، تموز 2014، ص 48.

ميزان روسيا ومصالحها ولو بشكل نسبي، خاصة نحو سياسة ملأ فراغها في منطقة الجوار القريب التي تعدها منطقة نفوذ استراتيجي لها وأي مساس أو تحرك سلبي يحدث في هذه المنطقة تراه روسيا تأثيرا مباشرا في أمنها القومي ومصالحها العليا.[1]

إن استراتيجية "فلاديمير بوتين "في مجال الطاقة بشأن الاعتماد المتبادل بين روسيا وأوروبا ليست اختراعا استثنائيا، فهي عبارة عن جزء من البرنامج الأوروبي" الغاز مقابل الأنابيب"، منذ عام 1920 إلى عام 1980 حيث أن جميع العاملين في غاز" بروم"، و"أنّي" اليوم لا يدركون أن العالم كله كان مختلفا، لو لم يدع رئيس الشركة الايطالية "أنّي"،"أنريك ماشيي"، منذ 50 عاما تنفيذ خطة الاعتماد المتبادل، بين روسيا وأوروبا والذي أصبح يلقب "بالأب الأول" في استراتيجية الاعتماد المتبادل، بين كل من روسيا وأوروبا.[2]

وعليه يمكن القول إن الرئيس" بوتين" استلم روسيا وهي في حالة انتقالية غير مستقرة تماما وهو ما استلزم منه انتهاج خط وطني صارم للمحافظة على وحدة الاتحاد الروسي. وبالفعل نجح إلى حد كبير في وقف التدهور والتخبط اللذان عانتهما روسيا في حقبة التسعينيات، واستطاع تكوين إدارة قوية لحكم روسيا مما يساعدها في العودة دوليا إلى لعب دور مؤثر نوعا ما في إقامة العديد من العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، إضافة إلى لعب أدوار عسكرية في محيطها الخارجي، حيث ظهر حضور موسكو في عدة ملفات مهمة تعارض فيها الموقف الغربي، مثل ملف كوسوفو، وملف البرنامج النووي الإيراني، فضلا عن التوجهات الروسية في المنطقة العربية ...إلخ، كل هذه الإنجازات كانت طريقا معبدا ليتربع "بوتين" لعهدة ثالثة عام 2012 في وقت تزايدت فيه الصراعات على الصعيدين الدولي والإقليمي خاصة الأزمة الأوكرانية التي لها بعد قومي وعرقي وجيوسياسي مرتبط بروسيا ومن جهة أخرى الأزمة الأوكرانية فرصة لبروز الدور الروسي الذي يعمل على احتواء دول الفضاء السوفياتي سابقا. [3]

2. المطلب الثاني: الاستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا.

أقامت روسيا علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية أوكرانيا في 14 أفريل 1992 ووقّع البلدان على معاهدة التعاون والصداقة والشراكة، امتدت من عام 1998 إلى عام 2007 كما كان هناك أيضا برنامج

[1] ناتاليا كريب، **امبراطور الغاز** (مكتبة مديولي، القاهرة، 2010)، ص.192.

[2] فيتالي نومكين، **العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2002)، ص.ص.126.82.

[3] sakwa richard, **Op.cit**, p.155.

للتعاون الاقتصادي، بين البلدين ما بين عامين 2007 إلى 2010، وتعتبر المشكلة الكبيرة في العلاقات الثنائية هي مسألة الغاز التي وجدت لها الحلول خلال أعوام 2005، 2006، 2007 و2009، حيث تمّ عام 2008 التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومتين للتعاون في مجال الغاز، عن طريق تكوين لجنة حكومية مشتركة بينهما مهامها تطوير التعاون في المجالات السياسية، العلمية، التقنية، الإنسانية والأمنية، حيث أقرت خلال اجتماعها الثاني المنعقد عام 2007 خطة عمل إلى نهاية عام 2009، وتنبثق هذه اللجنة، من لجنة فرعية تختص بمسألة العلاقات الثنائية في مجال الاقتصاد، وأيضا لجان متفرعة للتعاون ومسائل الحدود والأقاليم المحاذية، وقد تمت فيها مناقشة مسألة التعاون في مجالات الغاز والطاقة النووية، النقل، صناعة الطيران، والفضاء الخارجي، خلال زيارة رئيسة الوزراء الأوكرانية "يوليا تيموشينكو" إلى موسكو.

رغم قيام الدولة الأوكرانية، إلا أنها كانت في نظر روسيا امتدادا إقليميا لها، وفي هذا الصدد أشار الرئيس "فلاديمير بوتين" منذ وصوله للرئاسة إلى وصف الأوكرانيين بأنهم "أخوة الروس.

كما تعد أوكرانيا رقما أساسيا في معادلة القوة الروسية، حيث اعتبر محللون أن أوكرانيا هي التي تضع روسيا كقوة عظمى، وهي التي تكسر أيضا هذه الصورة، فروسيا بدون أوكرانيا هي مجرد بلد، بينما روسيا مع أوكرانيا هي بمثابة إمبراطورية. لهذا لا يمكن لروسيا أن تظهر الضعف إزاء الملف الأوكراني ولن تتهاون في حماية الأقليات الروسية في أوكرانيا ، فهذه الأخيرة تعتبر البوابة الجيوستراتيجية لروسيا، على البحر الأسود وعلى دول أوروبا الشرقية، التي تشكل مناطق واسعة من شرق أوكرانيا، للجزء الغربي لها والذي يحتضن العاصمة موسكو، حيث أنّ (85٪) من الغاز الروسي تمر عبر الأراضي الأوكرانية إلى الغرب حيث يتمركز الاتحاد الأوروبي كأول مستورد لغازها ، من جانب آخر تعتبر شبه جزيرة القرم قاعدة عسكرية متقدمة واقعة بين البحرين الأسود وبحر أزوف، ليمثل أكثر من (50٪)من سكان القرم العرق الروسي، بينما (30٪)هم من الأوكرانيين. [1]

تشكل أوكرانيا بالنسبة لروسيا من الناحية السياسية أهمية كبيرة وبالغة كونها من الجوار القريب لهذا يسعى الكرملين للسيطرة عليه، لتستعيد روسيا مكانتها العالمية كما أنها تشكل عمقا استراتيجيا للمنطقة، وتنتصب كحاجز يمنع التّأثير الغربي ليبقى الخلاف حول النظام الجديد في أوكرانيا في عمق المواقف الدولية، بعد انفجار الأزمة لتتجاوز حدودها الجغرافية، فالغرب يعترف بالنظام وشرعيته في وصوله للسلطة، وروسيا تعتبره انقلابا حكوميا، يهدد المناطق الجيوستراتيجية لروسيا في أوكرانيا.

[1] إعداد القسم السياسي. **تقدير موقف حول الأزمة الأوكرانية**. (مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص.5.

تعد مدينة "سيفا ستوبول" القاعدة الأساسية لأسطول الروسي في البحر الأسود، كما أن شبه **جزيرة القرم***يقع في موقع مميز يسمح بحضور قوة روسية مؤثرة في منطقة البحر الأسود، وفي البحر الأبيض المتوسط، ورغم أن روسيا حاولت أن تلتّف على أوكرانيا من خلال بناء خط أنابيب (نورد ستريم) وتعزيز مشروع (ساوث ستريم)، فإن معظم غاز روسيا الطبيعي لا يزال يصل الأسواق الأوروبية عبر شبكة الأنابيب الأوكرانية، وبالتالي فإن إحكام السيطرة على شبكة أنابيب أوكرانيا مصلحة حيوية لروسيا وأخذ شبه جزيرة القرم الأوكرانية سابقا، كفرصة للبروز والعودة ، ولّد طمعا روسيًا واضحا في بناء فكرة السيطرة على الجهة الشرقية لأوكرانيا، مازاد من تصاعد التوتر بين الأطراف المتنافسة عليها .[1]

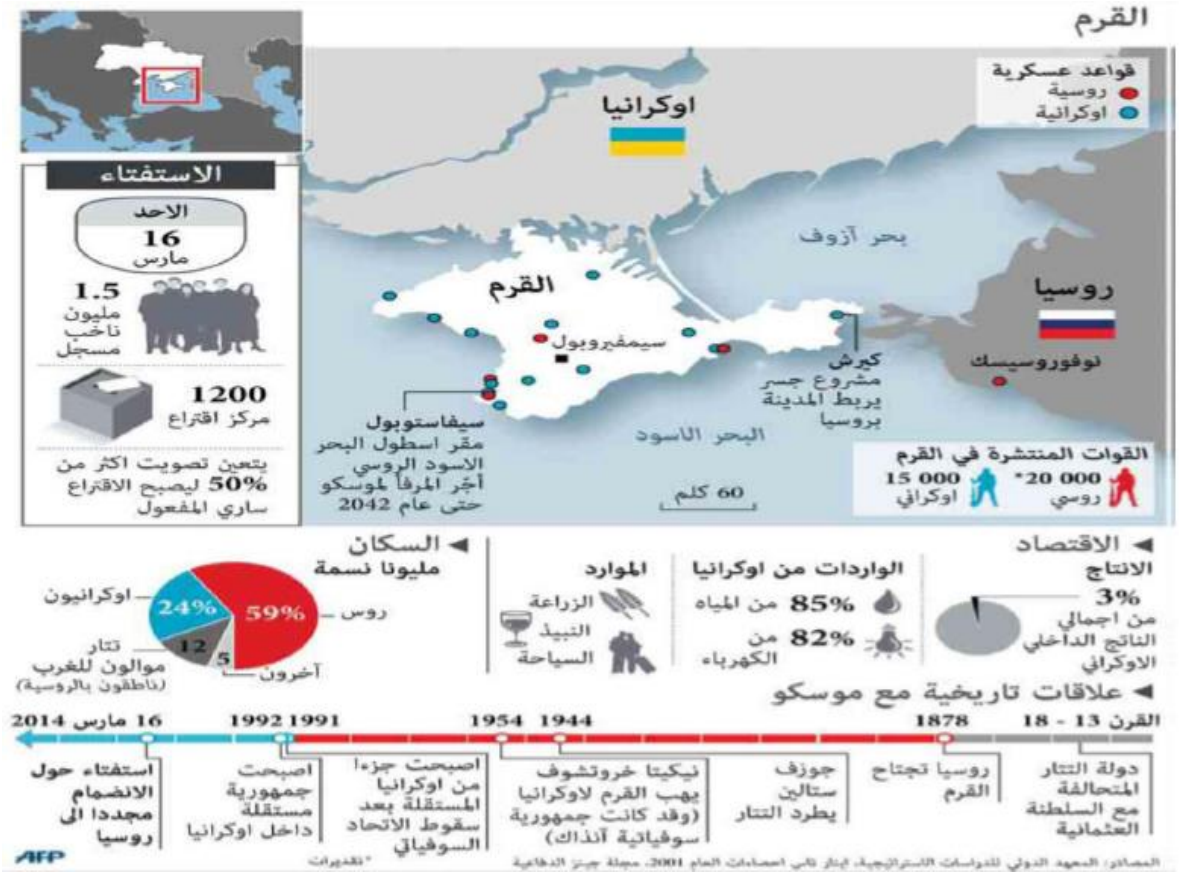

الصورة 2: خريطة شبه جزيرة القرم

طلاي مهدي، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية وتأثيرها على بنية النظام الدولي، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 22.

[1] جورج فيشان، ترجمه: محمود حوثاني، **أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية**(مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص.2.

***جزيرة القرم** تقع في جنوب أوكرانيا، يحدها من الشرق بحر الأزوف، ومن الجنوب والغرب البحر الأسود.

قد بدأت ملامح الاهتمام الروسي بالناحية الشرقية من خلال شبه جزيرة القرم. فقد اجتمع الآلاف من سكان مدينة "سيفا ستوبول" في القرم وهو مقر أسطول البحر الأسود الروسي الذي يتكلم معظم سكانه اللغة الروسية، في مظاهرة حاشدة قرروا خلالها إقالة عمدة المدينة وتعيين عمدة جديد هو رجل أعمال روسي، وبذلك بدأ في القرم تنامي الحركة الرافضة لسياسة السلطات الجديدة في كييف.

إزاء هذا الوضع، أعلنت السلطات الأوكرانية عن بدء السباق للانتخابات الرئاسية المبكرة، وأصدرت مذكرة اعتقال بحق الرئيس المخلوع "يانوكوفيتش"، محمّلة إياه مسؤولية سقوط عشرات القتلى في أعمال العنف بكييف[1]، وقد أعلن في أوكرانيا عن تشكيل حكومة جديدة يترأسها المعارض "أرسيني ياتسنيوك" ، أما في القرم تظاهر المئات من المؤيدين والمعارضين للسلطات الجديدة أمام مقر برلمان الجمهورية في مدينة " سيم فيروبول"، فاندلعت اشتباكات بين الطرفين أسفرت عن مصرع شخصين، وتبيّن أن الرئيس المخلوع "فيكتور يانوكوفيتش" موجود في روسيا، حيث وجه رسالة جديدة للشعب الأوكراني، أكد فيها أنه مازال رئيسا شرعيا للبلاد، وطلب من موسكو حمايته من المتطرفين الذين استولوا على السلطة في أوكرانيا، وفي الوقت نفسه سيطر أنصار ما أطلق عليه "لجان الدفاع عن الناطقين باللغة الروسية في القرم" على مقر البرلمان في "سيم فيروبول"، إلا أنهم لم يمنعوا النواب من عقد الاجتماع، إذ قرر البرلمان تعيين رئيس جديد للحكومة يمثل حزب "الوحدة الروسية" المؤيد لروسيا، وأعلنوا إجراء استفتاء محلي بشأن توسيع صلاحيات الجمهورية.

قد سيطرت لجان الدفاع في القرم على مطارين في "سيفا ستوبول"، بينما اتهم الرئيس الأوكراني المؤقت روسيا بالتدخل عسكريا في بلاده، وبدوره أكد رئيس وزراء القرم "سيرغي اكسيونوف" الذي رفضت كييف الاعتراف به أن الوضع في الجمهورية القرم تحت السيطرة لتبدأ احتجاجات حاشدة مؤيدة لروسيا في عدد من مدن جنوب شرق أوكرانيا، حيث يتكلم أغلبية السكان باللغة الروسية، وطرد المحتجون نشطاء ميدان الاستقلال من إداراتهم المحلية، وأعلنوا عن عدم اعترافهم بالسلطات الجديدة، وفي روسيا طلب نواب البرلمان من الرئيس "فلاديمير بوتين"، الاستجابة لطلب رئيس وزراء القرم الذي دعا روسيا إلى المساهمة في ضمان الأمن والاستقرار في جمهوريته وبدوره طلب "فلاديمير بوتين" من مجلس الشيوخ السماح له بنشر قوات روسية في أوكرانيا، وذلك نظرا لوجود خطر يهدد المواطنين الروس.

وافق المجلس على الطلب، وفي اتصال هاتفي مع الرئيس الأوكراني المؤقت، أوضح رئيس مجلس النواب "سيرغي ناريشكين" أن موسكو ستلجأ إلى خيار نشر القوات في حال استخدمت كييف القوة ضد السكان المدنيين، في جنوب شرق البلاد، وبدورها أعلنت السلطات الأوكرانية التعبئة العامة ودعت الدول

[1] جورج فيشان، **المرجع نفسه**، ص.3.

الغربية وحلف الناتو إلى منع ما وصفته «بالعدوان الروسي»[1]، واصلت سلطات القرم توسيع قبضتها على جميع جوانب الحياة في شبه الجزيرة ، ووضعت جميع الأجهزة الأمنية، والقوات المنتشرة تحت تصرف "اكس يونوف"، أما رئيس البحرية الأوكرانية، أعلن انشقاقه وأداء يمين الولاء لشعب القرم، في حين نقلت وسائل الإعلام الروسية أنباء عن انشقاقات جماعية في القوات العسكرية الأوكرانية في القرم، والانضمام إلى القوات الموالية للقيادة الجديدة، بقي المسلحون والملثمون معتصمين أمام مبنى برلمان القرم في "سيمفيرو بول ".

بدورها أعلنت واشنطن وقوفها مع أوكرانيا وطالبت موسكو بإعادة سحب قواتها في القرم، إلى أسطول البحر الأسود الروسي، وقررت تعليق التحضيرات لقمة مجموعة «الثمانية الكبار» التي قررت روسيا استضافتها، وفي خطاب له أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قال وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" إن التغلب على كل الأزمات الداخلية يتم عبر الحوار بين القوى السياسية. متهما السلطات الجديدة في كييف السعي إلى استخدام التعنيف والقيام بهجوم على حقوق الإنسان والحريات الرئيسية في البلاد، ومن جهته أعلن مجلس الاتحاد الأوروبي عن تأييده لجهود كييف لتحقيق استقرار الأوضاع وإجراء إصلاحات في أوكرانيا، قال وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" في ختام الاجتماع، أنّ دول الاتحاد مستعدة لفرض العقوبات ضد روسيا، في حال لم تتوقف من تصعيد التوتر في القرم.

وبدوره أعلن الرئيس "باراك اوباما" أن واشنطن تدرس سبل الضغط على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية، ومنه أعلن "البنتاغون" عن تجميد التعاون العسكري مع روسيا ردا على الوضع في القرم وأيضا فرض عقوبات عليها، إلا إن "بوتين" تجاهل كل الضغوط الغربية، وتهديدات ، وراهن على أن "اوباما" لا يملك الكثير من الخيارات لان الولايات المتحدة لازالت بحاجة لدور روسيا في ملفات كثيرة، مثل سورية وإيران وأفغانستان، كما لا تريد الولايات المتحدة أن تكون روسيا المحرضة ضد مصالحها في الساحة الدولية، حتى أنها ترى أن الخوض في غمار المواجهة في القرم سيشكل تهديدا، خطيرا مكلفا لها، وان "بوتين " لا يستبعد أي منطقه يراها ذات أهمية داخل فضاء نفوذ الاتحاد السوفياتي الاستراتيجي سابقا.[2]

إلا أن روسيا نفت إرسال سفن حربية لأوكرانيا، وبدوره أعلن مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة " فيتالي تشوركين" في إجماع لمجلس الأمن أّن الرئيس المخلوع "فيكتور يانوكوفيتش" هو من طلب من موسكو إرسال قواتها إلى أوكرانيا لحماية السكان، مؤكدا أن نشاط العسكريين الروس في القرم لا يتعارض مع الاتفاقيات الثنائية مع أوكرانيا، وفي الجانب الدبلوماسي أكدت روسيا على العمل لتنفيذ اتفاقية التسوية

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، ط1، 2013)، ص.7.

[2] **المرجع نفسه**، ص.ص.42.43.

للأزمة الأوكرانية لعام 2004، من خلال ما جاء فيها من إجراء إصلاحي دستوري، وتشكيل حكومة ائتلافية، وضرورة إشراك جميع القوى السياسية في البلاد للوصول إلى عملية التسوية.[1]

مع بدايات الأزمة الأوكرانية لم يرى "فلاديمير بوتين" ضرورة لإرسال قوات روسية في القرم، غير انه أكّد على أحقية استخدام كل الوسائل الممكنة للدفاع عن المواطنين الأوكرانيين في حالة انتشار الفوضى إلى المناطق الشرقية للبلاد، ومن جهة أخرى رفض الاعتراف بالحكام الجدد في كييف، معتبرا أن أوكرانيا شهدت انقلابا حقيقيا مسلحا على السلطة، مؤكدا أن روسيا لم تنتهك القانون الدولي أو خالفت التزاماتها، فيما يخص شبه جزيرة القرم، موضحا أنّ التشكيلات التي حاصرت القوات العسكرية الأوكرانية في القرم ليست روسية وإنما هي قوات الدفاع الذاتي للقرم.[2]

وعليه أكد" فلاديمير بوتين"، أنّ ضم شبه جزيرة القرم هو حق تاريخي لروسيا، بعد أن منحها "نيكيتا خروتشوف" أوكراني الأصل منذ عام 1954، هذا المنح المجاني كان خطأ استراتيجيا، رهن مستقبل ومصير روسيا، أمام طموحات الحلف الأطلسي المتنامي، وعليه فإن هدف الكرملين المباشر هو فصل القرم رسميا عن أوكرانيا الذي توج باستفتاء جعل الضم حتميا، لتصبح القرم جزءا من استراتيجية ذات أمد بعيد. تهدف إلى تحجيم السيادة الأوكرانية، وتفكيك تكاملها الجغرافي تشجيعا على ضم شرق أوكرانيا التي توجد داخلها مجموعات عرقيه روسية أخذت على عاتقها حماية الأقليات الروسية في كل من شرق أوكرانيا والقرم، وعلى ضرورة مطالبتها بالاستقلال.

بالمقابل ربحت روسيا موطئ قدم استراتيجي في المياه الدافئة بالبحر الأسود، خاصة أنها كانت تشعر بالقلق من إمكانية فقدانها للواجهات البحرية، التي تملكها خارج مجالها الحيوي، سيفاستوبول في البحر الأسود إضافة إلى قاعدتها في "طرطوس السورية " في البحر الأبيض المتوسط.[3]

ويمكن القول أن هذه الأحداث المترابطة والمعقدة هي بمثابة مراجعة الوضع العام الذي بدأ بعد نهاية الحرب الباردة، والقول بأن روسيا بدأت بالعودة بدءا بجوارها القريب ولن تتوقف عنده، فكل هذه المستجدات دليل على عودة روسيا كقوة عظمى.

---

[1] أسامة أبو أرشيد، **الأزمة الأوكرانية: اعادة بعث الحرب الباردة**(مركز العربي للابحاث والدراسات، 2014)، ص.ص1.2.

[2] John Mear Sheimer, **why the Ukraine crisis is the west's fault: the liberal delusions the provoked putin**, P.21.

[3] Sakwa Richard, **Op.cit**, P.207.

المبحث الثاني: السياسات الأورو-أمريكيـة.

3. المطلب الأول: السياسة الأوروبية اتجاه أوكرانيـا.

تكمن أهمية أوكرانيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي في كونها سوقا تجارية لتبادلاتها الاقتصادية ونقطة معبر للتبادل بين أوروبا والقارة الأسيوية، حيث تشغل أوكرانيا أكبر مساحة وسكانا خارج الاتحاد، الذي يسعى لأن تكون أوكرانيا تابعة له اقتصاديا وسياسيا.

يرى الاتحاد الأوروبي، بأن وجود أوكرانيا قوية ومستقلة، يعد جزءا مهما في بناء أوروبا حرة وآمنة، واستكمال عمليات تأمين أوروبا التي أخذت تتسارع منذ تسعينيات القرن العشرين، عبر توسيع الاتحاد الأوروبي، وتقليص النفوذ الروسي في أراضيها، ومحيطها، والوصول إلى آخر نقطة ممكنة تلامس الأراضي الروسية، عبر إدماج أوكرانيا بمظلة الشراكة الاقتصادية والأمنية، ما يمكّن الغرب من إحكام سيطرته على "البوابة الشرقية" بدرجة كبيرة.[1]

يرى البعض أن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي هي من أطلق شرارة الانتفاضة الأوكرانية الثانية، في أقل من عشر سنوات، ولكن الحقيقة أن هذه العلاقة، ليست سوى تجسيد رمزي، لجملة الإشكاليات الاستراتيجية والاقتصادية، التي تعيشها أوكرانيا منذ بروزها كدولة مستقلة وما سيشكله الفشل الاقتصادي لها من مخاطر على الاتحاد الأوروبي، كما أن العلاقة بين استقرار أوكرانيا وأمن إمدادات الطاقة لأوروبا دفع الاتحاد لبدء مباحثات حول اتفاق شراكة مميزة بينهما، انتهت بالعرض القاسي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للرئيس الأوكراني "يانوكوفيتش" الغير الكاف لتلبية حاجيات بلاده المالية الملحة، ولكن حتى قبل انتهاء اللقاء بين الطرفين، احتشد الأوكرانيون في ميدان الاستقلال في العاصمة كييف، بهدف الضغط على الرئيس لقبول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي نوى الاتحاد من خلالها تحقيق مشروعه أوروبا العظمى، وتأثير على روسيا داخليا، من خلال نماذجها الاجتماعية الراقية وجعل الشعب الروسي يتطلع للعيش ضمن مبادئها وقيمها، عبر تفعيل مشاريع ديمقراطية، وأسواق اقتصادية حرة وإصلاح القضاء، ومحاربة الفساد، وتوفير سبل التعاون الحقيقي في مجال الطاقة، للتخلص من الهيمنة الروسية على الموارد الطاقوية، التي تفتقر إليها أوروبا.

وعليه فإن اتفاق الشراكة الشرقية هو اتفاق أوروبي ذكي، بالنسبة للسياسة الروسية، التي ترفض انضمام الدول المجاورة لها للحلف الأطلسي، وهذا ما يسهل أيضا وصول الغرب إلى المياه الدافئة في

[1] بشير نافع، **الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد**، ص.3-6.

البحر الأسود، والتوغل في القوقاز، الغني بمصادر الطاقة وخلق مجال اقتصادي حيوي، فهمه الساسة الروس أنه صراع جيوستراتيجي، حيث صرح "بيسرغي لافروف" وزير الخارجية الروسي، حول ما تعنيه هذه الشراكة، وهل هي بسط للنفوذ في دائرته؟ وكان رد روسيا على هذه الشراكة هو إلغاء مشروع" ساوث ستريم" مع الاتحاد الأوروبي، هذه الخطوة تعدّ ضربة موجعة تلقتها أوروبا. [1]

كانت أيضا أمريكا طرفا وراء إلغاء الصفقة مما يدل على أنّ القرار السياسي الأوروبي صار ضعيفا أكثر بعد الأزمة الأوكرانية، التي أثبتت أنّ أوروبا دون القوة الأمريكية، قد تتعرض لخطر يهدد وجودها ككتلة واحدة، ومنه تأكد الأوروبيون وإن كانوا يمثلون قطبا اقتصاديا عالميا، إلا أنّ التحكم في القرار السياسي يبقى ضعيفا، وعاجزا عن مواجهة التحديات الكبرى، بدليل كثرة الانشقاقات السياسية داخله، ما يجعل أوروبا مجبرة إلى الرجوع إلى السياسة الأمريكية، التي تهدف في طياتها إلى احتواءها، وجعلها تابعة لها، باستغلال الأزمة الأوكرانية، مما أدى بأوروبا إلى دق ناقوس الخطر، في إعادة تقييم مفهوم الأمن القومي الأوروبي، نظرا للتهديدات الجادة من طرف روسيا، جاء في تصريح الجنرال الأمريكي "بريدلوف" في الناتو، أنّ روسيا قد أصبحت قادرة على فتح أكثر من جبهة، بعد ثلاث سنوات من الآن.[2]

4. المطلب الثاني: سياسة أمريكـــا اتجاه أوكرانيـــا.

في ظل تنامي القوة الروسية اقتصاديا، سياسيا، وعسكريا، وتزايد الاهتمام الروسي اتجاه أوكرانيـا، استخدمت الولايات المتحدة مجموعة من الوسائل نفسها التي استخدمتها روسيا، ينذر بمخاطر مواجهات عسكرية تهدد الغرب وروسيا معا، وتنطوي على تكاليف لا يتحملها الطرفان في القرن الواحد والعشرين، ومع ذلك، فإن إظهار روسيا لقوتها العسكرية، واستفزاز الغرب وتحديه بهذه الطريقة لا يتوقع أن يمر بدون رد أيضا، وفي ضوء الحسابات العقلانية والواقعية من باب المصلحة والقوة والدوافع الأمنية والاستراتيجية فالسلوك الذي تعتمد عليه أمريكا دائما لا يخلو من تعزيز ما تريد الوصول إليه على حساب أي طرف بعقلية الحرب الباردة.

تمثل الأزمة الأوكرانية الراهنة التحدي الأكبر والأخطر الذي يواجه الرئيس "باراك اوباما" على صعيد سياسته الخارجية، خاصة بعد عقد اتفاق مع أوكرانيا في التخلص من جميع المفاعل النووية التي

[1] **البرلمان الأوروبي يدعو لإلغاء اتفاقية السيل الجنوبي مع روسيا** على الرابط:

http://arabic.rt.com/news

[2] Jean francois, **lukraine entre deux monde :derriere les barricades de la place maidan, comprendre les enjeu stratégique** , P.2.7.8.

كانت تابعة للاتحاد السوفيتي سابقا، والذي يعمل على منع انتشار النووي في أوروبا مقابل نيل الاستقلال التام لها بمشاركة الأطراف التالية، روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ليصبح التعامل مع أوكرانيا بصفة دولة مستقلة عن كل ما يخص الاتحاد السوفياتي، والعمل لضمها إلى الحلف الأطلسي بكل الطرق، لتوسع النطاق بتعزيز وجودها العسكري، لتواجه أي اضطرابات أو تهديدات على أوروبا ككل، غير أن إمكانية ضم أوكرانيا في الحلف الأطلسي، أثار غضب روسيا وصعد الأزمة ما أدى إلى أخذ روسيا تدابير أكدت قوة هيمنتها ورفض التوسع على حسابها، فقامت برد فعل عن هذه التجاوزات بقطع الغاز عن شرق أوكرانيا كسياسة استراتيجية للردع الغربي.

حيث تأتي هذه الأزمة في عمق القلق والانتقاد القاسي والمتصاعد من قبل حلفاء أمريكا عالميا، وداخليا مع اختلاف أحزابها الجمهورية والديمقراطية، لمقاربة "اوباما" لسياساته الخارجية في ضبط الأزمات عموما [1]، وحول السكوت الذي جاء إثر الضم النهائي للقرم، وحول الزحف إلى أوكرانيا شرقا بعد أحداث دامية ومعقدة، اختلفت فيها الانتقادات حول ما سار به "اوباما" خاصة وأنّ إدارة قراراته تتآكل منذ سنوات طبقا لما ينتهجه، لتجد أمريكا نفسها في مغامرة ومواجهة لم تستعد لها ولا ترغب فيها، ولكن هذا لم يمنع دفع الجانب الأوروبي كصورة له في فضاء أوكرانيا الجيوستراتيجي بدلا عنه ، نظرا للوضع الساخن في أوروبا، وجدت أمريكا عراقيل وموانع لسياساتها اتجاه الأزمة الأوكرانية، بوجود اختلاف جذري بين التوجه الأمريكي والأوروبي لا يقبل الوسطية، لأنه يلمس المصالح الدائمة بين روسيا وأوروبا، وسط إحساس أوروبي بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تراعي هذا التهديد، إنما الهدف هو صدام روسيا وأوكرانيا وأوروبا.

هذه الأخيرة هي من تلقى الضرر من تراجع في اقتصادها وأمنها، مما يستدعي توجه إلى تفعيل العملية العسكرية أكثر حذرا دون الخروج عن السيطرة على الصراع الذي يلح ويصر عليه الطرف الأمريكي، بتحويل أوكرانيا إلى نموذج سوريا وإشعال الحرب في الخاصرة الروسية، تستهدف فتح حرب أوكرانية لتجرّ روسيا نحو حرب قاسية، وتوجيه ضربة في الصميم الدولة الروسية من خلال حلف الناتو أو من خلال التحالفات الشكلية القائمة الزائفة مثل محاربة داعش، وإعادة أمريكا عالميا، على شكل سياسات جديدة، مع تفاقم وجود الإرهاب القديم في الدولة، تعمل أمريكا على إشعال الحروب والقتال بالدم وبمال الغير، فالأزمة في أوكرانيا نموذج للحرب يراد منها قتال روسيا بمال أوروبا، ودم الشعب الأوكراني والقطاف لصالح أمريكا، التي جرّت روسيا إلى حرب مباشرة في أوكرانيا، أيضا وضعت حجة إعطاء روسيا حق اللجوء السياسي للمتقاعد الأمريكي السابق مع وكالة الأمن القومي الأمريكي "إدوارد سنودن"، مقابل تسريبه أسرار استخباراتية أمريكية خطيرة، حول التجسس الأمريكي على الحلفاء الخصوم وحتى المواطنين العاديين في الولايات والعالم

[1] أسامة أبو أرشيد، **مرجع سابق**، ص.5-7.

ككل، لتفرض الأزمة الأوكرانية توترا متصاعدا بين جميع الأطراف، الروسية والأوكرانية والأمريكية، إلى مستويات غير مسبوقة[1].

تركز الولايات المتحدة الأمريكية على خطوات منظمة ومدروسة تصاعديا من أجل تقويض فاعلية روسيا في أوروبا باستغلال الأوضاع على البوابة الشرقية المحاذية لروسيا، فردود أمريكا جاءت في إطارها الكلي العالمي، شمل تعزيز الثقة مع القادة الأوكرانيين والشعب الأوكراني بالأخص، من خلال تجاوب عن طريق فرض العقوبات على روسيا كعدو واحد ومن جهة تعزيز التوافق الأوروبي من خلال حلف الناتو، اعتبرت أمريكا نفسها الرابح الأكبر من وراء الأزمة الأوكرانية بعد ضم القرم بإعطائها فرصة لإعادة دورها في أوروبا التي عانت ضعفا اقتصاديا وضعفا سياسيا، أظهر مدى الحاجة الأوروبية لأمريكا، فكان من مكاسبها على الجبهة الأوكرانية عزل روسيا دوليا وإدانتها في كل المحافل الدولية، والوصول أخيرا إلى عزل روسيا من مجموعة الثمانية الكبرى وأيضا تحاشي دعوة الرئيس الروسي "فلادمير بوتين" للانضمام إلى الاحتفال السنوي، في بولندا بتحرير آخر معسكران للجيش النازي في أوروبا، رغم أن الروس كان لهم الفضل في تحريره، إلا أنّ التخطيط لإعادة التأكيد على نهج التحالفات الأوروبية والأمريكية فيما يخص الاستراتيجية المنتهجة في منطقة أوروبا وجنوب أسيا عامة، والشرق الأوسط خاصة، رؤية لتجديد سياسة الاحتواء.[2]

على الرغم من دعم الولايات المتحدة الأمريكية للثورة في أوكرانيا من خلال تثبيت دعمهم للحكم الموالي لهم في كييف فمعظم السياسيين والنخب في أوكرانيا تربو في أحضان الأمريكان، ما ضمن الراحة لها على المدى البعيد أثبتته الزيارات الأمريكية لأوكرانيا بالأرقام، حيث شارك الأمريكيون في تنصيب الرئيس الأوكراني، وهذا بحضور "جون بايدن" مراسيم تنصيب "بيترو بوروشينكو".

من جهة أخرى ساهم الأمريكان في تسريع تسليم حزمة المساعدات من صندوق النقد الدولي، حيث لم تتوقف المساعدات المالية، والعينية على أوكرانيا، ملتزمة بتعامل مع الدولة الأوكرانية بشكلها الجديد، وما زاد في ترابط في علاقات أوكرانية هي المبادرة الأمريكية من خلال المناورات التي أجريت في 15 سبتمبر 2014، والتي حضرها أكثر من (1300ضابط أمريكي) لأول مرة ، تحاول أمريكا التقرب من أوكرانيا مع أنه لا يوجد ثمة اتفاقية بينها وبين الولايات الأمريكية المتحدة بشكل ثنائي بحت، ما صعب تدخلها ووقوفها إلى جانبها عسكريا، في حال حدث اجتياح عسكري روسي واسع على أراضيها، ومنه أمريكا راهنت على تقوية أداء حلف الأطلسي، من خلال استغلالها للمخاوف الأوروبية من التهديدات الروسية

[1] **الأزمة الأوكرانية (الجزء الثاني) أوكرانيا رهينة السيناريو الأمريكي** على الرابط:

http://www.alwaght.com/ar/news/7083

[2] **مجلة البيان –الأزمة الأوكرانية جذورها... خلفياتها ومستقبلها... بين يدي الأزمة. الإسلام والعلاقات الدولية** على الرابط:

www.albayan.co.rsc.print

خاصة فيما يخص ملف الغاز الروسي، محاولة فرض التأثير على السياسات الداخلية والخارجية لأوروبا قصد عزل روسيا دوليا، وإبقاء عقوبات ضم القرم واردة، ومع ذلك لازال أمل أمريكا في تحقيق مشروع أوراسيا إلى الصيغة الأمريكية، متتبعة أثار الوصول إلي نوافذ البحر الأسود، ومن جانب أخر فإن أمريكا غير مستعدة لمواجهة مباشرة مع دولة بحجم روسيا.

وبذلك لن تكون أوكرانيا أكثر حظا من جورجيا عام 2008 في حال التصعيد العسكري وخاصة أنّ روسيا لها حق الفيتو (النقض) في مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة فباستثناء العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، لن تستطيع أمريكا ولا حلفاؤها الأوروبيون، فعل الكثير لإنقاذ أوكرانيا.[1]

[1] أسامة أبو أرشيد، **مرجع سابق**، ص.76.

المبحث الثالث: سياسات أوكرانيا اتجاه الدول المتنافسة عليها.

5. المطلب الأول: سياسة أوكرانيا اتجاه روسيا.

بالنظر للعلاقة الجذرية المختلطة والمتشابكة بين أوكرانيا وروسيا لا يعود فقط إلى العرق الواحد والتاريخ المشترك، وإنما في كل المجالات الاقتصادية، السياسية والأمنية. كانت الأزمة الأوكرانية ضربة موجعة للطرفين. وحاولت فيه أوكرانيا تدارك الأمر ليعود لها بالمصلحة، مهما اختلفت التوجهات والعرقيات في شعبها.[1]

استمر السعي الأوكراني إلى التهدئة خاصة في العاصمة كييف التي تصاعد فيها النزاع، بخروج المعارضين للسياسة الأوكرانية، التي أخرت التعاملات في الاتفاقيات الأوروبية، نظرا لاختلاط الأوراق الروسية فيها، في حين ذكر الرئيس الأوكراني "نيكولاي أزوف" أن التطبيق العملي للاتفاقية بين الطرفين أوروبي وأوكراني لا يشكّل أي تهديد للسوق الروسية، بل ينصب أيضا في مجال التعاون والتنمية والانفتاح على السوق العالمية، بصورة إيجابية، لكن مع وجود تفاعل بين الطرفين المذكورين سلفا، تعاملت روسيا مع الموقف، باستعمال ورقة مبيعاتها من الغاز، في رفضها خفض تسعيرته، وهذا ما أدى بأوكرانيا إلى الشعور بالإحباط، صرح به الرئيس "آزوف" في مؤتمر يالطا على البحر الأسود، مقررا أن كييف ستلجأ اضطرارا إلى خفض حجم وارداتها من الغاز الروسي.[2]

كما أنّ أوكرانيا بقيت تتهم موسكو بغزو القرم، بالمقابل أكدت الحكومة الأوكرانية الجديدة، أنّ روسيا رفضت وجودها بشكل شرعي في السلطة، تعتبرها تهديدا مباشرا لها، للأصول الروسية في القرم، التي لازالت تتخوف من إعادة الأحداث، للأوضاع الدامية في شبه جزيرة عام 1992 مباشرة بعد نيل استقلالها من الاتحاد السوفياتي، حيث أعلن برلمان القرم استقلاله عن أوكرانيا، فيما حصلت روسيا، على حق الحفاظ على قاعدتها الأسطولية في البحر الأسود إلى غاية سنة 2017، لتظل أوكرانيا تحت تأثير فصل القرم عن سيادتها واعتبرته تهديدا وتطاولا من روسيا عليها، لتوجه التعامل معها بحذر في أساليبها وممارساتها، في حين روسيا تحلم باستعادة مجالها الحيوي على حساب أوكرانيا.[3]

---

[1] **تاريخ العلاقة بين أوكرانيا وأمريكا والأزمة** على الرابط:

http://www.e.ir.info/an-umecessary-war/09/04/2015/

[2] **أوكرانيا بالعربية**، على الرابط:

http://arabia.com.ua/ar/news/125253/

[3] خليل السعيد، **شبه جزيرة القرم مسرح الأزمة بين روسيا وأوكرانيا** على الرابط:

http://hcrsiraq.org/640

جاء في نفس السياق حول التوافق الأوروبي أوكراني حول توقيع للاتفاقيات التي تعمل في إطار المشاركة السياسية، والتجارة الحرة، في وقتها كانت تصريحات "فلاديمير بوتين" بالانتقام واضحة وصريحة، ومن جهة اشتدت النزعة التنافسية حول أوكرانيا، كون هذه الأخيرة وجدت كل التسهيلات الأوروبية متاحة لها ومن جهة ثانية تخوفت روسيا من إمكانية انتشار السلع الأوروبية في كل من أوروبا الشرقية وحتى أسواقها الداخلية، التي تدخل أوكرانيا بدون رسوم الإسترداد والتي يعاد تصديرها في روسيا.

في المقابل فرضت أوكرانيا إجراءات مضادة لتخفيف الضرر، ودعت كييف إلى الانضمام إلى اتحاد جمركي تقوده روسيا، لكن هذه الأخيرة هددت على التوالي تضخيم الديون الأوكرانية، وإدخال أوكرانيا في مشكلات اقتصادية أكبر من طاقتها، إذ وقعت فعليا على الاتفاقية، لتعمل كييف برأي روسيا حول هذا الموضوع من خلال إقامة استفتاء شعبي فيما إذ قررت أوكرانيا التوقيع على الاتفاقية الذي لا يكون سوى بإدارة الشعب الأوكراني وفقط[1].

نظر المحللون والمراقبون السياسيون للعمل الذي باشرته كييف، حول قضية قطع إمدادات الغاز اتجاه مناطق شرق أوكرانيا، ومنع المواطنين وحرمانهم من مستحقاتهم من الطاقة تطاولا، فما كان من روسيا سوى التعامل بجدية مع الوضع بتزويد هذه المناطق بالغاز الروسي، وكقرار مباشر يمس الأراضي الأوكرانية، كرد فعل لسياساتها المنتهجة اتجاه هذه المناطق. ومع تصاعد الأزمة بين الانفصاليين اتهمت أوكرانيا موسكو بالقصف في المناطق الصناعية في شرق أوكرانيا بعد المواجهات التي حدثت في منطقة، ومع تأزم الوضع، ما كان إلا على أوكرانيا اللجوء إلى اتفاقيات دولية لتخفيض التصعيد، لتأتي" اتفاقيات **مينسك"** * لتأكيد حق السلطة في كييف أولا وقبل كل شيء[2].

6. المطلب الثاني: سياسة أوكرانيا اتجاه أمريكا.

بعد انفصال القرم عن أوكرانيا، وانضمامها إلى روسيا عملت أمريكا على مساندة كييف، واعتبرت أنّ الدبلوماسية بين أوكرانيا وروسيا، بدأت تأخذ سبل المواجهة ولاّ تحاور، خاصة بعد فصل الغاز الروسي عن أوكرانيا.

---

[1] العربي خالد، **أوكرانيا صراع الكبار**، على الرابط: http://palm.com/?p=19410

[2] أوكرانيا –**شرق–استغراب المراقبين**، (2015)، على الرابط: http://arabic.rt.com/news/774767

* **اتفاقية مينسك** تم توقيعها في بيلاروسيا بين روسيا، أوكرانيا، فرنسا، ألمانيا، تحوي 13 بندا أهمها وقف إطلاق النار، في شرق أوكرانيا بشكل صارم، على الرابط: www.elmayadeen.net/news/politic

تحمست أوكرانيا من جهتها في التعامل مع أكبر قوة دولية، خاصة بعد الرفض الصريح لأمريكا، في قضية ضم القرم، وقضية فصل الغاز عن شرق أوكرانيا، حيث عبّرت أوكرانيا عن تحمسها للتعامل مع أمريكا، سواء حول ملف انضمام أوكرانيا لحلف الناتو أو حول إمكانية تزويد الجيش الأوكراني بالأسلحة الأمريكية، ونشر قواتها العسكرية على أراضيها للدفاع عنها. أوكرانيا تعرف جيدا مشوار التعاملات الأمريكية والروسية، الملتهبة منذ نهاية الحرب الباردة وحتى قبل ذلك بسنوات الحروب السابقة، لتبقى أوكرانيا تتعامل مع الوضع متعدد الأطراف، من تطبيق لسياسات تراها متناسبة مع الوضع الدولي عامة، ووضعها السياسي والاقتصادي خاصة، لتبرهن بروز التعاملات الأمريكية والأوكرانية، خلف رجال الأعمال الليبراليين المنتصبين في قبة ونخبة حكم السياسة الأوكرانية. والتأمل إلى الدور الفعال الذي ستلعبه أمريكا كقوة دولية، خلال ما ستقدمه في السياسة الأوكرانية، وملفاتها المتشابكة.[1]

لتأتي بعدها المحادثات والمناقشات التي شرع صندوق النقد الدولي بتطبيقها حول تقديم المساعدات المالية المقدرة بمليارات الدولارات، لإعادة تصليح الوضع الإنساني المزرى الذي وصلت إليه المناطق المتضررة من المواجهات في أوكرانيا وشرق البلاد خاصة، وبالمقابل أكدت كييف مواصلة مباحثاتها بشأن الاتفاق الأوروبي وأنّ انضمامها لحلف الناتو يبقى واردا، خاصة بعد فصل وعزل الرئيس المخلوع" يانوكوفيتش" الذي كانت موسكو تدعمه.[2]

كذلك فإن أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية تمتاز بأهمية حيوية وجيوسياسية وجيواستراتيجية خاصة أنها تبدأ بمحاصرة منطقة النفوذ الروسي. وكذلك فإن موانئ أوكرانيا مهمة للحلف الأطلسي عند دخولها البحر الأسود. كما أن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزيفًا مستمرًّا لخاصرة روسيا ووسيلة ضغط عليها لعدم عرقلة مشاريع أمريكا في المنطقة وبخاصة منطقة أوراسيا والشرق الأوسط ذات الأهمية التاريخية والجيوسياسية على رقعة الشطرنج الدولية.

يعرف بريجنسكي أن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، قد تأخرت في إدراك الأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا كدولة منفصلة، وبقي ذلك حتى منتصف التسعينيات حيث أصبحت أميركا وألمانيا من الداعمين الأقوياء لهوية كييف المنفصلة. فبدون أوكرانيا، لا يمكن لروسيا إعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية أو أمجاد الاتحاد السوفياتي كما أن الطوق الأوراسي لن يكون خيارًا قابلا للتطوير، مضيفا بريجنسكي: إن الوقت ليس مبكرًا جدًا للغرب الذي يحسن ويعزز ارتباطاته الاقتصادية والأمنية بكييف ليبدأ بتحديد عقد أي انضمام.

[1] L.morelli et vincent, **ukraine:current issues and u.s policy**(congressional research service, 2016).

[2] **أمريكا تحث أوكرانيا على مبدأ مباحثات مع صندوق النقد الدولي، على الرابط:**

http://www.evermn-news.com/economy/banking/83657

يبقى البعد الجغرافي لأوكرانيا سببا في بعد الولايات المتحدة عن القضية الأوكرانية، حتى وإن بدأت ملامح تغير النظام الدولي من الأزمة ما تزال الولايات المتحدة صاحبة الدور الأكبر والبارز على الساحة الدولية مستغلة كل الوسائل الأممية لتفعيل الأزمة على ما تريد الوصول إلية وإن، ستغرق وقتا طويلا.

7. المطلب الثالث: سياسة أوكرانيـا اتجاه أوروبـا.

ترى أوكرانيا أهميتها بالنسبة لأوروبا لأنها تنبع منها (تعد بمثابة الجدار الفاصل بين روسيا وأوروبا الشرقية، يَعبر من أراضيها إلى أوروبا (80%) من الغاز الطبيعي الروسي الذي يشكل ربع الاستهلاك الأوروبي)، ولذلك فهي تحوز على أهمية بالغة بالنسبة لأوروبا. وبعد أن أصبحت بولندا عضواً في الاتحاد الأوروبي سنة 2004 ثم انضمت رومانيا وبلغاريا للاتحاد عام 2007 أصبحت أوكرانيا جارة لدول الاتحاد الأوروبي، ذات الأهمية كبرى بالنسبة له فهي من جانب تعتبر جسراً بين أوروبا وروسيا ومن الجانب الآخر تعتبر منطقة عازلة فيما بينهما.[1]

رأت أوكرانيا أن التجاذب الروسي الأمريكي يقلل طموحاتها حول تحسين أوضاعها خاصة الاجتماعية المزرية، وتأخر مشروعها في الانضمام إلى الحلف الأطلسي كعضو دائم تتباطأ يوما بعد يوم من بدايات الأزمة في القرم، إلى الحيرة السياسية التي سيطرت على أوكرانيا في ظل الانتخابات البرلمانية عام2006 لتأليف حكومة جديدة في البلاد.[2]

ظهرت أوكرانيا بالتزاماتها حول أوروبا ودول الجوار خاصة بعد احتفال قادة الحلف الأطلسي بالذكرى السنوية العاشرة عام 2007 لوضع ميثاق الشراكة المتميزة بينهم، حدد فيه الميثاق مجالات التعاون، والتشاور المستقبلي لأسس المفوضية الأطلسية والتعاملات الأوكرانية.[3]

وعليه يمكن القول أن سياسة أوكرانيا تجاه أوروبا تبقى مستمرة، في المجالات الأمنية، والدفاعية، وتحسين علاقات الجوار، لتحقيق الأهداف المرجوة، لتصبح أوكرانيا دولة مستقلة أكثر تكاملا مع البنى الأوروبية حيث تم اعتبار الاتحاد الأوروبي أنجح نموذج يضع أولويات الدول فوق كل اعتبار.

---

[1] **أمريكا تحث أوكرانيا على مبدأ مباحثات مع الصندوق النقد الدولي**، نفس المرجع.

[2] Laurenvan, **The Ukraine–Russia Conflict**(Washington: Special Report), P.04.

[3] **أوكرانيا وحلف الناتو** على الرابط:

http://www.uk.press.net/taxonomy/ter

يبقى القرار النهائي في تطبيق الصلاحيات في التوجه إلى عضوية حلف الناتو والتعامل مع دول الجوار في ظل الشراكات ومعاهدات والاتفاقيات، مرهون بقرار الشعب الأوكراني وفقط، من أجل ربح الرهانات الداخلية والخارجية، دون المساس في الموروث الثقافي المتعدد، وتشجيع كل الأقليات والأغلبية العرقية، من أجل النهوض دائما، لتطوير البلاد.[1]

[1] **حلف الناتو وأوكرانيا**، على الرابط:

http://www.nato.int/docu/review/art2/arabica

خلاصــة الفصل:

لقد أثارت اختلافات السياسات المنتهجة من طرف الدول المتنافسة على أوكرانيا، جدلا مفتوحا حول الأهداف العلنية والخفية للدول الكبرى، لتجد أوكرانيا نفسها في نسق دولي متعدد الأقطاب، محاصرة من عدوان ثلاثي، الأقوى في العالم وبين تجاذب لمخططات الروس وأمريكا وأوروبا بين الاختلاف الروسي والتقارب الأمريكي الأوروبي الذي زاد من حدة التصعيد وانقسام للوجهات والرؤى التي لطالما كانت متباينة لتحقيق مصالح حيوية واقتصادية للدول المتنافسة، قبل تشكل معظم الدول المستقلة مثل أوكرانيا هذا ما يجعلها الفاصل لهذه المخططات بما يخدم مصالحها ضمن أولوياتها في استقرار أراضيها والوقوف مع الجانب الذي تراه يحقق أهدافها السياسية والاقتصادية ودمج القوة الشعبية التي ترى أن لها الحق الأول في رسم سياسات البلاد.

الفصل الثالث:

استشراف منحنى الأزمة الأوكرانية

تمهيد:

إن اختلاف السياسات الأوروبية والروسية والأمريكية حول الأزمة الأوكرانية، زاد في استمرار وتفاقم التنافس بين هذه القوى، مما صعب الخروج بتصورات حول مستقبل الأزمة الأوكرانية، حيث تتنوع السيناريوهات بين بقاء التنافس في هذا المستوى وبين هيمنة روسيا على الملف الأوكراني، وبين استقلال أوكرانيا بقرارها وتحديد مسارها الدولي والإقليمي. لتتحول الأزمة في أوكرانيا إلى تهديد للأمن والاستقرار الإقليمي قد تكون كل التوقعات متشائمة حول مستقبل التوازن والاستقرار الدولي في أوكرانيا خاصة وأوروبا عامة وقتها سيكون العالم فعلاً في خطر ومع احتمال وقوع تصعيدات متزايدة هو ما ترك الوضع الدولي كما هو عليه الحال إلى حد الآن، ليظهر للجميع استمرار الصراع فقط من أجل القوة والنفوذ بين القوي الدولية.

المبحث الأول: استمرار التنافس الدولي بناءً على طبيعة المواقف الدولية.

تتأرجح لغة التصعيد في الأزمة الأوكرانية، بين روسيا الاتحادية والغرب "الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية" صعودا ونزولا، بحسب التطورات والتغيرات التي تطرأ على الأراضي الأوكرانية، حيث اختلطت الرؤى حيال ذلك في المواقف المتباينة والتي تعارضت فيها النوايا وأهداف الدول العظمى.

➢ المطلب الأول: موقـــف روسيـــا الاتحادية.

تعتبر أوكرانيا بالغة الأهمية بالنسبة إلى روسيا باعتبارها من دول الجوار القريب، والتي تعود جذور قوتها إلى الاتحاد السوفياتي. أوكرانيا هي الورقة الرابحة لروسيا نظرا لارتباط علاقاتهما العرقية والتاريخية المعقدة، وفي تعاملاتهما الاقتصادية والسياسية الهامة على الساحة الدولية[1]. ولأن أوكرانيا هي المعبر الرئيسي لتمرير الغاز الروسي لأوروبا، فإن روسيا تعمل بجهد لجذب وإبقاء أوكرانيا في قلب تعاملاتها وسياساتها، بما يتوافق معها بين تجاذب واختلاف لسياسات الدول الغربية والأوروبية.

اتخاذ روسيا مجموعة من الإجراءات ردا على العقوبات الغربية، خطوة لم يتوقعها الغرب تضمنت حظر استيراد المنتجات الزراعية وموارد الخام والأغذية، من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، كندا والنرويج وأية دولة قررت فرض عقوبات ضد هيئات أو شخصيات روسية، حيث يظل الاتحاد الأوروبي هو الأكثر ضررا من هذه العقوبات خاصة ليتوانيا بولندا ألمانيا والنرويج ومن المتوقع أن تبلغ الخسائر الأوروبية من العقوبات الروسية ما قيمته 12 مليار دولار سنويا، إلى جانب تردي أوضاع العاملين بقطاع الزراعة وما لذلك من تداعيات اجتماعية[2]. لتتسارع الأحداث وتتغير المستجدات إلى وجود توافق أوروبي دون الحاجة للتصعيد أو اللعب بمستقبل أوروبا، جاء على أثرها تحكيم وترشيد العقل لما يخص الأهداف والأوضاع وتغيير الاستراتيجيات بين أطراف دول الجوار الأوروبية.

أكد الرئيس "فلاديمير بوتين "تأييده والتزامه بـ "اتفاقية "مينسك" باعتبارها السبيل الأمثل لإعادة الاستقرار تدريجيا إلى شرقي أوكرانيا، وهذا ما صرح به في مقابلة مع التلفزيون الروسي، أنه من غير المحتمل أن تندلع الحرب بين روسيا وجارتها أوكرانيا، وأن هذا السيناريو المخيف غير محتمل الوقوع، وأنه

---

[1] مازن عباس، **الموقف الروسي وسيناريوهات المشهد الأوكراني** على الرابط:

http://studies.arabia.net

[2] **البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدوْر روسي مؤثر**، على الرابط:

www.acrseg.org/36504/

لن يحصل أبدا، مضيفا أن أوروبا تريد إبقاء الاستقرار كما تريد روسيا، ولا يريد أحد أن ينشب صراع مسلح على حدود أوروبا.[1]

أظهرت روسيا مجموعة من المؤشرات التي تؤكد على قبولها استمرار الوضع القائم في أوكرانيا، انتهجت فيه روسيا الاتحادية نفس الأسلوب لتضمن نفس النتائج فبرغم من أن الأزمة الأوكرانية والانقسامات الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، يظل السلوك الروسي مستمر خاصة بعد تراجع دور القوى والفواعل الداخلية الموالية للغرب، بعد الثورة البرتقالية، التي قادت أوكرانيا إلى حافة الهاوية وتراجع في الاقتصاد وسوء الأحوال الاجتماعية المزرية، لتتفاقم العلاقات الروسية الأوكرانية. [2]

إن ضبط الأوراق الأوكرانية جاء بمستجدات تعدت القارة الأوروبية، لتأكيد ظهور قوة شاملة للهيمنة الروسية، التي يباركها "فلاديمير بوتين" وكورقة سياسية ذات بعد دولي استراتيجي، يساعد على تغيير الواجهة الدولية ذات القطب الأمريكي الواحد، بالتغلغل في أشد المناطق حذرا داخل الشرق الأوسط، التي طالما احتمت تحت الولايات المتحدة الأمريكية ولتتحول موازين القوى وتداعيات الأزمة الأوكرانية، على تطور الوضع في سوريا إلى الحرب كدليل آخر على مسار العودة الروسية إلى الساحة الدولية.

- **المطلب الثاني: موقف الولايات المتحدة والدول الغربية.**

جاءت المواقف الأمريكية والغربية مخالفة للإجراءات الروسية، وتجلى ذلك في العديد من الخطابات الحذرة والمؤتمرات القليلة التي عقبت الأزمة الأوكرانية وتداعياتها، تباينت الأدوار دوليا فيها، تجلى ذلك في خطاب الرئيس "براك أوباما" حيث قال :«في حال لم تقرر روسيا وضع حد للتصعيد، وإذا كانت غير راغبة في العمل مباشرة مع حكومة أوكرانيا كما نأمل، فلن يكون أمام حلفائنا من خيار سوى الانضمام إلينا بالمضي قدما إلى ما هو أكثر من الإجراءات التي اتخذتها لعزل روسيا على الصعيد السياسي والدبلوماسي، والاقتصادي[3]، مضيفا إلى أن ما تقوم به روسيا هو انتهاك للقانون الدولي، وأنه يعلم أن الرئيس "فلاديمير بوتين" حسب رأيه لا يخدع أحدا لأن لديه تفسير مختلف لما يحدث.

وعلى الصعيد ذاته، اتهم وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" روسيا بالبحث عن ذريعة، لتتمكن من استغلال الملف الأوكراني، محذرا إياها من خطر التعرض للعزلة، إذا ما واصلت سياساتها التكتيكية

[1] **بوتين من غير احتمال وقوع حرب مع أوكرانيا** على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews

[2] Frank Umbach , **the black sea region and the great energy game in Eurasia, the easternpership in the black sea region: towards a new synergy**, (in adam balcer, warsaw, demos, 2011), P.P.55.88

[3] Anthong Ramicon and others, **The Ukraine crisis: a disputed past and present** (Harvardi.O.P, May 2014), p5-7.

التنافسية لرصد الوضع لصالحها على حساب أوكرانيا وأوروبا كلها.غير أن فكرة الوضع الراهن يراها الدور الأمريكي بارزة، فالولايات المتحدة الأمريكية وان أظهرت اهتماما بشأن الملف الأوكراني، إلا أنها تعيش عجزا واقعيا كبيرا في ميزانيتها الفيدرالية، وتراكم للديون وارتفاع البطالة بسبب الأزمة الاقتصادية، هذا ما سيجعل التناقص واردا في انخفاض للمعونات السنوية الموجهة إلى أوكرانية. [1]

تدخل السياسة الأمريكية ضمن استراتيجية التأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل القوة الفاعلة في النظام الدولي الراهن، حيث استغلت قوتها وقدرتها في الخروج من أزمتها الاقتصادية الراهنة كفرصة لتعزيز نفوذها الدولي من خلال الاهتمام بالأزمة الأوكرانية كورقة ضاغطة على روسيا لتزيد من فاعليتها، في توجيه الأزمات عن طريق المخططات الاستراتيجية التوسعية، لحلف الأطلسي، وتوظيف اعتمادات مالية إضافية فيه، حيث كان هذا الأخير يفكر بمواقع جديدة تزامنا مع خروجه من أفغانستان، ليرجح الملف الأوكراني المواقف الغربية حول إمكانية الرجوع لتفاصيل الحرب الباردة، أو استمرار تعميق الأزمة في أوكرانيا، والتدخل المشروع تحت رايات حقوق الإنسان وحماية الأقليات.[2]

لم يساعد الاتفاق الذي وضعته روسيا مع أوكرانيا، والذي يقضي بتقديم قرض إلى حكومة كييف قيمته 15 مليار دولار، وشراء سندات حكومية بقيمة 2 مليار دولار حيث كشفت تقديرات وزارة المالية الأوكرانية أن البلاد تحتاج لمساعدات مالية تصل إلى نحو 35 مليار دولار، تقدم خلال 2015، وعقب تصريحات رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي "إلمارك بروك" إن الاتحاد مستعد، لتقديم 20 مليار دولار لكييف بعد تشكيل حكومة أوكرانية جديدة لضمان الإصلاحات في البلاد. [3]

لقد أعلنت أوروبا عزمها وتفاؤلها في إعطاء رؤية تعيد التوازن لأوكرانيا باعتبارها الميزان الذي يفصل الكفتين المتناقضتين بين القوى الشرقية والغربية سواء داخل أوكرانيا أو خارجها، هذا ما جاء به تصريح الأمين العام لحلف الشمال الأطلسي "أندريس فوغ راسموسن" :«أدعوا روسيا إلى التراجع، وإلى عدم اللجوء إلى تصعيد الوضع في شرق أوكرانيا»، وأضاف: «إذا تدخلت روسيا بشكل أكبر في أوكرانيا فإن ذلك سيشكل خطأ تاريخيا»، محذرا موسكو من حتمية العزلة على الساحة الدولية مشيرا إلى أن تعدي

[1] Deve manuel.u.s.natoinal debt clock october2013, global research news,17/10/2013.available,in : http://**www.globelresearch.cu/u-s-natoinal-debt-october-2013/5352497**

[2] إلياس مارديني، **مستقبل الناتو في أوروبا بعد عودة القرم لروسيا، 2014** على الرابط :

http://www.thevoiceofRussia.com

[3] Grai Grcohen and josiane gabel, **2015 GLOBEL FORECAST: crisis and opportunity, crisis center** (first international studies, Washington, 2015)

روسيا على أوكرانيا غير شرعي، خاصة بعد السيطرة على شبه جزيرة القرم، مؤكدا أن الأزمة الأوكرانية حملت الحلف الأطلسي مراجعة خططه الدفاعية.[1]

- **المطلب الثالث: الموقـف المتحفـظ للصيـن.**

في رد متباين مع مواقف القوى العالمية إزاء الأزمة الأوكرانية، التزمت الصين بمواقف متحفظة مكتفية بالقول إنها تأمل على إيجاد "حل سلمي" لإنهاء الوضع المتفاقم هناك، حيث صرحت الجهات الرسمية في بكين بشأن الصراع الروسي–الأوكراني على لسان المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية الصينية، الذي أكد عن التزام الصين بموقفها حول "استقلال السيادة الأوكرانية والسلامة الإقليمية" داعيا إلى توظيف وترشيد الحكمة، باللجوء إلى الحلول السلمية، واحترام القانون الدولي من قبل جميع الأطراف المتصارعة، لكنه لم يشر بالتحديد إلى روسيا أو إلى وجودها العسكري في أوكرانيا، لهذا فإن الموقف الصيني لا يجعل الصين طرفا من الأطراف المتنافسة، لكن طبيعة موقفها يعزز من احتمالات استمرار التنافس .[2]

إن الصين تعمل على نمو وتكوين علاقات استراتيجية وطيدة مع روسيا، قصد إيجاد وتطوير منافذ اقتصادية جديدة، التي يتم من خلالها تنويع الأسواق الصينية. وتسعى الصين للظهور كقوة دولية ناشطة في العالم، دون الدخول في المتاهات السياسية التي تعكر سير التعاملات مع روسيا وحساسية الأطراف الأخرى.

[1] Joerge Forbuigab et robin shepherd, **Ukraine after the ORANGE REVOLUTION** (Slovak republic, united states, 2005), P.65.

[2] Vorotnuk marine, **change in the geopolitical balance of power: shift in the development of conflicts: Ukraine prins between the strategic in partnership and security** (institute of Ukraine Politics, Kiev, 2013), P.10-12.

المبحث الثاني: هيمنة المنظـور الروســي على الملــف الأوكرانــي.

إن أهداف وطموحات الرئيس "فلاديمير بوتين" منذ وصوله إلى الرئاسة سنة 2000، تعكس بوضوح طموحات عودة روسيا إلى الساحة الدولية، كوريث شرعي للمجال السابق للاتحاد السوفياتي. وقد استغلت روسيا أزمة أوكرانيا، وورقة القرم، لفرض المنظور الروسي إقليميا، كإحدى السيناريوهات المحتملة. وقد ركزت موسكو على بعض المحددات، من ضمنها أوراق العلاقات الروسية السياسية اتجاه الغرب، ذات الطابع الاقتصادي والجيوستراتيجي وكذا استغلال الورقة السورية والتواجد الروسي في الشرق الأوسط. [1]

➢ المطلب الأول: السياسات الروسية اتجاه الغرب كمحدد للهيمنة.

في التاريخ الحديث حاولت أوروبا عدم السماح لدولة قارية مركزية، مثل روسيا، على أن تتجاوزها، كما حصل في حرب الباردة، والحرب القرم، على سبيل المثال، وقد أكدت استراتيجيات الغرب كسياسة الاحتواء المحتمل تجددها على أساس الهيمنة الدائمة، واردة بالنسبة لروسيا وأوروبا والولايات المتحدة، ليبدأ الصراع في قلب أوروبا أو منطقة "أوراسيا" ويعود اصطلاح "أورواسيا " أو "قلب الأرض" أو " المنطقة المركزية " حسب المفكر جيوبوليتيكي " ماكيندر هالفورد" الذي حدد نطاقها الجغرافي، بقول: «تلك الأرض البرية المتواصلة المطوقة بالثلوج من الشمال، والمطوقة بالماء من جميع الجهات، تقع فيها المنطقة المركزية.

لتحل روسيا محل إمبراطورية المغول ولتضغط على فنلندا، إسكندنافيا، بولندا، تركيا ،إيران ،الهند، والصين، محل الغارات الطاردة المركزية ، وبشكل أوسع في العالم لتحل روسيا الموضع المركزي الاستراتيجي الذي تملكه ألمانيا وأوروبا، هي نفسها المنطقة التي تستشعر منها التحكم في مصير شعوبها ودولها منها، لذا فروسيا تستطيع شن الغارات من جميع الجوانب لأن قلب موازين القوى يكون لصالح الدولة المركزية التي ينتج من توسعها في المناطق الهامشية لأوراسيا، يؤكد استعمالها للمصادر القارية الكبيرة بهدف بناء أسطول يكون مرأى تأسيس إمبراطورية العالم، في عام 1919 تبلور مفهوم "قلب الأرض" أو "هارتلاند" ليتوسع "ماكيندر" ليقول: «تضم الهارتلاند، بحر البلطيق، نهر البلطيق ونهر الدانوب السفلى والأوسط للملاحة أسيا الصغرى وأرمينيا وإيران والصين ومنغوليا» تعددت التسميات وتطورت حسب الاستراتيجيات المتعامل بها.

[1] Joerg Forbing and robin shepherd, **Ukraine after the ORANGE REVOLUTION: strengthening European and transatlantic commitments** (The German Marshall Fund of the United States, Washington, 2005), P.P.33-49.

ليتبين أكثر من ذلك أن أهمية أوروبا الشرقية تحتل "المنطقة المركزية" من الهارتلاند، فوضع المعادلة المعروفة "من يسيطر على أوروبا يحكم الهارتلاند ومن يسيطر على الهارتلاند يحكم جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يحكم العالم"، ففي عام 1943 اعتبر المضيق العريض بين بحر البلطيق والبحر الأسود هو الحدود الغربية للمنطقة المركزية من أوراسيا الممتدة من ساحل القطب الشمالي إلى الأسفل نحو الصحاري المركزية، ليضيف "ماكيندر" هناك بوابة مفتوحة يبلغ عرضها ألف ميل تسمح لسكان شبه الجزيرة الأوروبية بالمرور إلى السهل الداخلي من خلال المضيق العريض بين بحر البلطيق والبحر الأسود" [1] وعليه فإن هذا التحليل يؤكد أن المنطقة المعنية هي أوروبا الشرقية، والدول الفاصلة بينها والمتنافسة على هذه المنطقة هي روسيا، أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية.

يعكس تحليل "ماكيندر" ما يحدث في الوقت الراهن بين تجاذب وتنافس حول الوضع الساخن في أوروبا الشرقية، سارع التفاعلات وردود الفعل الأمريكية والغربية على الخطوة الروسية، تنديدا وتهديدا بالكلفة المترتبة على قرار موسكو واتخاذ إجراءات لمقاطعتها اقتصاديا، إلا أن هذه الإجراءات ستبقى محدودة التأثير والفعالية على روسيا، لأن التعاملات الأوروبية معها يظهر حجم التبادل التجاري لصالح روسيا، لاسيما في قطاع الطاقة والغاز الطبيعي، لأهميته في سيرورة العجلة الاقتصادية الأوروبية، هذا ما يفسر بوادر التصدع داخل المعسكر الأوروبي لكل من بريطانيا وألمانيا، من خلال عدم إبدائهما الحماسة اتجاه مقاطعة روسيا تجاريا، نظرا للتداخل المتشعب بين الاقتصاديات الثلاثة، وعدم جدوى التوجه السياسي الأمريكي الداعي للمضي إلى المقاطعة.

إن رهان بوتين حول التجاذب داخل المعسكر الغربي ما بين القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حول أوكرانيا كان متداولا خاصة أن نحو(40٪) من الغاز الذي تستعمله أوروبا يأتي من روسيا مرورا بالأنابيب داخل أوكرانيا، وعليه فأي عقوبات اقتصادية واستثمارية على روسيا لن تضرها وحدها فحسب، وإنما ستلحق أضرار ببعض تلك الدول، خصوصا ألمانيا التي يبدو أنها أقل اندفاعا حتى الآن، اتجاه فرض عقوبات تجارية على روسيا، وهذا ما عبر عنه "بوتين" نفسه في مؤتمر صحفي، إذ اعتبر أن أي عقوبات اقتصادية على بلاده، ستضر أيضا من يفرضها، بل إن مسؤولا في الكرملين هدد بأنه إذا فرضت الولايات المتحدة عقوبات على بلاده، فإن موسكو قد تتخلى عن الدولار كعملة للاحتياطات وترفض سداد القروض للبنوك الأمريكية.[2]

[1] عماد قدورة، "**محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة الصراع**"، العدد 9، تموز 2014، ص.ص.46.47.

[2] آلان وودز، **أوراسيا أوكرانيا والغرب: هل ستكون هناك حرب باردة الآن**، على الرابط:

http://www.marxy.com/europe/ukraine/russia-ukraine-and-the-west-will-there-be-war.htm

إن النظر في التعاملات الأمريكية والروسية تختلف عن الدول الغربية ودول الجوار، فهذا يظهر جليا في حجم التبادل التجاري الذي لا يتعدى (4٪)، رغم الإقرار برغبة واشنطن في الحد من النفوذ الروسي في أوروبا، فإن قدرتها على الرد تبقى محدودة، لا سيما لتصدير ما يتوافر مع مخزونها الاستراتيجي من الطاقة لتحقيق مآرب جيوسياسية، كما أن إنشاء بنية تحتية تستوعب مزيدا من صادرات الطاقة الأمريكية لن يأتي قريبا.

إذن تشابك المفاهيم حول المصالح الوطنية بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، يلقي بظلاله على العلاقات المشتركة بينهما، خاصة أن الجانب الأوروبي يعتبر ديمومة تدفق الغاز الروسي والاتجار مع روسيا أمر يصب في صميم مصالحه الوطنية، حيث أشارت ألمانيا برغبتها في بقاء روسيا عضوا في مجموعة الدول الصناعية الثمانية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تستورد(40٪) من الغاز الروسي لسد احتياجاتها الطاقوية، الأمر الذي حفز التكهنات حول قيام المستشارة الألمانية "انجيلا ميركل" بدور دبلوماسي رئيسي لحل الأزمة في أوكرانيا.[1]

من جهة أخرى يرى عدد كبير من المحللين أن السياسة الخارجية لـ "أوباما " تعتمد أسلوب القوة الناعمة (سياسة كيندي في التعامل مع الاتحاد السوفياتي)، حيث أن سياسته الحالية تعمل على إبقاء الأزمات مشتعلة في الدول التي لا نفوذ لأمريكا فيها (أوكرانيا)، وتعتمد على تضخيم مكاسبها من هذه الأزمات بهدف إضعاف الحليف الحقيقي لهذه الدول ألا وهو روسيا، فكيفما كانت النتائج فإن أمريكا ستحظى بقسم من الربح، مع إمكانية قلب الطاولة في أي لحظة أمر قابل للتحقيق، في اللحظة التي تناسب مصالح الولايات المتحدة.[2]وفي هذا السياق مثلا، قامت أمريكا بسياسة لاحتواء روسيا اقتصاديا، حيث قامت بتعطيل منتدى الثمانية الكبار، بالرغم من أن القدرات الغربية للعقاب في المجال المالي والاقتصادي يمكن أن يوقع أذى كبيرا بأوروبا الشريك الاقتصادي الأول للطاقة مع روسيا، إلا أن أوروبا ترى في تعويض ما تخسره جراء العقوبات عن طريق ترجيح كفتها في الملف الأوكراني.[3]

هذا، وإن تشابك المصالح الروسية والأوروبية والغربية، في أكثر من محطة يجعل مقاربة مسارات الأزمة الأوكرانية مترنحا بين مجموعة من التعقيدات مثل:

- ✓ حجم التبادل التجاري بين روسيا وأوروبا يتعدى 460 مليار دولار، ومع الولايات المتحدة 40 مليارا.

[1] Daniel harari, **Ukraine crime and Russia** (house of camirons library, 17 march2014), p24-26.

[2] **الأزمة الأوكرانية: واشنطن تحذر موسكو من ضم شبه جزيرة القرم**، على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/03/140309_ukraine_us_warns_russia

[3] حسين مجدوبي، **أوكرانيا تتسبب في أول صراع جيوسياسي في القرن 21 وروسيا مصممة على تفادي الهزيمة /منطقة-القرم-الأوكرانية-تسبب-في-أول-صراع** على الرابط:

http://alifpost.com

- ✓ تصدر روسيا دول الاتحاد الأوروبي ما بين (30 و35٪) من حاجتها إلى الطاقة.
- ✓ التدشين الأول للرئيس "فلاديمير بوتين" لأنابيب النفط بين سيبيريا، والمحيط الهادي عام 2012، زاد من حجم نقل هذه الأنابيب بحوالي 60 مليون طن، لدول أخرى مثل اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الجنوبية، سنغفورة، الفلبين، تايوان، والصين.
- ✓ تستورد ألمانيا حوالي (40 ٪) من حاجياتها النفطية (39٪) هي من الغاز الروسي.

بينت هذه الأرقام والمعطيات أنّ روسيا منخرطة تماما في النظام الاقتصادي العالمي، ولها كل القدرة في تكوين وربط مصالحها، خاصة أنها عضو مهم في منظمة التجارة العالمية منذ 2012، وعليه فإن أي طرف من الأطراف الدولية المتنافسة ليس من مصلحتها الذهاب للتقاذف بكرة النار.[1]

➢ المطلب الثاني: استغلال الورقة السورية والتواجد الروسي في الشرق الأوسط.

تمركزت المصالح الحيوية الروسية في سوريا وفقا للعلاقات بين الطرفين، ضمنت بقاء القاعدة الروسية البحرية في طرطوس، القاعدة الوحيدة التي تملكها في البحر الأبيض المتوسط[2]، لكن شكلت الثورة السورية تهديدا حقيقيا للتواجد الدائم للأسطول الروسي على ضفاف المتوسط، مما جعلها تضع في الحسبان فقدان هذا المرفأ الاستراتيجي، بدليل أن الروس تفاوضوا مع **جمهورية الجبل الأسود*** لأجل تأجير مرفأ بحري يكون معبرا قاريا للأسطول الروسي على ضفاف المتوسط، بعد أن فقدت روسيا كل من رومانيا، وبلغاريا كحليفين سابقين لموسكو، خاصة أن هذين الأخيرتين تتحكمان مع تركيا في مضيق البوسفور، إلى جانب وجود هذه الدول الثلاثة داخل الحلف الأطلسي، وهذا ما يؤرق روسيا، رغم أن الاتفاقيات الدولية وقعت بشأن هذا المضيق، التي تنص على محدودية السفن التي يجب أن تمر وتتواجد بهذا المضيق الاستراتيجي[3]، يبقي موسكو في البحر المتوسط تحت رهان سقوط نظام الأسد بسوريا، ومن جهتها رفضت الولايات المتحدة الأمريكية رفع العقوبات كإشارة ثانية للحذر من تصرفات روسيا، رافضة أن تكون الدولة رقم اثنين في الهيكلة الدولية.[4]

---

[1] توفيق شومان، **أزمة أوكرانيا والنظام العالمي الجديد** على الرابط:

http://iaanews.com/News/64841/

[2] أبو حمزة الخطواني، **تأثير أحداث أوكرانيا وسوريا على العلاقات الأمريكية الروسية**، جريدة الراية، حزب التحرير،7 أوكتوبر 2015.

* **جمهورية الجبل الأسود أو مونتينيغرو:** هي دولة تقع في أوروبا شكلت اتحاد صربيا والجبل الأسود في البلقان، حيث تحدها من الجهة الغربية كرواتيا والشمالية البوسنة والهرسك والشرقية صربيا وكوسوفا والجنوبية ألبانيا.

[3] Richard Sakwa, **Putin: Russia's Choice** (Routledge, E2, NewYork, 2004), p207.

[4] تأثير أحداث أوكرانيا وسوريا على العلاقات الأمريكية الروسية، **مرجع سبق ذكره.**

يجمع المحللون السياسيون أن نتاج الأزمة الأوكرانية، سيكون بمنزلة مؤشر على طريقة التعامل مع الملف السوري، كما أن عددا منهم يتحدث عن مقايضة محتملة مع الملفين، وإن خرجت موسكو منتصرة من الأزمة الأوكرانية، فإن هذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال تعتمد سياسة تثمير المكاسب من دون الانخراط الجدي في حل الأزمات، وعليه فالروس يشددون تمسكهم بالملف السوري، مقابل انتصارهم في أوكرانيا[1]، فإن تحركت الولايات المتحدة دوليا لتشديد الضغط على روسيا بالعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، يمكن أن يقدم الروس تنازلات في الملف السوري، مقابل الحصول على مكاسب في الملف الأوكراني باعتباره الأكثر حساسية لروسيا، ليبقى الوضع ساريا مع ما يحدث في كل من سوريا وأوكرانيا بين هدوء وفوضى مفتوحة إلى حد الآن.[2]

يضيف الخبير الروسي بشؤون الشرق الأوسط "فاتشسلاف ماتوزوف"، أن هناك استراتيجية أمريكية تقوم على توريط روسيا في حروب متفرقة وعلى جبهات متباعدة، وهذا من شأنه تشتيت قوة الجيش واستنزاف الاقتصاد الروسي، سواء بالحروب أو بالعقوبات الاقتصادية.[3]

المصدر: la série otage d'une bataille pour l'énergie

http://www.lavie.fr/actualite/monde/la-syrie-otage-d-une-bataille-pour-l-energie.php

[1] خديجة برودي وكريمة زقاوي، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة قالمة،5ماي1945، 2014، 2015)، ص103.

[2] عبد الرزاق بوزيدي، "**التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 69.

[3] **حرب روسيا في أوكرانيا وسوريا تورط أم توريط؟** على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/2/14/

المبحث الثالث: استقلالية السياسة الأوكرانية.

➢ المطلب الأول: إعادة هيكلة السياسة الداخلية الأوكرانية.

منذ سقوط الرئيس "يانوكوفيتش" عام 2014، عملت السلطات الأوكرانية على تحقيق أكبر قدر ممكن من الإصلاحات الداخلية والخارجية، لإقامة دولة تحكمها سيادة القانون من خلال الحفاظ على وحدة التراب، خاصة بعد الأحداث المتأزمة التي شاهدتها المناطق الشرقية لأوكرانيا، تعمل على تحقيق مصلحة قانونية شاملة على أرضيها، بشكل يحدد تأثير الشخصيات السياسية الفعالة، والأقطاب الاقتصادية الهامة، لتشارك في الحفاظ على مسار السلطة، بتفاعل دور كل الأطراف السياسية من نخب داخلية وخارجية مع اختلاف الوجهات والأحزاب سواءً الديمقراطية أو البيروقراطية، التي تحاول التأثير إيجابيا على مسار الإصلاحات في أوكرانيا وتسيير عمليات الإصلاح بدءا في تطبيق القانون، وباستغلال كل الدعم المقدم لها من الجهات الفاعلة مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، من خلال التوافق بين وزارة المالية والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، وربط جسر العلاقات مع دول الجوار والنظر في إعادة ضبط القوانين المتعلقة باللاجئين في أوروبا، أيضا مناقشة التعديلات الاقتصادية والتجارية، الأوروبية والدولية.[1]

حصول أوكرانيا على الدعم والموافقة على الإصلاحات من الاتحاد الأوروبي عزز نشاط السلطات التي تعمل على ضمان مستقبل مزدهر ومستقر لجميع مواطنين أوكرانيا، خاصة بعد التشديد على تطبيق بنود "اتفاقية مينسك" كحل سياسي دائم للصراع الذي مرت به البلاد.[2]

وعليه فإن كل هذه الإصلاحات ستشمل جميع المجالات لتحقيق سيادة القانون والعدالة، لما بعد الأزمة، أهمها مكافحة الفساد، والأخذ بالتدابير لزيادة الشفافية على مجال السياسي والاقتصادي، لتحقق تقدم متوازي دون تفضيل أو تأخير مجال عن الآخر في إطار الوصول إلى العدالة العالمية، لخصت الحكومة الجديدة قوانينها بدءا بالإنصاف بين الموظف في مجالات الخدمة المدنية، وبين الأشخاص كل حسب وظيفته دون تفريق أو تمييز، للوصول إلى كفاءات دون عيوب تسييرية أو أخلاقية، لتتوجه إلى حيز التنفيذ في أوكرانيا بصرامة، حتى مع وجود بعض القصور الخطيرة، كالمسائلة العامة في البنوك الداخلية والعالمية، وتنصيب آليات مواجهة النقص في القطاعين العام والخاص، والكشف الحقيقي عن الدخل القومي الوطني

[1] Susan S Tewart, Translation by Tom Genrich, **The rule of law in contemporary Ukraine** (Stiftung Wissenschaft und Politic, 2016)

[2] Fact sheet, **eu-Ukraine relation** (européen union, Brussels, externat action, 2015), p.1.

والتعامل مع تضارب المصالح، تواصل أوكرانيا إصلاحه على مراحل مستمرة، أيضا توسيع حريات التنقل للمعلومات والمواصلات وتطوير الطاقة، ومراجعة موضوع الحصانة البرلمانية للمرشحين، بتطوير هيئة مراقبة الكفاءات المهنية ومحاسبة المزورين، وتقييم أداء المحكمة الدستورية التي تواصل تحقيق العدالة، وأيضا تواصل السلطات توفير متطلبات المواطن من عمل، وعلاج، وسكن، وضمان اجتماعي...، والاجتهاد لحل أي نزاع بطريقة سلمية، من خلال المشاركة في العمل السياسي المنظم، دون اللجوء إلى التعنيف، أو التعرض للعقوبات، لضمان توفير الاستقرار والأمن والأمان.[1]

كل هذه القوانين الديموقراطية التي حاولت أوكرانيا السير فيها والعمل بمضمونها لتتحاشى وقوع في سيناريوهات مستقبلية أشد عنفا ودموية، أصبح كابوسا حادا تعاني منه أوكرانيا وشعبها مع الظهور العلني للأقطاب التي تتنافس عليها، وفتحت شهية الجميع، أكد أن الرجوع للأسوء لن يتوقف فقط مع تجديد قوانين للتفعيل الداخلي وإنما هو نتيجة حتمية لتراكم الوضع المجهول لأوكرانيا، تنبأ "ليونيد كرافتشوك" أن الأمور في البلاد لن تنتهي بالاحتجاجات التي اندلعت منذ عامين في كييف، بل بشيء بالغ السوء هو "ثورة" ستكون الأخيرة، يجب القول إن أزمة الحكم في أوكرانيا قد أخذت بالتفاقم، بعد إجبار الرئيس الشرعي فيكتور يانوكوفيتش على مغادرة أوكرانيا والهرب إلى روسيا في 23/ 02/ 2014 وقد لعبت الدور الأول في الانقلاب على يانوكوفيتش مساعدة وزير الخارجية الأمريكي الأوكرانية الأصل فيكتوريا نولاند في سبيل فصل الاعراق الروسية–الأوكرانية، وذلك تحت شعار القضاء على الفساد والتمهيد لدخول أوكرانيا إلى اللجنة الأوروبية الموعودة. لكن الأمور انتهت بانضمام القرم إلى روسيا، وفقدان كييف السيطرة على دونباس، وعودة صراع للأوليغارشيين ليستعير من جديد على التركة الاقتصادية السوفياتية.

وفي 24 /03 /2015، وبمساعدة من الأمريكيين، الذين أصبحوا أهل العقد والحل في كييف، أقال الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو الأوليغارشي إيغور كولومويسكي من منصب حاكم مقاطعة دنيبروبيتروفسك، وذلك بعد نشوب خلاف بينهما حول السيطرة على الشركات النفطية الحكومية، واستدعت الخلافات بين رجال الحكم الجدد مجيء نولاند مرة إلى كييف، في جويلية 2015 واجتمعت طويلا برؤساء الأحزاب والكتل البرلمانية ورجال الأعمال وطلبت منهم مساندة بوروشينكو ، رأس الحربة في الهجوم المتواصل على روسيا المنشغلة بالأزمة السورية، لكن خروج موسكو من الفخ الأوكراني، انتزع كل الأوراق من يد بوروشينكو وأجبره على الانسحاب مهزوما من مرجل دونباس، ولذا عادت نولاند في السادس من أكتوبر 2015 إلى كييف، ويقال إن مساعدة الرئيس الأمريكي خيرت بين إبقاء النار مشتعلة تحت الرماد في دونباس وإشعال العجلات في "ميدان" كييف، كما فعل الأوكرانيون قبل عامين، وفي رد على سؤال

[1] Susan S Tewart, **Op.cit**, P.2-5.

وجهته نولاند لبوروشينكو، بخصوص الاستعداد للاستكانة لفقدان القرم ودونباس، أجاب بوروشينكو باستحالة ذلك."[1]

الأمريكيون لم يؤججوا انتفاضة "الميدان" منذ عامين، فقط لكي يستبدل فساد يانوكوفيتش بفساد أشد وأدهى.ولم ينفقوا 5 مليارات دولار لكي يتوقف أبناء دونباس والجنود الأوكرانيون أخيرا عن قتل بعضهم بعضا.[2]

لكن مسلسل الفضائح استمر، وحدثت إحداها في جلسة المجلس الوطني للإصلاح في أوكرانيا في (14/ 12/ 2015)، حيث اتهم حاكم مقاطعة أوديسا (رئيس جورجيا السابق) ميخائيل سآكاشفيلي وزير داخلية أوكرانيا الأرميني أرسين أفاكوف باختلاس الأموال العامة فما كان من وزير الداخلية إلا أن قذف سآكاشفيلي بكوب من الماء، وفي (03/ 02 /2016) استقال وزير التنمية الاقتصادية والتجارة الليتواني الجنسية آيفاراس أبرومافيتشوس، احتجاجا على ضغوط الأوليغارشيين عليه، وفي هذه الأثناء، التي تضاعف فيها حجم ثروة الملياردير بوروشينكو، أصبحت خلافاته مع رئيس الوزراء أرسيني ياتسينيوك المتهم بالفساد تشتد وتكبر.. إلى أن طلب بوروشينكو منه الاستقالة طوعا، ولما لم يمتثل ياتسينيوك، طرح بوروشينكو موضوع حجب الثقة عن حكومة خصمه قبل(16/ 02 /2016/) لكن مساعي بوروشينكو باءت بالفشل، إذ صوت 194 نائبا فقط من أصل 450 نائبا لحجب الثقة، في حين كان الحد الأدنى المطلوب هو 226 نائبا، وكان ما حصل في البرلمان مفارقة عجيبة، فالنواب الذين كانوا ينتقدون عمل الحكومة ويهددونها بالويل والثبور وعظائم الأمور، لم يستطيعوا إسقاطها، إذ قبل لحظات من التصويت، غادر القاعة فجأة النواب المرتبطون بأوليغارشيي أوكرانيا: رينات أحمدوف، إيغور كولومويسكي وفيكتور بينتشوك وغيرهم.

وفي (17 /02/ 2016) أعلن حزب "الوطن" عن خروجه من "تكتل بوروشينكو"، وتبعه بعد ذلك بيوم حزب "المساعدة الذاتية"، ما أدى إلى انهيار الائتلاف الحاكم في البرلمان. علق سآكاشفيلي على ما يجري في وطنه الثاني في خطابه في مدينة تشيرنوفتسي الأوكرانية في (22 /02 /2016) قائلا: إن انقلابا انتقاميا أوليغارشيا وقع في أوكرانيا، وإن الأزمة لا تزال في بدايتها.

وفي ضوء كل هذه المشكلات، التي تعصف بأوكرانيا، يذكِّر معنيون بأن يانوكوفيتش كان سيغادر منصبه الرئاسي في مطلع عام 2015، وأنه وافق في مطلع عام 2014، على توقيع اتفاقية الشراكة الانتسابية إلى الاتحاد الأوروبي، والتي اتخذت ذريعة لإزاحته عن السلطة، لكنه طلب تطبيق الشق

[1] Susan S Tewart, **Op.cit**, P.2-5.

[2] **أوكرانيا على أبواب ثورة جديدة لا برتقال فيها ولا ورود**، على الرابط:

https://arabic.rt.com/news/812242-

الاقتصادي منها لمدة سنة، في حين أن سلطات كييف الجديدة لم توقع الاتفاقية إلا في نهاية عام 2015، وأرجع الشق الاقتصادي منها إلى الأول من جانفي 2016 بطلب من روسيا. إضافة إلى ذلك فإن أوكرانيا لا تزال واقفة عند باب الاتحاد الأوروبي تدقه ولا يسمح لها بالدخول. عندما جرى انقلاب عام 2014، كانت الكراهية لروسيا هي ما يوحد أبطاله حينما بدأ وقت العمل تبين فشلهم، وفشل أولئك الذين راهنوا عليهم من وراء البحار، حيث تنبأ كرافتشوك ذئب أوكرانيا العجوز الذي كان له الدور الأكبر في تفكيك الاتحاد السوفياتي، بثورة عاتية مقبلة على بلاده فهو يعرف عما يتكلم، وهي ثورة لن تكون بالطبع برتقالية وكلنا أمل بأن لا تكون بلون الأحمر القاني.[1]

- **المطلـب الثاني: إعادة تفعيـل الأداء الدبلوماسي.**

تعمل الحكومة الأوكرانية الجديدة على مواصلة مشوارها الدبلوماسي للحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية كدولة ذات سيادة، وكبداية لتأكيد هذه العلاقات استمرار الاتفاقية الموقعة في عام 2011 إلى عام 2015 بين الصين وأوكرانيا، في مجال التعاون التكنولوجي، والبحوث العلمية، واستخدام الفضاء كمجال للأغراض السلمية، وتطوير الشراكات الاستراتيجية المتنوعة للأمن، وما يخص التسهيلات في القروض المالية والبنكية بينهما، لتحقق تفتحا اقتصاديا سهّلا لمجموع الشركات الكبرى.

أيضا التعاون في المجال العسكري، من أجل تطوير، قطاع الدفاع والجيش، والتزويد المتبادل للوحدات العسكرية لزيادة الترسانة الدفاعية من توربينات الغاز والقوات البحرية، وصواريخ مضادة للدبابات، ووحدات حركية، ومعدات مدرعة، حيث نقلت وسائل الإعلام في 22 فيفري 2013 عن وجود نشاط استعراضي تدريبي بين الوحدات البحرية الأوكرانية والصينية المشتركة لتوطيد العلاقات وتعميق التعامل، يبشر بمستقبل استراتيجي أمني بين البلدين، لتحقيق الأمن، السلام، والسلامة الإقليمية مع العمل في معالجة المعيقات من جانبيها السياسي والاقتصادي الدولي والمحلي، دون إلغاء التعاملات في أي ظرف يتعلق بالسلامة والأمن الإقليمي، وتوسيع مجال التعاون والتنمية بين الصين وأوكرانيا.[2]

على الصعيد الأوروبي، عملت أوكرانيا على تحسين وتعميق التعامل بين دول الاتحاد الأوروبي، من خلال تنفيذ الشراكة والتعاون، والقيام بجميع الإجراءات المباشرة مع المجتمع الأوكراني، وتغطية

[1] أوكرانيا على أبواب ثورة جديدة لا برتقال فيها ولا ورود، **مرجع سابق**.

[2] Marina Vorotnyuk, **Change the Political Balance Of Power: Shift in Development of Conflict Ukraine Prisin between the Strategie Partnership and Security** (Kiev, 2013), P.P.6.8.

التعاملات بمفهوم السياسة العامة، وتوطيد العلاقات خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية فيما يخص العمل الطاقوي واستراد الغاز.[1]

أيضا تناول الملف، تسهيل العمل المشترك فيما يخص التأشيرة لمواطني الاتحاد الأوروبي، وتحرير التعامل بها، والاهتمام باللاجئين والهجرة بتنفيذ إصلاحات مشتركة من خلال دعم المؤسسات الأوكرانية التي تخدم عمليات تحرير التأشيرة، وتطوير التعاملات في كل المجالات، وتوافق وتقريب التعاون والتنمية، بصورة واضحة بين جميع أطراف الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، بما يخدم ويساعد على تطوير وازدهار المجتمع الأوكراني، وتحقيق الدبلوماسية على نطاق أوسع في الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، وفتح الأسواق للمنتجات الأوكرانية بكل سهولة وبدون قيود لكلا المتعاملين على نطاق واسع أيضا، خاصة بعد هدوء الأوضاع، والدعوة إلى إقامة دولة مستقلة منفتحة على دول الاتحاد الأوروبي.

البيت الأوروبي المشترك عمل على تجاوز الأزمات التي تمسه وحلها دبلوماسيا، بإيجاد سبل السلام للعيش معا، في اتخاذ التدابير العقلانية أيضا، للحد من الحوادث العسكرية المتصادمة، والعمل على تطوير الاتصالات بين كل طرف، لتحقيق السلاسة في تشغيلية الطوارئ في الجو والبحر، كل هذا من خلال العمل على استكمال اتفاقية مينسك بكل بنودها، وتوحيدها وتعميمها مع كل طرف، لتكون نقطة انطلاق لتحقيق التنمية المستدامة السياسية، العسكرية والاقتصادية، بالالتزام الصحيح، وتنشيط الدعم السياسي.

أكدت ألمانيا دعمها من خلال المشاورات على المستوى الثنائي، أو المجموعات الصغيرة بالمعلومات اللازمة والمنتظمة، والتحقيق في التطورات المستمرة إلى حين تحقيق حوار سياسي كامل ومتكامل وصريح لتعميم أمن أوروبا وتعزيز مطالب حلف الأطلسي، والتوقف للوصول إلى عضوية أطراف جديدة كأوكرانيا، وأيضا تعزيز الاتفاقيات وتحديثها أكثر لما بعد الأزمة لتحاشي وقوع الخلافات والنزاعات داخل أوروبا، ومراقبة انتشار الأسلحة سواء الخفيفة، أو ثقيلة، واحترام الحدود وعدم التعدي عليها، وسحب كل القوات العسكرية بعد هدوء الأزمة الأوكرانية من كل المناطق، وشرعية العمل بالاستناد إلى المنظمات الدولية لما ينص عليه القانون الدولي في بناء أمن جماعي وإنساني لتحقيق السلام في أوروبا، من الشرق إلى الغرب.[2]

يرى مراقبون أن وقف إطلاق النار والهدوء على الصعيد العسكري لا يعني بالضرورة قرب التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، خاصة في ظل رفض انفصاليي الشرق، العرض الذي قدمته حكومة كييف

[1] Anastasiia Vlasenko, **EU Public Diplomacy Effects on Ukrainian: Attitudes towards the EU** (Department of Political Science, Lund University, 2013).

[2] **Back to diplomacy: restricted for internal distribution only until 3rd December 2015** (Final Report and Recommendations of the Panel of Eminent Persons on European Security as a Common Project, november2015), p12-19.

بمنحهم وضعا خاصا، كما يزيد مناخ عدم الثقة السائد بين الغرب وروسيا في صعوبة التسوية السياسية للأزمة، حيث صرح وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" في الأمم المتحدة أن أوكرانيا "ضحية العجرفة السياسية لواشنطن التي دعمت مع الأوروبيين الانقلاب الذي أطاح بالرئيس السابق "فيكتور يانوكوفيتش" الموالي لروسيا ومواصلة السيطرة من طرف الانفصاليون على منطقة "متاخمة" في روسيا بطول (230 كلم) وعرض (160 كلم) ، وهي رقعة تشكل حوالي (3%) من مساحة أوكرانيا، ويقطنها نحو (9%) من سكان البلاد، لتبقى صورة التجاوزات حتى مع الجهود التي ترسمها السلطات الأوكرانية في ضبط الوضع والخروج من الأزمة بصفة نهائية لايزال طويل الأمد ليتحقق، عملت مجموعة من ممثلين عن روسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتتوصل يوم 5 سبتمبر 2015 إلى بروتوكول لوقف إطلاق النار خلال المباحثات التي جرت في مينسك، لكن تم انتهاكه مرارا من القوات الحكومية الأوكرانية والانفصاليين.[1]

لم يعد خافيا، في نظر المراقبين، أنّ روسيا التي يشتدّ عليها الخناق يوما بعد يوم هي الأخرى في حاجة إلى حل للأزمة الأوكرانية، التي وإن استفادت من إطالتها قليلا إلاّ أنّ تأييدها سيفضي حتما إلى انهيار اقتصادها في ظل تواصل سيل العقوبات، لكن رغبة موسكو هذه وفق المراقبين مرتبطة كذلك بسعيها إلى تحجيم الدور الأميركي والبريطاني في ما يتعلق بهذا الملف والمضي أكثر في التعويل على حلّ أوروبي تقود مساعيه كلّ من فرنسا وألمانيا، رغم أنها سبق أن اتهمتهما رفقة دول الاتحاد الأوروبي الأخرى في وقت سابق بتقويض الحل السلمي في أوكرانيا من خلال تسليط المزيد من العقوبات عليها وفي هذا السياق، اتفق الجانبان الفرنسي والألماني على صياغة حلّ مشترك جديد لعملية السلام في أوكرانيا، في خطوة يرى مراقبون أنها بمثابة فرصة دبلوماسية أخيرة ستطرح على روسيا قبل المرور إلى مرحلة الدعم العسكري للحكومة الأوكرانية الذي بدأت تلوح به الإدارة الأميركية، وتأتي الزيارة المفاجئة للرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى الكرملين في هذا الصدد، كمحاولة لإقناع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالموافقة على خطة السلام الجديدة التي أعدّاها بشكل طارئ بعد تصعيد المعارك في شرق البلاد وعرضاها على الرئيس الأوكراني بترو بوروشنكو.

تعتبر المبادرة الألمانية الفرنسية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي وواشنطن وساطة اللّحظة الأخيرة، بعد 10 أشهر على بدء النزاع الذي أوقع حوالي 5300 قتيلا وأدى إلى أزمة دولية تذكر بالتوترات بين الغرب والشرق خلال فترة الحرب الباردة، وقبل التوجه إلى موسكو عرض المسئولان الأوروبيان الخطة على الرئيس الأوكراني بترو بوروشنكو، كان هولاند قد أعلن عنها خلال مؤتمر صحافي في باريس، ومن جهتها

[1] **ترقب–بأوكرانيا –مع–دخول –اتفاق–مينسك –قيد –التنفيذ** على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/international/2014/9/28

أكدت الرئاسة الأوكرانية بعد عدة ساعات من المفاوضات بين القادة الثلاثة، أن المبادرة تعطي أملا بوقف إطلاق النار، وذلك بعد مقتل مئات الأشخاص غالبيتهم من المدنيين في عمليات قصف ومعارك منذ مطلع العام، وبينت مصادر عديدة إلى أن خطة السلام الجديدة هي في الواقع عبارة عن اقتراح مضاد للأفكار التي عرضها بوتين على ميركل وهولاند، اللذين أبلغا الولايات المتحدة وأوكرانيا بها قبل إعداد اقتراحهما وأكد الرئيس الفرنسي أنّ هذا الاقتراح الجديد لحل النزاع يضمن وحدة أراضي أوكرانيا، وقد حذر هولاند روسيا بأن الوقت محدود وبأن خيار الدبلوماسية لا يمكن أن يمدد إلى ما لا نهاية.

أوردت صحيفة "سودويتشي تساينتونغ"، معلومات نفتها الحكومة الألمانية، مفادها أنّ الخطة تنص على وقف فوري لإطلاق النار، لقاء منح حكم ذاتي للانفصاليين على مساحة أكبر مما كان مقررا وفي موازاة للمبادرة الأوروبية، التي يبدو أنّ الروس يعولون عليها كثيرا للخروج من عنق الزجاجة دون زيادة الدور الأميركي الذي يتحسّسون منه كثيرا، لا تزال الولايات المتحدة تدرس إمكانية تزويد أوكرانيا بالأسلحة لمساعدتها بعد الانتكاسات التي منيت بها في منطقتي دونيتسك ولوغانسك الانفصاليتين، على الرغم من أنّ وزير الخارجية الأميركي جون كيري لمح خلال زيارته إلى كييف، إلى أنّ واشنطن تفضل حلا دبلوماسيا، مضيفا أنّ أوباما يستعرض كل الخيارات ومن بينها تزويد أسلحة دفاعية وذلك من أجل إفساح المجال خصوصا أمام مبادرة السلام الأوروبية، غير أن قرار واشنطن بإمداد كييف بالأسلحة[1] يمكن أن تعتبره موسكو مبررا لإعلان الحرب، مما سيؤدي إلى تدهور إضافي في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، اللتين تشهدان أسوأ أزمة بينهما منذ الحرب الباردة.

قد كشف حلف شمال الأطلسي الناتو، عن خطط جديدة لدعم تواجده العسكري في شرق أوروبا ردا على التصعيد الحاصل في شرق أوكرانيا، وأكد الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ، أن هذا الدعم هو الأكبر في تاريخ الحلف منذ الحرب الباردة، مشيرا إلى أنه يدعم جميع الجهود الأخيرة التي يبذلها كلّ من الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لإيجاد حلّ سلمي لأوكرانيا التي أضحى الوضع فيها خطرا جدا وحرجا بعد أن تجاوز عدد الضحايا الـ 5300 قتيل منذ اندلاع الأزمة، وبموجب التعزيزات الجديدة سيكون بإمكان حلف الناتو تحريك ما يقارب الـ 5 ألاف جندي ونشرهم في شرق أوروبا خلال، وفي ما يتعلق بالعقوبات التي يفرضها الغرب على روسيا، أعلن مسئولون أوروبيون، عن إضافة 19 شخصا، منهم 5 يحملون الجنسية الروسية، إلى قائمة الشخصيات التي فرض عليها الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية بسبب الأزمة في أوكرانيا ادرجت أيضا 9 هيئات إلى قائمة الجهات المستهدفة بالعقوبات

[1] ترقب-بأوكرانيا -مع-دخول -اتفاق-مينسك -قيد -التنفيذ، **مرجع سابق**.

بعدما تردد أنّ وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي وافقوا على قرار إدراجها خلال اجتماع طارئ لهم،[1] في مراسم عسكرية أقيمت في سيفيرودونيتسك الواقعة عند خط المواجهة في الشرق الأوكراني، كرم الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو العديد من الجنود للثناء على مجهوداتهم التي يقومون بها منذ اندلاع الأزمة في البلاد.

على الصعيد الدبلوماسي، اتفق قادة كل من ألمانيا وفرنسا وروسيا وأوكرانيا أي المجموعة الرباعية الخاصة بأزمة أوكرانيا على تمديد العمل باتفاقية (مينسك) خلال عام 2016، على تمديد سريان مفعول الاتفاقية التي وقعت في فبراير 2015 لعام آخر، هذه الرباعية أجمعت على ضرورة الالتزام الصارم بوقف إطلاق النار في خطوط التماس في شرق أوكرانيا من أجل إيجاد الظروف المناسبة لدفع العملية السياسية، كما اتفقوا أيضا على تكثيف الجهود لبلورة قانون حول الانتخابات في الأقاليم الأوكرانية المحاذية لروسيا.[2]

[1] **هل يقدم الحل الأوروبي للأزمة الأوكرانية طوق نجاة لروسيا** على الرابط:

http://www.alarab.co.uk/?id=44633

[2] **أوكرانيا والغرب**، على الرابط:

http://arabic.euronews.com/2015/12/31/ukraine-crisis-minsk-peace-deal-extended-into-new-year/

خلاصـــة الفصـل:

أخذت روسيا ورقة في غاية الأهمية هي ورقة أوكرانيا، ثم زادت عليها بالورقة السورية لتزيد من رقعة المناورة، وذلك في محاولة منها لإنهاء ما عرف بنظام القطبية الأحادية، كخطوة لابد منها من أجل إنشاء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، بعيد عن الهيمنة الأمريكية.

ومع ذلك لا نستطيع القول بأن روسيا وحدها تمتلك الإمكانية الكافية للوصول إلى هذا الهدف، خاصة وأن التحرك الأمريكي والأوروبي ضد روسيا، بدأ يظهر منذ تأثير الانتصار العسكري الروسي في جورجيا على جميع منطقة أوراسيا، ولا توجد هناك أي إشارة إلى زوال هذا التأثير في المستقبل القريب، بالإضافة إلى أهمية كسب المعركة بالنِّسبة لروسيا، قد لا يكون كافيا بالمستوى المطلوب، ليتوخى الحذر فيما يخص الأزمة في أوكرانيا وما ستحمله ومستجداتها المستقبلية.

خلاصة واستنتاجات

خلاصة واستنتاجات:

خـــلاصة واستنتـــــاجـــــات:

خلال دراسة حالة "الأزمة الأوكرانية" اتضح أنه ليس ممكنا تخيل مستقبل لهذه الأزمة من خلال رؤية واحدة لمستوى تحليل دون الأخر أو وضع طرف دون الأخر. فإذا نظرنا إلى الأطراف الرئيسة في التدخل فيها هم: "روسيا" في مواجهة "القوى الغربية" المتمثلة في "الاتحاد الأوروبي" و"الولايات المتحدة الأمريكية". يسيطر الغموض على الحل السياسي للأزمة الأوكرانية وخاصة بعد استفتاء الاستقلال الذي تم في المناطق الشرقية للدولة، حيث أربك ذلك الحكومة الأوكرانية الجديدة والدول الغربية الداعمة لها في رغبة الأوكرانيين في الانفصال.

أضحت البيئة الدولية المعاصرة أكثر ضبابية وأكثر تعقيدا وغموضا مع ازدياد الفاعلين الأقوياء من جهة، وتحول القوة من جهة ثانية. ولم تعد بعض الدول القوية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، تتوفر على نفس الردع الاقتصادي والعسكري والحمائي والثقافي كما كان في السابق. ولم يعد لنظام القطبية نفس المدلول مع صعود اقتصاديات الدول الآسيوية، واتساع رقعة الأزمة المالية العالمية، والتنافس التجاري الدولي، وتنامي التجارة العالمية وعولمة الخدمات وتنامي دور الأفراد في العلاقات الدولية. كثيرة هي الأسئلة التي نطرحها في إطار قراءة العلاقات الدولية التي أصبحت معقدة والتمييز الذي أضحى أكثر فأكثر غموضا بين ما قد يرتبط بالمجال العقلاني والمجال اللاعقلاني.

في حالة الأزمة الأوكرانية فإن الاحتواء الاقتصادي والسياسي هو أخطر ما يمكن أن تعاني منه دولة مثل روسيا اقتصاديا وتجاريا وعسكريا، وتواجدا في الساحة الدولية، إن روسيا ومكانتها في العالم سريعة التغير، تجبرها على اتخاذ قرارات بحجم التحديات المماثلة ولا شك أن انتصارها بصياغة خارج اتفاق "مينسك" بشأن وقف إطلاق النار بين طرفي الصراع في أوكرانيا وقبلها ضم جزيرة القرم وقبلها أزمة جورجيا، تلك الأحداث بينت للقاصي والداني أن روسيا تقف عند حدود مصالحها الاستراتيجية بكل جدية ولا تعترف إلا بشراكتها في صياغة المواقف والقرارات الدولية خاصة تلك المتعلقة في محيطها ومناطق نفوذها التقليدية. إذن روسيا تنطلق من مصالحها وأهدافها الذاتية وليس مما يتم فرضه عليها، وأن الأمن الدولي لن يتحقق دون روسيا فهي لا تقبل أن تحشر في الزاوية، وترفض في الوقت نفسه إضعافها ومحاصرتها، وتؤكد سعيها إلى إقامة نظام عالمي جديد ينطلق من الوقائع الجيوسياسية المعاصرة على أن يكون بشكل تدريجي ودون زيادات غير ضرورية هذا ما قاله الرئيس بوتين في مقالته بعنوان" روسيا والعالم المتغير" ليحدد خطوات روسيا وسياساتها المستقبلية وفي شتى المجالات وفي كل الاتجاهات في مواجهة ما تقوم به الولايات المتحدة وداعميها قادة الغرب الأوروبي من سياسات توسعية لحلف الناتو على الحدود مع روسيا وتلك التهديدات

خلاصة واستنتاجات:

الأمنية الاستراتيجية بنشر منظومات الدرع الصاروخي، لن يقابله إلا إصرار روسيا التقدم في قيادة قطب عالمي يعزز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكبح الاستبداد في الساحة الدولية. أثبتت روسيا اليوم وخلال السنوات الماضية وفي أكثر من مكان في العالم، أنها قادرة أن تلعب دورا فاعلا في تقرير مسار الأحداث مثل الأزمة الأوكرانية وغيرها، وترى مستقبل العالم المتعدد الأقطاب قادرا على تجاوز حالات نقل العنف والإرهاب والاستبداد والتفرد في القرارات المستبدة والتدخل في الشؤون الدولية بما يمس سيادة الدول دون غطاء الشرعية الدولية.

إن روسيا بتحالفاتها الإقليمية والدولية "من أسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية إلى إفريقيا"وبمواقفها أضحت تبشر اليوم للأسس ومرتكزات النظام الدولي المتعدد الأقطاب الذي ترسخ بأحداث ونزاعات عالمية ودولية وعبر سياق زمني امتد لأكثر من عقدين في السلوك السياسي والأخلاقي لروسيا تجاه قضايا العالم. حيث عززت مفهوم الحوار والشراكة على حساب الاستبداد والتفرد، والتعاون والتبادل التجاري والاقتصادي مع دول الجوار القريب كأوكرانيا، ودول أخرى كالصين ودول الشرق الأوسط لسياسات متوازنة وهادئة وبخطوات واثقة حتى مع الولايات المتحدة في وقت الأزمات ليبن أن العالم ينتقل بقيادة روسيا إلى أنماط جديدة من العلاقات بين الدول الكبرى ستلقي بظلالها على مستقبل النظام الدولي.

يمكن أن نشير إلى جملة الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا على النحو التالي:

1. إن المسألة القومية في أوكرانيا بقيت اللغم القابل للانفجار، فمنذ استقلال أوكرانيا أصبح العامل القومي من العوامل العامة والمؤثرة بحدة على الاستقطاب الاجتماعي وباتت كافة مكونات سكان أوكرانيا من المواطنين الأوكرانيين والروسيين وتتار القرم وغيرهم من الأقليات القومية تشعر بكونها مظلومة ومهدورة الحقوق، وعلى هذه الخلفية اكتسحت النزاعات القومية طابعا أكثر من الحقوق، و من جهة أخرى على هذه الخلفية اكتسبت النزاعات القومية طابعا أكثر تطرفا، و راحت التيارات القومية الأوكرانية تدعو الأوكرانيين والروس للمطالبة بإدماج أوكرانيا بروسيا، أما تتار القرم فيرغبون أن تكون لهم إدارة ثانية.
2. نشاهد في خضم الأزمة الأوكرانية ملامح نظام عالمي جديد تقوده روسيا، هذا النظام على الرغم من أنه لم تكتمل ملامحه، إلا أن بعض خطوطه العريضة أصبحت واضحة ومن أبرزها إعادة رسم التحالفات وصياغة العالم على أسس تختلف عن تلك التي تأسس عليها بعد الحرب العالمية الثانية، وفي هذا النظام الجديد ترى روسيا أنه لابد من وضع خطوط حمراء للعالم الغربي، ولابد من إعادة تغيير كل

خلاصة واستنتاجات:

المؤسسات الدولية والاقتصادية والمالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما لأنها تأسست على فرضية عدم المساواة في التمثيل والتأثير.

3. إن ازدياد التوتر والتنافس بين الولايات المتحدة وروسيا يعود إلى تلك التحذيرات والتهديدات المستمرة من قبل أمريكا والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية وفرض حالة من التهديدات الأمنية والاستراتيجية على روسيا لوقف تدخلها في أوكرانيا. وبضمها لجزيرة القرم بينما تستمر روسيا في سياستها للحفاظ على أمنها وتدل المؤشرات على الصعود الروسي إقليميا وعالميا على المستوى الاقتصادي والعسكري سيساعدها على الزحف أكثر شرق أوكرانيا.
4. إن روسيا تؤكد في تحركها على عودتها للساحة الدولية كطرف يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في الشؤون الدولية، وباتت لديها القوة لتحقيق مصالحها، مجاراة للغرب الذي تقوم دوله باحتلال دول وتمزيق أخرى وإخضاع ثالثة لمشيئتها حتى خارج إطار القانون الدولي ودون الحصول على ترخيص من الأمم المتحدة، وحتى الغرب نفسه ينزل العقوبات ضد القوى الدولية التي تمارس سياسته تلك.
5. أكدت الأزمة وكشفت مدى الاعتماد الأوروبي على المظلة الدفاعية الأمريكية، حيث تعهدت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بتوفير الأمن والاستقرار والدفاع في دول أوروبا عن طريق منظمة حلف الشمال الأطلنطي، وهو الأمر الذي ما يزال السبب الرئيسي وراء استمرار حالة السلام بين القوى الأوروبية لتمثل رادعا قويا أمام روسيا من خلال ضم كل دول التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي عن طريق الشراكات والاتفاقيات الأوروبية.
6. إن العالم يتجه نحو نظام ثنائي، أو تعددي على أغلب الظن، نظرا للعودة القوية لروسيا وكسب حلفاء استراتيجيين، إضافة إلى حنكتها في استغلال الأخطاء التي تقع فيها الولايات المتحدة الأمريكية ومجاراتها في كل الأمور الدولية.

الأزمة الأوكرانية أزمة راهنة، مازالت مستمرة وغير مستقرة، ولا يمكن التنبؤ بمصير أو "سيناريو" واحد، بسبب تطورات الأحداث من تصاعد العنف، ودعم من "أجندات خارجية"، بأدوات ضغط اقتصادية... وما يزيد الأمر أنها أزمة داخلية نتاج "صراع وتنافس خارجي "بالأساس، ليس هذا فحسب ولكن أيضا امتدادها بين ثلاثة قوات عالمية، روسيا، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وكلا من هذه القوى له أسلحته وأدوات ضغطه على الأخر، لذلك الأزمة لم تحل بعد، فهي بين الشد والجذب وحسابات المصالح للأطراف الخارجية الكبرى. تبقى أوكرانيا بينهم كـ"عنصر تابع"، ليس لها قرار مستقل بسبب أوضاعها السيئة وتشابك أطرافها داخليا وخارجيا.

قـــائمة المصادر والمراجع

❖ باللغة العربية:

I. الموسوعات:

1. **موسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 3، 1990.

II. الكتب:

2. أبو أرشيد أسامة، **الأزمة الأوكرانية: اعادة بعث الحرب الباردة**(مركز العربي للابحاث والدراسات، تحليل السياسات، 2014).
3. الأمارة لمى مضر ، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، وانعكاساتها على المنطقه العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1. 2009).
4. السعيد خليل' **أوكرانيا تاريخ وحضارة** (سوريا: سورية للطباعة والنشر، ط1، 2011).
5. القسم السياسي. **تقدير موقف حول الأزمة الأوكرانية**. (مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014).
6. الكوخي محمد، **الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومآلاتها** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1. 2015).
7. جورج فيشان، ترجمه: محمود حوثاني، **أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية**(مركز الجزيرة للدراسات، 2014).
8. زيدان ناصر ، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، ط1. 2013).
9. عبد الله امجد جهاد ، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية**(بيروت: دار المنهل اللبناني 2011).
10. كريب ناتاليا، **امبراطور الغاز** (القاهرة: مكتبة مديولي، 2010).
11. نومكين فيتالي ، **العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالي** (أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2002).

III. المجلات:

12. أبو حمزة الخطواني، **تأثير أحداث أوكرانيا وسوريا على العلاقات الأمريكية الروسية**، جريدة الراية، حزب التحرير،7 أكتوبر 2015.

13. الخيري نوار محمد ربيع،" **الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب** "، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العددان: 26-27، 2015.

14. قدورة عماد، **"محورية الجغرافيا ، والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: اوكرانيا بؤرة الصراع** "مركز البحث والدراسات ، العدد:9، تموز يوليو 2014.

IV. المذكرات:

15. بردودي خديجة، زقاوي كريمة، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قالمة، 2014-2015.

16. بوزيدي عبد الرزاق، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة: الأزمة السورية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة محمد خيضر، 2014-2015.

V. المنتديات:

17. مجدي خليل، **الأزمة الأوكرانية ومخاوف التصعيد**، منتدى الشرق الأوسط للحريات، القاهرة واشنطن: www.alhal.alquran.com.arabic

VI. المواقع الإلكترونية:

18. **الأزمة في أوكرانية** (19 ماي, 2014): http://av.arabic.cat.ac.il.html

19. **التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وتأثيراتها على الدبلوماسية:**
http://thesis.univ-biskra.dz.de-Snacer/2010/

20. **روسيا والبحث عن النفوذ في البلقان:**
http://Studies.aljazeera.net/ar/report/2015/01/20.art

21. **ديموغرافيا-أوكرانيا:**

http://www.mzrzfz.org

22. **حرب روسيا على اقتصاد أوكرانيا:**

http://sasapost.com/translation/russias-waron-ukraines-economy

23. **حالة أوكرانيا في بيئة إقليمية:**

http://buklip.net/books/27659

24. **الموسوعة العربية، جغرافية أوكرانيا:**

http://www.arb.ency.com/index.php?module=pnencyclopediagfunc=display -ternfide=1955

25. **أوكرانيا: المظاهرات تصل مبنى البرلمان ورئيس الوزراء يعتذر لقمع المتظاهرين:**

www.alquds.co.uk/pdfarchives/2013/12/12-03/qds02.pdf

26. مجدي خليل، **الأزمة الأوكرانية ومخاوف التصعيد** (منتدى الشرق الأوسط للحريات القاهرة واشنطن)

www.alhal-alquran.com/arabic

27. **الأزمة الأوكرانية... الأبعاد الأوروبية والدولية:**

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=78194

28. **فلاديمير بوتين: أخطر رجل عرفته روسيا:**

http://al-akhbar.com/node/71700.HTML

29. **البرلمان الأوروبي يدعو لإلغاء اتفاقية السيل الجنوبي مع روسيا:**

http://arabic.rt.com/news

30. **الأزمة الأوكرانية (الجزء الثاني) أوكرانيا رهينة السيناريو الأمريكي:**

http://www.alwaght.com/ar/news/7083

31. **مجلة البيان -الأزمة الأوكرانية جذورها... خلفياتها ومستقبلها... بين يدي الأزمة. الإسلام والعلاقات الدولية:**

www.albayan.co.rsc.print

32. **تاريخ العلاقة بين أوكرانيا وأمريكا والأزمة :**

http://www.e.ir.info/an-umecessary-war/09/04/2015/

33. **أوكرانيا بالعربية:**

http://arabia.com.ua/ar/news/125253/

34. خليل السعيد، **شبه جزيرة القرم مسرح الأزمة بين روسيا وأوكرانيا :**

http://hcrsiraq.org/640

35. العربي خالد، **أوكرانيا صراع الكبار:**

http://palm.com/?p=19410

36. أوكرانيا –**شرق–استغراب المراقبين**، (2015):

http://arabic.rt.com/news/774767

37. **اتفاقية مينسك** تم توقيعها في بيلاروسيا بين روسيا، أوكرانيا، فرنسا، ألمانيا، تحوي 13 بندا أهمها وقف إطلاق النار، في شرق أوكرانيا بشكل صارم:

www.elmayadeen.net/news/politic

38. **أمريكا تحث أوكرانيا على مبدأ مباحثات مع صندوق النقد الدولي:**

http://www.evermn-news.com/economy/banking/83657

39. **أوكرانيا وحلف الناتو:**

http://www.uk.press.net/taxonomy/ter

40. **حلف الناتو وأوكرانيا:**

http://www.nato.int/docu/review/art2/arabica

41. مازن عباس، **الموقف الروسي وسيناريوهات المشهد الأوكراني:**

http://studies.arabia.net

42. **البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدوْر روسي مؤثر:**

www.acrseg.org/36504/

43. **بوتين من غير احتمال وقوع حرب مع أوكرانيا:**

http://www.bbc.com/arabic/worldnews

44. إلياس مارديني، **مستقبل الناتو في أوروبا بعد عودة القرم لروسيا، 2014:**

http://www.thevoiceofRussia.com

45. آلان وودز، **أوراسيا أوكرانيا والغرب: هل ستكون هناك حرب باردة الآن:**

http://www.marxy.com/europe/ukraine/russia-ukraine-and-the-west.htm

46. **الأزمة الأوكرانية: واشنطن تحذر موسكو من ضم شبه جزيرة القرم:**

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/03/140309_ukraine_us_warns_russia

47. حسين مجدوبي، **أوكرانيا تتسبب في أول صراع جيوسياسي في القرن 21 وروسيا مصممة على تفادي الهزيمة /منطقة-القرم-الأوكرانية-تسبب-في-أول-صراع:**
http://alifpost.com

48. توفيق شومان، **أزمة أوكرانيا والنظام العالمي الجديد:**
http://iaanews.com/News/64841/

49. **حرب روسيا في أوكرانيا وسوريا تورط أم توريط؟ :**
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/2/14/

50. **أوكرانيا على أبواب ثورة جديدة لا برتقال فيها ولا ورود:**
https://arabic.rt.com/news/812242-

51. **ترقب-بأوكرانيا -مع-دخول -اتفاق-مينسك -قيد -التنفيذ:**
http://www.aljazeera.net/news/international/2014/9/28

52. **هل يقدم الحل الأوروبي للأزمة الأوكرانية طوق نجاة لروسيا:**
http://www.alarab.co.uk/?id=44633

53. **أوكرانيا والغرب:**
http://arabic.euronews.com/ukraine-crisis-minsk-peace-deal-extended-into-new-year/

❖ المراجع الأجنبية:

I. الكتب:

54. Anthong ramicon and others، **The Ukraine crisis: a disputed past and present** (harvardi.o.p, May 2014).

55. Anastasiia Vlasenko, **EU Public Diplomacy Effects on Ukrainian: Attitudes towards the EU** (Department of Political Science, Lund University, 2013).

56. **BACK TO DIPLOMACY: RESTRICTED for internal distribution only until 3rd December 2015** (Final Report and Recommendations of the Panel

of Eminent Persons on European Security as a Common Project, november2015).

57. Daniel harari, **Ukraine crime and Russia** (house of camirons library, 17 march2014).

58. Dnistrynansku, **political geography of Ukraine** (ministry of education and science of ukraine, kyiv, 2014).

59. Fact sheet, **EU-UKRAINE relation** (européen union, Brussels, externat action, 2015).

60. Frank umbach , **the black sea region and the great energy game in Eurasia**, **the easternpership in the black sea region: towards a new synergy**, (in adam balcer, warsaw, demos, 2011).

61. Francois jean, **lukraine entre deux monde :derriere les barricades de la place maidan, comprendre les enjeu stratégique**

62. Garlina davgan, **geography for perede k 2 amenatsiynoryi trainin** (Édité par la shvedova. directory education publications : VITnfen, 2006).

63. Grai grcohen and josiane gabel, 2015 **GLOBEL FORECAST: crisis and opportunity, crisis center** (first international studies, Washington, 2015).

64. Hupanskyy, Chernivtsi, **lettre momun** (ministery of education and science of ukraine : university students Usthu, 2004.

65. Joerg forbing and robin shepherd, **Ukraine after the ORANGE REVOLUTION: strengthening European and transatlantic commitments** (The German Marshall Fund of the United States, Washington,2005).

66. Lynch, tamy, **orange revolution the prehistory** (best on university, n° 2, 2005).

67. Laurenvan, **The Ukraine-Russia Conflict**(Washington: Special Report)

L.morelli et vincent, **ukraine:current issues and u.s policy**(congressional research service, 2016).

68. Marina Vorotnyuk, **Change The Political Balance Of Power: Shift In Development Of Conflict Ukraine Prisin Between The Strategie Partnership And Security** (Kiev, 2013).

69. Mear sheimer, john, **why the Ukraine crisis is the west's fault: the liberal delusions the provoked putin**.

70. Naja bentzen and others, **Ukrain's economic challenges,EPRS** (European parliamentry zsearch service, 2015).

71. Nocukhuk and habyar bhuu, **mihicmepcngom oc binu ihag ku ykpahu** (ibaha opahka: abib, ahyim hi, 2014).

72. Paul j.d Danieri, **Economic interdependence in Ukrainian-Russian Relation** (United State of America, state university of new York press, Albany,1999).

73. Phillipp Fluri and others, **The security sector legislation of Ukraine** (noto-DCAF, Kyiv, 2013).

74. Raez, andras, **Russia's hybrid war in Ukraine: breaking the enemy',ablity to resists** (fia rapport 43, the finish institute of international affairs, finald).

75. Roman szporluk , **Ukraine and the breakup of soviet union** (United state of America, Hover institution press publication, n.446, 2000).

76. Sakwa richard، **putin: russia's choice**(new york: routledge 11 fetter lane, londonEC4P 4EE, 2004).

77. Shevtsoua laila, and others, **pal kalsto on Russian nationalism** (journal of democracy, n° 3 2014).

78. Steven et whoehel, **ukraine:current issuesand u.s.policy** (european affairs, 2009).

79. Susan S tewart, Translation by Tom Genrich, **The rule of law in contemporary UKRAINE** (Stiftung Wissenschaft und Politik, 2016)

80. Syfutdinova, leyla, **franing of the orange revolution in ukraine** (middle east technical university, ankra).

81. Trenin, dmitri, **The Ukraine CRISIS and the resumption of create-power rilky** (Moscow centre, Granegie, 2014).

82. Vorotnuk marine, **change in the geopolitical balance of power: shift in the development of confficts: Ukraine prins between the strategic in partmer ship and security**(institute of Ukraine molitics, kiev, 2013)

II. مواقع أنترنت:

83. A.Bondaren, Trojan crogne :
http://www.prouda.com.ua/rus/coulumns/20/13/08/6995863/

84. Deve manuel.u.s.natoinal debt clock october2013, global research news,17/10/2013.available,in :
http://www.globelresearch.cu/u-s-natoinal-debt-october-2013/5352497

85. Rasmus Jake, who benefits from Ukraine's economic crisis (counter punch).
http://www.counterpunch.org

86. Stephen Lendman, Ukranien orange revolution 2-0? Dans:
http://www.glopalresearch.ca/ukraine-orange-revolution-2-0/5360517

87. Ukrans two Different revolution:
www.bbc.com/news/world/europe-2521230

88. **Ukrans Two Different Revolutoin:**
www.bbc.com/news/world-europe-2521230

فهـــــرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنـــــوان	الصفحة
مقدمـة	
الفصـل الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا وعلاقتها بالأزمة الأوكرانية	
تمهيد	**16**
المبحـث الأول: الجغرافية السياسية لأوكرانـيا	**17**
• **المطلـب الأول: أوكرانيا بعد نهاية الحرب الباردة**	**17**
• **المطلب الثاني: المقومات البشرية والسياسية لأوكرانيا**	**20**
• **المطلـب الثالث: المقومات الاقتصادية والعسكريـــة لأوكرانيا**	**23**
• **المطلب الرابع: المقومات الجغرافيـة والطبيعيـــة لأوكرانيا**	**25**
المبحث الثاني: تحليل الأزمـة الأوكرانيـة	**28**
• **المطلـب الأول: الثورة البرتقالية 2014 وبداية بوادر الأزمة**	**28**
• **المطلـب الثاني: استفحال الأزمة الأوكرانية**	**30**
• **المطلب الثالث: خصوصيات الأزمة الأوكرانية**	**33**
خلاصة الفصل	**35**
الفصـل الثانـي: السياسات الدولية المنتهجة في إطار التنافس على أوكرانيا	
تمهيد	**37**
المبحـث الأول: السياسـة الروسيـة اتجاه أوكرانيا	**38**
• **المطلـب الأول: محددات السياسة الخارجية الروسية في عهد "بوتيـن"**	**38**
• **المطلـب الثاني: الاستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا**	**41**
المبحـث الثاني: السياسات الأورو–أمريكية اتجاه أوكرانيا	**47**
• **المطلـب الأول: السياسة الأوروبية اتجاه أوكرانيـا**	**47**
• **المطلـب الثاني: سياسة أوكرانيـا اتجاه أمريكـا**	**48**
المبحث الثالث : سياسات أوكرانيا اتجاه الدول المتنافسة عليها	**52**
• **المطلب الأول : سياسة أوكرانيا اتجاه روسيا**	**52**
• **المطلب الثاني : سياسة أوكرانيا اتجاه أمريكا**	**53**

فهرس المحتويات:

• **المطلب الثالث: سياسة أوكرانيا اتجاه أوروبا**	**55**
خلاصة الفصل	**57**
الفصل الثالث: استشراف منحنى الأزمة الأوكرانية	
تمهيد	**59**
المبحث الأول: استمرار التنافس الدولي بناءً على طبيعة المواقف الدولية	**60**
• **المطلب الأول: موقف روسيا الاتحادية**	**60**
• **المطلب الثاني: موقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية**	**61**
• **المطلب الثالث: الموقف المتحفظ للصين**	**63**
المبحث الثاني: هيمنة المنظور الروسي على الملف الأوكراني	**64**
• **المطلب الأول: السياسات الروسية اتجاه الغرب كمحدد للهيمنة: السياسات الروسية اتجاه الغرب كمحدد للهيمنة**	**64**
• **المطلب الثاني: استغلال الورقة السورية والتواجد الروسي في الشرق الأوسط**	**67**
المبحث الثالث: استقلالية السياسة الأوكرانية	**69**
• **المطلب الأول: إعادة هيكلة السياسة الداخلية الأوكرانية**	**69**
• **المطلب الثاني: إعادة تفعيل الأداء الدبلوماسي**	**72**
خلاصة الفصل	**77**
خلاصة واستنتاجات	
قائمة المراجع	
الفهرس	

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان المكانة التي تحتلها أوكرانيا في الساحة الدولية عامة وبالنسبة لروسيا خاصة التي حققت تقدما تدريجيا في الساحة الدولية ككل حاولنا في البداية التركيز على الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا والذي توصلنا فيه إلى أن الثالوث المتنافس على المنطقة والمتمثل في روسيا والاتحاد الأوروبي وأمريكا يسعى كل طرف إلى فرض سياسته في أوكرانيا.

سعت هذه الدراسة إلى إبراز وتمسك كل طرف بحطة استراتيجية ما أدى إلى تعارض المصالح والاهداف بين الدول المتنافسة الأمر الذي أدى إلى تأزم وتعقد المشكلة الأوكرانية.

في الأخير فإن النتائج المتوصل إليها في البحث تثبت أن حقيقة العودة الروسية إلى الساحة الدولية واردة من خلال الأزمة الأوكرانية وتسعى روسيا إلى التصدي إلى الحراك الغربي الذي يعمل على إضعاف روسيا ومحاصرتها.

Le résumé

Résumé:

Cette étude a pour but de montrer l'importance qu'elle a l'Ukraine sur le plan international et par rapport à la Russie spécifiquement. On a essayé de se concentrer au début sur l'importance Géostratégique d'Ukraine, cela nous a emmené à mettre à découvert les rivaux dans cette région. Ces derniers qui sont le trio Russie-Union européen-états unies d'Amérique, où chacun d'eux essaye d'appliquer sa politique au sein de ce pays.

Après avoir trouvé les parties rivales en Ukraine, cette étude a montré que la cause d'aggravation de la situation et la complication du problème Ukrainien a pour cause les buts stratégiques différents du trio au sein du territoire Ukrainien.

A la fin, les résultats obtenus démontre que la crise Ukrainienne peut être la cause du retour Russe sur le plan internationale, vu que cette dernière essaye d'arrêter l'offensive occidentale veut l'affaiblir et la mettre en écart.